FAILY MAGAZINE

246

فيلي

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين

حزيران 2024

جعفر محمد كريم الفيلي
«طبيب وسياسي ومؤرخ»

سياسات المرور العراقية
ملايين السيارات وغرامات المشاة

صم وبكم العراق
بانتظار الانصاف

إزالة بيوت التجاوز
المدن الجديدة تبنى للفقراء ويشتريها الأغنياء

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی

SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

246

السنة العشرون

حزيران / يونيو ٢٠٢٤

رقم الاعتماد في
نقابة الصحفيين العراقيين 1016

رقم الايداع في دار الكتب
والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

في هـذا العدد

26
الانتخابات المبكرة
ماذا وراء تداول اخبارها؟

8
هجرة الايزيديين:
واندماجهم في بلدان الاغتراب مع الذكرى العاشرة للإبادة

38
سقوط الموصل..
صحفي يروي تفاصيل «الليلة المرعبة»

46
القصة الكاملة..
مراكز التجميل تطيح بأطباء الأسنان

54
كيف تحول العراق
إلى «بيئة ملائمة» لتفشي الجريمة؟

84
رحلة البحث عن الوظيفة..
تفضيل القطاع الحكومي وقلة عروض القطاع الخاص

92
غوارق البصرة
بانتظار من يخرجها برغم تعاقب السنين

كلمـــة العدد

نفوذ الانتخابات

بعد تحديد موعد الانتخابات المقبلة في إقليم كوردستان من قبل السيد رئيس الإقليم ، والتي تم تأجيلها عدة مرات. ووفقاً للمكونات الثلاثة للقاعدة الاجتماعية، الحوافز البيئية، وخصائص الأطراف السياسية المشاركة في العملية، لا بد من الانتظار حتى نعرف ماذا ستكون النتيجة. فمواطنو الإقليم، إضافة إلى صفات الإخلاص والولاء الى احزابهم ومرشحيهم، غير راضين بشكل كبير عن الأداء السياسي، والمشاكل الاقتصادية المستمرة. الموقع الجغرافي الخاص للمنطقة دائما في قلب التوترات الإقليمية. فبالإضافة إلى دول الجوار، حاولت القوى العالمية التأثير على هذه الجغرافيا وحدّة المشاكل الأمنية والسياسية والاجتماعية والثقافية في المجال القومي، وقد حرمت كوردستان من فرصة الاستقلال، كما كانت السياسات غير المتوازنة دائما لها تكاليف باهظة.

في الوقت الحالي، النقطة الأكثر أهمية التي يمكن للناس أن يؤدوا فيها دورا في إدارة شؤون الإقليم بشكل أفضل هي الانتخابات. ومن المؤكد أن الانتخابات في النظام الديمقراطي لا تخلو من المخاطر. على الرغم من أنها تستغرق يوما واحدا فقط، إلا أن العواقب التي يمكن أن تترتب عليها في الداخل والخارج تكون طويلة المدى، لأنه في النظام الدولي، تحظى الأنظمة التي تتمتع بقاعدة أكثر شعبية وديمقراطية بدعم أكبر. ولذلك، يفهم الكوردستانيون أن عواقب تأجيل الانتخابات، عدا عن إضعاف موقف الحكومة وتقليل قبول النظام وشرعيته، فإنها تزيد من حجم الضغوط المتزايدة من الجهات الأجنبية والمجتمع الدولي.

إن وجود التعددية الحزبية السياسية هو في الواقع آلية لمشاركة سياسية أكبر للشعب. وعلى هذا الأساس، يُتاح للمواطنين فرصة المشاركة في السلطة السياسية دون الشعور بالغربة. والانتخابات التي تجري بمشاركة أحزاب ومرشحين مختلفين و»صوت لكل شخص» تعطي المواطنين شعورا بأن الحكومة منحت جميع المواطنين حقوقا متساوية. فالنظام السياسي لا معنى له من دون حضور الشعب ومشاركته.

وتعد قضية الانتخابات من أهم وأخطر أزمات النظام السياسي في إقليم كوردستان في السنوات الأخيرة. إن الديمقراطية في جميع البلدان لها صعود وهبوط، ولكن من الضروري ترك اليأس جانبا. إن مشاركة الشعب في الانتخابات في نهاية تشرين الأول المقبل مع وجود أطراف ومرشحين مختلفين سيخلق الشرعية والقبول بالسلطة السياسية والنفوذ المحلي الذي سيكون عونا للنفوذ في العلاقات الدولية والإقليمية.

وفي وقت تعاني العديد من دول العالم من نوع من الفوضى والتعددية، فإن النفوذ الداخلي القوي ضروري لإقليم كوردستان. والانتخابات هي الخيار الأفضل لتحقيق هذا النفوذ.

رئيس التحرير

ايزيديون يرفضون قانوناً يغيّر قوميتهم إلى «العربية» ويتشبثون بـ«أصلهم الكوردي» : يذكّرنا بقوانين صدام

في الوقت الذي يسعى فيه الايزيديون للحصول على أبسط حقوقهم المسلوبة، خاصة بعد الإبادة الجماعية التي تعرضوا لها على يد تنظيم «داعش» الإرهابي، الذي استباح دمائهم في محافظة نينوى، ها هم يواجهون الآن قانوناً يرون أنه يحاول سلب حق تحديد هويتهم القومية..

فيلي

بحسب ما يدور في أروقة البرلمان العراقي من مشروع قانون باسم «قانون القومية الإيزيدية»، والذي سيحدد قومية الايزيديين بـ«العربية»، وليس القومية الكوردية التي يتشبثون بها. وفي هذا الشأن أكد الناشط الايزيدي خالد نرمو، ان «التحرك من قبل عدد من نواب البرلمان العراقي لتشريع قانون يحمل عنوان (القومية الإيزيدية) عبر مجلس النواب يعد خطوة غير قانونية ودستورية»، موضحاً أن «هذا التحرك ينطوي على تجاوزات واضحة تتعارض مع المبادئ الدستورية والقانونية».

وأوضح نرمو، لمجلة «فيلي»، أن «الديانة الإيزيدية تعتبر من اقدم الديانات في المنطقة، ونحن نعتز بها ونعتبرها جزءا لا يتجزأ من هويتنا الثقافية والدينية»، إلا أنه أكد في الوقت ذاته على أن الإيزيديين ينتمون الى القومية الكوردية، قائلا: «نحن اكراد اصلاء وهذا ليس مجرد كلام من عندي بل هو ما وثقه المؤرخون والعلماء في كتبهم وأبحاثهم منذ القدم. نحن نفتخر بقوميتنا الكردية ونعتبرها جزءاً أساسياً من هويتنا».

وأشار الناشط الإيزيدي إلى أن «هناك محاولات سابقة لتغيير هوية الإيزيديين القومية، مذكرا بما حدث في نهاية السبعينات أثناء التعداد العام للعراق حيث قام نظام صدام حسين بتحويل قومية الايزيديين الى العربية، دون الرجوع الى المجتمع الايزيدي»، لافتاً الى أن «ما يحدث حاليا من خلال مجلس النواب العراقي يشبه تلك المحاولات القديمة ويعيد الى الأذهان نفس السيناريو».

وأضاف نرمو، أن «تشريع مثل هذه القوانين ليس من صلاحية اللجنة القانونية في مجلس النواب، بل هو موضوع سياسي بحت يهدف إلى خلق فجوة بين المجتمع الايزيدي وإقليم كوردستان، ونحن نرى أن هناك محاولات لتسييس قضية الإيزيديين واستخدامها كأداة لتحقيق أجندات معينة».

وفي ذلك السياق قدم نواب الكتلة الإيزيدية طلبًا إلى رئاسة مجلس النواب العراقي لتشريع قانون يحمل عنوان «القومية الايزيدية».

وبحسب وثيقة اطلعت عليها مجلة «فيلي» يوم الخميس 6 حزيران فقد وافقت رئاسة المجلس على هذا الطلب بعد جمع تواقيع 182 نائبًا.

وتوضح الوثيقة أن الهدف من هذا الطلب هو إنصاف الإيزيديين في العراق، خاصة بعد ما تعرضوا له من ابادة جماعية على يد تنظيم داعش الإرهابي.

وأشار نرمو الى أن «هذا التشريع لا يمثل رغبة حقيقية للمجتمع الإيزيدي بل هو محاولة لفرض واقع جديد عليهم»، مشددا على أن «الحل الأمثل هو احترام الهوية القومية للإيزيديين كجزء من الشعب الكوردي».

كما دعا نرمو إلى «ضرورة تكثيف الجهود لحماية حقوق الإيزيديين وتعزيز دورهم في المجتمع العراقي بعيدا عن التوجهات السياسية التي تسعى لتفريق الصفوف».

من جانبه أعرب خضر دوملي، الباحث والمستشار في حل النزاعات وشؤون الأقليات عن دهشته إزاء حجم عدد النواب وتواقيعهم على مواقع التواصل الاجتماعي ودعوتهم لعقد جلسة في مجلس النواب العراقي لإقرار تسمية قومية لأبناء المكون الايزيدي».

واكد دوملي أن «التاريخ لم يشهد أي مجلس أو برلمان يتجرأ على منح صفة قومية لمكون مجتمعي»، موضحا أن «المكونات تكسب صفاتها القومية والمجتمعية من إرثها الحضاري وتراثها وثقافتها القومية والتاريخية».

وأضاف دوملي، في حديث لمجلة «فيلي»، أن «هذه المحاولات تأتي ضمن سلسلة من المحاولات السابقة التي تهدف إلى تشتيت المجتمع الايزيدي وخلق الفتنة والفجوة بين أبناء الشعب الكوردي في اقليم كوردستان وبين الإيزيديين والأكراد بشكل عام»، مشيراً إلى أن «هذه التحركات تستهدف النيل من وحدة الصف الكوردي وزعزعة الاستقرار بين مكوناته».

وتساءل الباحث والمستشار في شؤون الأقليات عن مدى «انسانية وشعور أعضاء مجلس النواب بالمسؤولية في ظل مرور عشر سنوات على الإبادة الجماعية التي تعرض لها الإيزيديون على يد تنظيم داعش في عام 2014؟».

ودعا دوملي النواب الى إطلاق مبادرات تهدف الى أنصاف الايزيديين وتحقيق العدالة والاعتراف بالابادة الجماعية بدلا من الالتفاف على المسؤولية وتوجيه الرأي العام إلى قضية ثانوية مثل إقرار قومية الايزيديين».

وأضاف دوملي: «بدلا من إصدار قرارات كهذه يجب على مجلس النواب احترام الايزيديين والعمل على بذل الجهود للبحث عن أكثر من 300 امرأة وطفل لا يزالون مفقودين أو في يد تنظيم داعش وإعادتهم إلى ذويهم، وهذا هو الواجب الحقيقي للمجلس إذا كان يسعى حقا إلى تحقيق العدالة والإنصاف».

كهف إنشكي في دهوك

كهف إنشكي السياحي، الواقع على سفح جبل في قضاء العمادية شمال دهوك، يعد واحداً من أكبر الكهوف في العراق، ويتميز هذا الكهف بشكله الغريب وموقعه الجغرافي الفريد مما يجعله وجهة سياحية رئيسية تجذب آلاف الزوار سنويا.

فيلي

من معبد للزرادشتيين ومستشفى للبيشمركة

إلى معلم سياحي

وعلى مر العصور شهد كهف نشكي العديد من التحولات التاريخية. في البداية كان هذا الكهف موقعا دينيا مهما لأتباع الديانة الزرادشتية حيث كانوا يقيمون فيه طقوسهم الدينية، ومع دخول القرن الثالث الميلادي تحول الكهف لى مكان عبادة للمسيحيين الذين استخدموه كموقع مقدس لممارسة شعائرهم الدينية.

وفي مرحلة لاحقة من تاريخه استخدم اليهود الكهف كمعمل لصناعة الملابس مستفيدين من طبيعته المحمية والمناسبة للعمل الحرفي.

وفي عام 1973 تم تحويل الكهف إلى مستشفى خاص لمعالجة عناصر قوات البيشمركة الذين كانوا يناضلون في تلك الفترة من أجل حقوقهم وتطلعاتهم.

وفي خطوة هامة لتطوير السياحة في المنطقة قامت الحكومة العراقية في عام 1978 بتحويل الكهف إلى موقع سياحي، ومنذ ذلك الحين أصبح كهف إنشكي وجهة سياحية بارزة تسهم في جذب السياح من مختلف أنحاء العالم الذين يأتون للاستمتاع بجماله الطبيعي واستكشاف تاريخه الغني والمتنوع.

وأفاد الباحث في شؤون التاريخ محمد گرگويي لمجلة «فيلي» أن كهف إنشكي يعرف أيضا باسم «كهف جانگا» لدى السكان المحليين.

واضاف ان الكهف يتميز بالعديد من الخصائص الفريدة من بينها موقعه في منطقة جغرافية ذات جمالية طبيعية كبيرة وتدفق مياه عذبة من سطحه.

وأوضح محمد انه في اواخر سبعينيات القرن الماضي قامت الحكومة العراقية بإجراء تعديلات داخل الكهف بهدف توسيعه وتحويله الى موقع سياحي، وأثناء هذه الاعمال تم اكتشاف العديد من الأواني الأثرية والمواد الاخرى التي جمعت داخل الكهف ليقام بها متحف صغير داخله يعرض تاريخه العريق، ومع ذلك في عام 1991 تعرضت هذه المقتنيات الثمينة للكسر والسرقة مما أفقد الكهف جزءا كبيرا من ارثه التاريخي.

من جانبه قال جمعة برواري، مدير مطعم كهف انشكي لمجلة «فيلي»، إن «ادارة المطعم تقدم مجموعة متنوعة من الأطعمة المحلية والفلكلورية للزبائن» .

وأضاف أن «المطعم يجذب الاف السياح سنويا سواء من داخل العراق او من دول عربية واجنبية حيث يأتون لمشاهدة هذا المعلم الأثري الفريد والاستمتاع بتجربة تناول الطعام فيه».

وفي لقاء مع عدد من السياح الزائرين لمطعم كهف انشكي، تحدث منير عباس قائلاً: «جئت إلى هنا مع عائلتي من البصرة لمشاهدة هذا المنظر الغريب استمتعنا كثيرا وتذوقنا الاطعمة المحلية لاول مرة بصراحة انا مندهش جدا من جمال المكان».

ويعتبر مطعم كهف انشكي جزءاً لا يتجزأ من تجربة زيارة الكهف السياحي حيث يتيح للزوار فرصة الاستمتاع بمأكولات تعكس التراث المحلي في بيئة طبيعية فريدة.

والكهف بموقعه الجغرافي المميز وتاريخه العريق، أصبح وجهة سياحية بارزة تجذب الزوار من مختلف أنحاء العالم الذين يأتون للاستمتاع بجمال الطبيعة واستكشاف تاريخ المنطقة.

هجرة الايزيديين: توصيات لتسهيل اندماجهم في بلدان الاغتراب مع الذكرى العاشرة للإبادة

استعادت منظمة «اللاجئين الدولية» التي تتخذ من واشنطن مقرا لها، ذكرى مرور نحو 10 سنوات على «الابادة الجماعية» التي تعرض لها الايزيديون في العراق، والتي اعترفت بها عدد من الدول الأوروبية، داعية دول الاتحاد الأوروبي إلى تطوير سياسات جديدة تتلاءم مع ادارة ملف معاناتهم وهجرتهم استنادا الى هذا الاعتراف.

فيلي

وفي تقريرها الذي ترجمته مجلة «فيلي»؛ تساءلت المنظمة عما يعنيه اعتراف بعض الدول بما فيها فرنسا وألمانيا وهولندا بالإبادة الجماعية بحق الايزيديين، مضيفة أن هذا الاعتراف من الجانب التاريخي والإنساني، يعني ضرورة الالتزام بمحاسبة مرتكبي الجرائم وضمان حصول الناجين على التعويضات، من دون ان يعني ذلك الإصرار على عودة الناجين إلى الأماكن التي استهدفوا فيها بالابادة، خصوصا أن ذلك قد يعني أنه من المحتمل تعرضهم الى العنف هناك مجددا.

ولفت التقرير الى ان انعدام الامن يتزايد في المنطقة الحدودية بين العراق وتركيا وسوريا، وهناك ايضا افتقار إلى الماوى المناسب والخدمات الاساسية في منطقة سنجار، والتي هرب منها الإيزيديون من هجوم تنظيم داعش قبل نحو 10 سنوات.

وتابع التقرير أنه بعد مرور عقد من الزمن، ليس أمام الناجين من الايزديين ممن نزحوا، سوى امل محدود في العودة بأمان الى وطنهم في العراق، مضيفا ان النازحين يفتقرون في الوقت نفسه، يفتقرون إلى مسارات هجرة آمنة إلى أوروبا، حيث يوجد لديهم أقارب، كما انهم يفتقرون الى الوضع القانوني الأمن أو الدعم لاندماجهم في المجتمعات.

وذكر التقرير أنه في نهاية العام 2023، أجرت منظمة «اللاجئين الدولية» ومنظمة «صوت الايزديين» مقابلات مع ايزديين قاموا برحلات خطيرة عبر تركيا الى اليونان، وقال بعضهم انهم اما فقدوا أو تركوا خلفهم أو انفصلوا عن أفراد من عائلاتهم خلال طرقات الهجرة هذه.

ولفت التقرير إلى أن الايزديين الذين هاجروا الى اليونان، حصلوا على نسبة مرتفعة لمنح اللاجئين إلا أنه حصلوا على الحد الادنى من الدعم في العثور على وظيفة او سكن او خدمات صحية أو جلب أطفالهم وأولياء أمورهم من العراق.

وتابع التقرير أنه كنتيجة لذلك، فإن ايزيديي اليونان، بعد حصولهم وضع اللاجئ، انتقل العديد منهم للاجتماع بأقاربهم في ألمانيا وهولندا، حيث تقدموا بطلبات لجوء جديدة.

الا ان التقرير أن قدرة هؤلاء على البقاء في ألمانيا تواجه الخطر بسبب ارتفاع معدل رفض اللجوء واتفاقية العودة المبرمة مع الحكومة العراقية.

أما في هولندا، فقد قال التقرير ان الايزيديين يعيشون وهم مهملون تماما ومنفصلون عن أقاربهم الذين بقوا في العراق، وذلك بسبب طول فترات معالجة طلبات اللجوء التي تقدموا بها.

واعتبر تقرير المنظمة الانسانية ان تجارب الايزيديين هذه، تشير الى العديد من المشاكل المتعلقة بالسياسة الأوروبية حول اللاجئين، والتي تتضمن الافتقار الى مسارات لجوء امنة، واوضاع الاستقبال السيئة في الدول الاوروبية في الخطوط الامامية، وايضا الهجرة التالية داخل اوروبا، بالاضافة الى اجراءات معقدة.

ورأى التقرير أن ميثاق الاتحاد الأوروبي الجديد بشأن الهجرة واللجوء، هو بمثابة فرصة لاختبار السياسات التي من شأنها دعم الإيزيديين الباحثين عن الحماية والاندماج في أوروبا بشكل أفضل.

ودعا التقرير الدول الأوروبية الى التشاور مع المنظمات التي يقودها الايزيديون مثل منظمة «صوت الإيزيديين» من أجل إعداد سياسات جديدة تدعم الناجين وطرح نموذج لإدارة الهجرة الانسانية، مضيفا أن المسارات الإنسانية ولم شمل العائلات، يجب ان تكون احد عناصر الاعتراف بالابادة الجماعية من قبل الدول الأوروبية.

وقدمت المنظمة عدة توصيات إلى الاتحاد الأوروبي، من بينها:

-طرح تأشيرة إنسانية أوروبية مخصصة للناجين من عمليات الإبادة الجماعية المعترف بها من قبل الدول الأعضاء.

-تشجيع الدول الأعضاء على منح الأولوية لنقل طالبي اللجوء واللاجئين الايزيديين من اليونان إلى الدول التي لديهم روابط عائلية فيها.

-تشجيع الدول الأعضاء على الإعتراف بالإبادة الجماعية للايزيديين، والانخراط والتشاور مع الهيئات التي يقودها الايزيديون في تطوير البرامج الانسانية وبرامج لم شمل العائلات الايزيدية في العراق، واعادة توطين الايزيديين المسجلين لدى المفوضية في بلدان اللجوء الأول مثل تركيا ولبنان.

ودعت المنظمة حكومة ألمانيا الى التوقف عن ترحيل الايزيديين إلى العراق، حيث انه يوجد لديهم خوف مبرر من الاضطهاد وخطر العنف، ويفتقرون إلى ضروريات الحياة الأساسية، وليس بإمكانهم العيش بأمان في مناطق في البلد. كما دعاها الى منح الايزيديين الذين قدموا إلى ألمانيا من العراق منذ صيف العام 2014 تصاريح إقامة وفق للقانون الدولي ولأسباب إنسانية وفقا للمادة 23 من قانون الإقامة.

اما بالنسبة الى حكومة فرنسا، فقد دعتها المنظمة الى معالجة طلبات التأشيرات للايزيديين والمقدمة في اربيل وتطوير برنامج لم شمل العائلات الايزيدية على غرار ما هو مطبق في كندا.

اثنتان رفضتا العودة لذويهن..

كيف اختفت فتيات «أم الذيبان» وما علاقة «نساء PKK» بالأمر؟

في مشهد مليء بالتوتر والدموع، حاولت أم إقناع ابنتها بالعودة إلى ديارها، لكنها فشلت، فسقطت على الأرض تندب حظها أمام الحاضرين، وكانت ابنتها، مثل أي فتاة اخرى، قد رفضت العودة مع ذويهم وفضلت البقاء في التنظيم النسوي لحزب العمال الكردستاني، في نهاية المفاوضات، تمكنت الجهات المعنية من إعادة أربع فتيات إلى أهاليهن، لكن الفتاتين الأخريين كانتا مصرّتين على البقاء مع حزب العمال.

فيـــلي

جرى التفاوض داخل مقر الفرقة العسكرية 20 بحضور ما يقارب 30 شخصاً، شملوا التنظيمات النسوية لحزب العمال وعوائل الفتيات المختفيات، وكان الجو مشحوناً بالتوتر، حيث حاول الجميع البحث عن حل يرضي جميع الأطراف.

التحاق الفتيات

وكانت خمس فتيات قد اختفين من قبيلة عربية في قرية ام الذيبان قرب قضاء سنجار، توترت الاوضاع على اثرها في المنطقة وهددت عشيرة الفتيات بضرورة اعادتهم قبل أن تنجح جهود آمر اللواء 60 في الحشد وقائد الفرقة 20 في الجيش العراقي بقيادة التفاوض بين عائلات الفتيات وقيادات نسوية في حزب العمال الكوردستاني.

وعن زيادة العدد إلى ست فتيات اوضح مصدر أمني أن «فتاة سادسة كانت قد التحقت قبل الخمسة الأخريات بالتنظيمات النسوية لكنها شملت بالتفاوض».

وبيّن المصدر، أن «بعض الفتيات العربيات لديهن أب أو أخ في صفوف حزب العمال».

ما هي وحدة حماية المرأة؟

تُعد وحدة حماية المرأة واحدة من التنظيمات النسوية التابعة لحزب العمال الكوردستاني. تأسست هذه الوحدة بهدف تعزيز دور المرأة وحريتها، وتثقيفها بأنها لا تختلف عن الرجل في أي شيء، وتقدم الوحدة محاضرات وورش عمل لتعليم النساء كيفية النضال من أجل حقوقهن والدفاع عن أنفسهن.

وتتواجد هذه القيادات النسوية في جبل سنجار، حيث يقمن بتدريب النساء وتثقيفهن، ثم ينزلن إلى المدينة في سنجار لإعطاء محاضرات للفتيات حول الحرية والمساواة.

وبحسب مصادر امنية ، فإن «هذه القيادات تؤدي دوراً كبيراً في توعية النساء و تمكينهن».

أسباب التحاقهن بحزب العمال

ووفقًا لمصادر رفضت الكشف عن اسمها، فإن أسباب التحاق الفتيات بحزب العمال تعود بشكل رئيسي إلى الجفاف الذي يلحق بأراضيهن الزراعية منذ سنوات. بالإضافة إلى ذلك، فإن غلق الحدود بالكتل الكونكريتية مع سوريا، قد حد من عمليات التهريب التي كانت تعول عليها تلك المناطق، وهذه الظروف الاقتصادية الصعبة دفعت الكثيرين للانضمام إلى حزب العمال بمبالغ تقدر بـ 500 ألف للرجل و400 ألف للمرأة.

رأي خبير سياسي

وفيما يتعلق بأحداث سنجار وكيفية الخروج من هذا النفق، يعتقد الخبير السياسي ليث احمد، أن «الحل يكمن في تحسين الأوضاع الاقتصادية والبنية التحتية في تلك المناطق»، مشيراً إلى أن «الفقر المدقع هو العامل الأساسي الذي يدفع الشباب والفتيات للالتحاق بتنظيمات مثل حزب العمال، لذا ينبغي الحكومة العراقية، والمنظمات الإنسانية العمل على توفير فرص عمل وتحسين الظروف المعيشية لتلك الأسر».

ويضيف الخبير أن «قضية التحاق الفتيات بحزب العمال الكوردستاني، تبقى قضية معقدة تتداخل فيها العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تحتاج هذه القضية إلى حلول شاملة ومعالجة جذرية للأسباب التي تدفع الفتيات للالتحاق بهذه التنظيمات، وذلك من خلال تحسين الأوضاع المعيشية وتوفير فرص تعليمية ومهنية للشباب والفتيات في تلك المناطق».

وكان مصدر امني في محافظة نينوى، قد أفاد يوم أمس الخميس، بأن مفاوضات بين الحشد الشعبي وحزب العمال الكوردستاني أفضت الى إعادة أربع فتيات عربيات فيما يجري التفاوض على فتاتين أخريين متبقيتين.

وقال المصدر لمجلة «فيلي»، إن «مفاوضات قادها آمر اللواء 60 في الحشد الشعبي عبد الخالق الدباغ مع حزب العمال نجحت في إعادة أربع فتيات إلى منازلهن في مجمع أم الذيبان قرب قضاء سنجار التابع لناحية القحطانية».

وأضاف أن «المفاوضات ما تزال مستمرة من أجل إعادة الفتاتين المتبقيتين».

وفي وقت سابق من يوم الأربعاء الماضي، كشف مصدر أمني، عن اختفاء خمس فتيات عربيات من مجمع أم الذيبان التابع لناحية القحطانية القريبة من قضاء سنجار.

وأخبر المصدر، الوكالة، بأن «عشيرة عربية مستنفرة في مجمع أم الذيبان ضمن ناحية القحطانية بعد اختفاء خمس فتيات من القرية، وتبحث الآن عن الفتيات وهددت جهات أمنية وأخرى بالحشد بضرورة الكشف عن مصير الفتيات».

وأوضح المصدر، أن «العشيرة ادعت أن بناتهن أُختُطفن من قبل جهات مجهولة»، مؤكداً أن «التحقيقات مستمرة بالموضوع لمعرفة مصير الفتيات».

وبحسب المصدر، فإن الفتيات «اللواتي أعمارهن من 13 إلى 15، قد التحقن بمجلس نساء مقرب من حزب العمال الكوردستاني، دون علم ذويهن».

تعليق آل شمّر

بدوره كشف النائب عن نينوى، عبد الرحيم الشمري، الأربعاء الماضي، عن مصير الفتيات العربيات الخمس اللواتي اختفين وسط ظروف غامضة قرب قضاء سنجار.

وقال الشمري، لمجلة «فيلي»، إن «الفتيات التحقن بمجالس النساء التابع لحزب العمال الكوردستاني»، موضحاً أن «مجمع أم الذيبان يضم مجلساً للنساء تابع للعماليين، تديره فتيات ونساء محليات يعملن في هذا المجلس، ويجندن الفتيات للعمل لحساب هذا المجلس مقابل مبالغ بسيطة تقدر بـ100 أو 200 دولار بسبب الأوضاع المزرية والفقر المدقع الذي يعيشه سكان هذه المناطق.

جعفر محمد كريم الفيلي طبيب وسياسي ومؤرخ

للحركة الكوردية شخصيات وقيادات برزت في اربعينيات القرن المنصرم، وعلى رأس القائمة الجنرال مصطفى البارزاني. كانت تلك الشخصيات تواصل الليل مع النهار بالعمل من أجل قضيتها القومية العادلة. كلٌّ واحد منهم يعمل في عدة مجالات ولا يهاب الموت، انهم ولدوا من أجل قضية أمَّة.

■ فؤاد روند

يجب أن نرفع قبعاتنا لهم اجلالا واعتزازا، ومن بينهم الطبيب والسياسي المحنك جعفر محمد كريم الفيلي (1910 ـ 2000)، وهو الأخ الأكبر للمحامي حبيب محمد كريم سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي كان له دور بارز في الحركة الكوردية خلال السنوات الممتدة 1964 ـ 1975.

الدكتور جعفر محمد كريم من مؤسسي حزب «رزگاري كورد» العام 1945، أُنتخب في العام 1946 عضواً في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردي. ومن الذين كانوا يزورون المناطق المحررة بعد ثورة بارزان الثالثة العام 1945، وجمهورية كوردستان الديمقراطية محملا بالدواء والغذاء، والمساعدات المادية من متبرعيها وهم تجار بغداد الكورد.

قبل أن يدخل حشود الكورد الجنوبيين الحدود الدولية للعراق، وهم راجعون بعد نكسة جمهورية كوردستان الديمقراطية، وبعد معارك ضارية مع الجيش الايراني. كتب الدكتور وبكل جرأة مقالاً في جريدة صوت الأهالي البغدادية في تأريخ 1947/4/17، يطالب فيه الحكومة العراقية بحسب ما ذُكر في المادة الأولى من منهاج تشكيلتها الوزارية بأنها تهتم بوحدة العراق وسعادة شعبها. ويذكر بأن سوء الإدارة فجرت ثورة بارزان الاولى، وتم قمعها بالنار، وبعد نفي 600 بارزاني رجع منهم 90 بارزانياً فقط، ومات البقية!. وانفجار ثورة بارزان الثانية العام 1943 هي: من أجل إحقاق الحق، حيث لم تكن بغداد تريد إيجاد حل سلمي. وانفجرت ثورة بارزان الثالثة العام 1945، وهنا يتعين الوقوف على هذه المعلومة. (الثورة البارزانية الثالثة) كما كتبها الدكتور جعفر الفيلي شاهدا على هذا المصطلح بكتابات أُخرى من كتاب وصحفيين عرب وعراقيين في الستينيات من القرن المنصرم.

وبعد تأسيس لجنة «آزادي» في شهر كانون الثاني للعام 1945 ومن بعدها اندلاع المعارك خارج مناطق ثورة بارزان الثانية، أي في العمادية، عقرة، رواندز، وخليفان، ومحاولات في گرميان، و السليمانية. ودخول الثورة بقيادة سياسية كوردية، كان أعضاؤها من بارزان، و العمادية، وعقرة، السليمانية، و خانقين. وبين الثورتين فترة وقف إطلاق النار. لذلك توصل الدكتور كملمٍّ بدراسات التاريخ بأن المطالبات السياسية و القومية وسعت جغرافيا الثورتين و غيرتها مع كون زعيمهما واحد وهو مصطفى البارزاني.

إن لم يكن الدكتور جعفر مؤرخاً لما كان يستفيد من مصطلح كهذا. ثم سرده لحوادث الثورات الثلاث، والتدخلات الاقليمية حول ضربها، واتفاق تركيا وإيران والعراق على قمعها. واستمرار الثورات ما لم تحل المشاكل التي سببت اندلاعها. وفي الأخير يضع الحلول: العفو العام، رجوع الكلِّ الى محل سكناه، و مساعدتهم حتى يستطيعوا أن يجدوا لهم مصدر رزق. ورفع كل العوائق الموجودة. في آخر المطاف يوجّه انتقاداً لاذعاً للحكومة العراقية في حينها ويكتب: كيف تقبلون بقتل مواطنيكم بيد الجيش الايراني؟ و المستر بيغن رئيس وزراء بريطانيا العظمى يتدخل شخصياً عند إستالين رئيس الاتحاد السوفيتي لسفر خمس نساء سوفيتيات تزوجن من خمس رجال بريطانيين، لأجل لمِّ شمل خمس أُسر، و10000 عراقي من البارزانيين تحت وابل رصاص وقنابل الجيش الايراني، والجوع والبرد يداهمهم. هذا المقال ينبغي دراسته من كل الجوانب. كُتِبَ في اربعينيات القرن العشرين، وفي أحلك الظروف، وبعد انتصار البريطانيين في الحرب العالمية الثانية وغطرستهم، وانسحاب الاتحاد السوفيتي من دعم القضية الكوردية، ونكسة جمهورية كوردستان الديمقراطية، و اعدام رئيس جمهوريتها القاضي محمد.

لم يكن للأمل محل للإعراب، كان هناك رجال يدافعون عن قضيتهم، و منهم الدكتور جعفر محمد كريم، و الشيخ لطيف الحفيد، كاكه زياد الكويي، والمحامي حمزة عبدالله، وحسين حزني الموكرياني. عمالقة اسطوريون من جيل أسطوري. لم ينتهِ مسارهم، ونراهم اليوم بشكل آخر، بعناوين جديدة، ونكهة جديدة، ولون آخر.

سهيلة حيدر نيا باحثة في مجال اللغة والأدب، طالبة ماجستير في الترجمة الإنجليزية وتم قبولها مؤخرًا في برنامج الدكتوراه في اللغويات. تعمل على كتابة أطروحتها بعنوان «تاريخ الترجمة الذاتية للأعمال الكوردية إلى الفارسية واللغات الأخرى».

■ فيلي

سهيلة حيدر نيا..
باحثة تربط الأدب الكوردي والفارسي

ورغم أصولها الفارسية، اختارت سهيلة موضوعاً جديداً لأطروحتها حول اللغة والأدب الكوردي، وهو موضوع قلما تناوله الباحثون في هذا المجال.

في مقابلة ترجمتها مجلة «فيلي»، قالت سهيلة حيدر نيا: «أثناء معالجة المشكلات المختلفة للأعمال المترجمة والمترجمين، بما في ذلك قلة الجمهور ومحدوديته وعدم وجود مراكز دعم حكومية أو غير حكومية، فإن إحدى أهم العقبات التي تواجه هذا البحث هي الكمية والنوعية في اختيار المجتمع الإحصائي، الناتجة عن عدم المعرفة الكافية لدى العديد من الكتاب الكورد باللغة الفارسية واللغات الأخرى.»

وأضافت: «إن ترجمة الشعر من أي لغة أصلية إلى لغات أخرى، خاصة من قبل المؤلفين أنفسهم، تتطلب قدرات خاصة، وهذا يظهر ليس فقط في المناطق الكوردية بل أيضًا في أجزاء أخرى من العالم وبين المتحدثين بلغات أخرى.»

وأوضحت الباحثة الأدبية أن الترجمة الذاتية هي نوع من الترجمة يقوم فيها المؤلف أو الشاعر بترجمة أعماله إلى لغة غير اللغة الأصلية، والسبب الرئيسي لاختيار هذا الأسلوب هو إمكانية إيصال الرسالة بشكل كامل إلى الجمهور غير الناطق، مع التأكيد على أن النجاح في هذا النوع من الترجمة يتطلب إتقانًا كاملًا للغتي المصدر والهدف. وأشارت إلى أن هذا النوع من المهارة نادر.

وبخصوص مكانة ترجمة القصائد والأعمال الأدبية الكوردية في العالم، قالت السيدة حيدر نيا: «على الرغم من أن الأدب الكوردي المعاصر في القرن الماضي اكتسب شهرة عالمية بفضل هجرة الشعراء والكتاب الكورد، إلا أن هذا الأمر لم يحظَ بالاهتمام الكافي بين الكورد في إيران. ورغم تفاعل الشعراء الكورد الإيلاميين والكرمنشاهيين مع مراكز الشعر الفارسي، فإن الأدب المكتوب باللهجة الكوردية الجنوبية أقل كمًّا من الأدب باللهجة السورانية.»

وأضافت: «بناءً على النتائج الأولية، فإن ترجمة أشعار الشعراء الكورد الإيرانيين من قبل مترجمين آخرين ليست واسعة مثل ترجمة القصائد الكوردية من قبل الشعراء الكورد من البلدان الأخرى.»

سهيلة حيدر نيا هي طالبة في جامعة آزاد وحدة العلوم البحثية في طهران، وتعمل حاليًا على كتابة رسالة الماجستير تحت عنوان «تاريخ الترجمة الذاتية للأعمال الكوردية إلى اللغة الفارسية في إيران المعاصرة» باللغة الإنجليزية، تحت إشراف الدكتورة أفسانه محمدي شاهروخ آبادي، الأستاذة في كلية اللغات الأجنبية.

الغاء عطلة ١٤ تموز

جدل الثورة والانقلاب

مع التصديق على قانون العطل الرسمية في العراق وخلوه من يوم العطلة المتعارف عليه في ١٤ تموز من كل عام يثار جدل كبير بشأن مغزى الاحتفاء بذلك اليوم بين مؤيد ورافض، وبرغم ان لنا نظرتنا الخاصة لهذا اليوم بصفته ذكرى ثورة شعبية حقيقية برغم الاخفاقات، فان علينا ان نجمع ما بين الرأي الخاص وما يطرح في الفضاء الرقمي الذي أصبح يتداول وجهات النظر بصورة واسعة، من اجل التوصل الى موقف سليم من الاحداث.

صادق الازرقي

من المعروف ان حركة 14 تموز في العراق عام 1958، الشهيرة أيضا بثورة تموز العراقية عام 58، تولدت عن انقلاب عسكري أدى إلى الإطاحة بالنظام الملكي بقيادة ضباط متنوعي الاتجاهات يساريين ويمينيين إذا أردنا ان نصنفهم على وفق مقتضيات التصنيف السياسي، ومن أبرزهم عبد الكريم قاسم الذي عرف عنه نصرته وتعاطفه مع الاتجاه اليساري وعبد السلام عارف ذو الاتجاه القومي العروبي.

يتفق المؤرخون الذين يصفون الحدث بالثورة على انه كان هناك تذمر واسع النطاق لدى الشعب من الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي كان يعيشها الشعب العراقي وثراء فئة قليلة من اصحاب المصالح على حساب اغلبية الشعب، فضلا عن انتشار البطالة والفقر في زمن النظام الملكي الذي كان ينظر إليه على أنه مرتبط بالمصالح البريطانية ولا يلبي تطلعات الشعب العراقي.

وتأثر العراق في ذلك الوقت بحركات التحرر الوطني في العالم العربي وفي العالم الثالث، بخاصة بعد نجاح الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر، عام 1952.

واستولى الثوار في صبيحة 14 تموز 1958على القصر الملكي في بغداد واعتقلوا الملك فيصل الثاني وأفراد العائلة الملكية، ثم قتل افراد العائلة المالكة في الحادثة المعروفة في ظروف متسارعة وغامضة. وجرى إعلان الجمهورية العراقية وتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة عبد الكريم قاسم.

ويحاول المنتقدون والمعادون لذلك التحول الاساءة الى الثورة من حادثة مقتل العائلة الملكية بالذات، فيما يقول مؤيدو الثورة ان النظام الملكي لطالما كان يرتكب عمليات القتل حتى ضد السياسيين المعارضين، ومن ذلك اعدام أبرز قادة الحزب الشيوعي العراقي في عام 1949 وتعليق جثثهم، وقتل المعتقلين في سجني بغداد والكوت عام 1953، وفي الوقت نفسه ينفون تهمة قتل العائلة الملكية عن عبد الكريم قاسم وينسبونها الى تصرف فردي من المجموعة المؤيدة لعبد السلام عارف.

من تداعيات 14 تموز 1958 القضاء على النظام الملكي الذي استمر منذ عام 1921و تأسيس الجمهورية العراقية بزعامة عبد الكريم قاسم الذي أصبح رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، وكانت الامور تجري باتجاه انهاء الوضع المؤقت واجراء انتخابات عامة.

وبدأت الحكومة الجديدة بتنفيذ إصلاحات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، بما في ذلك توزيع الأراضي وتحسين الخدمات العامة.

وأحدثت ثورة 14 تموز تغييرات جذرية في العراق وأثرت بشكل كبير على مسار التاريخ العراقي الحديث، فتحت الباب أمام سلسلة من الانقلابات العسكرية والاضطرابات السياسية في العقود التالية.

نظام 14 تموز 1958 في العراق، بقيادة اللواء عبد الكريم قاسم، اتخذ عدة قرارات وإجراءات هامة بعد الإطاحة بالنظام الملكي وتأسيس الجمهورية العراقية؛ كانت هذه القرارات تهدف إلى إعادة تشكيل البلاد من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من أبرز هذه القرارات، إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية العراقية، مما أدى إلى تغيير نظام الحكم بشكل جذري؛ و شكلت حكومة مؤقتة برئاسة عبد الكريم قاسم، الذي أصبح أيضًا القائد العام للقوات المسلحة.

وصدر قانون الإصلاح الزراعي الذي استهدف توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين بهدف تقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للفلاحين والقضاء على نفوذ الاقطاعيين الذي كان منتشرا في المناطق الزراعية لاسيما في جنوب البلاد والفرات الاوسط.

كما جرت زيادة السيطرة الوطنية على قطاع النفط عن طريق تأسيس

شركة النفط الوطنية العراقية عام 1961، وتقليص نفوذ الشركات النفطية الأجنبية؛ وانتهجت الحكومة الجديدة سياسة عدم الانحياز في «الحرب الباردة»، محاولة الحفاظ على استقلال العراق في سياسته الخارجية.

وجرى تحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والإسكان، والعمل على رفع مستوى المعيشة للمواطنين؛ وتنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تستهدف التنمية الاقتصادية والتصنيع، بما في ذلك تأميم بعض الشركات الأجنبية.

وجرى إعادة توجيه العلاقات الخارجية للعراق، مع التركيز على دعم حركات التحرر في العالم العربي وأفريقيا، وتطوير العلاقات مع الدول الاشتراكية في حينها، وتوجيه الدعوة للانضمام إلى منظمات إقليمية ودولية جديدة، مثل حركة عدم الانحياز، والعمل على تقوية العلاقات مع الدول العربية المجاورة؛ والانسحاب من حلف بغداد، وهو حلف عسكري تأسس في عام 1955 بين بريطانيا والعراق وإيران وتركيا وباكستان.

أدت هذه القرارات إلى تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعراق. وبرغم الطموحات الكبيرة، واجه النظام تحديات كبيرة، بما في ذلك الصراعات الداخلية والانقلابات العسكرية التي تبعته، مما أثر على استقرار البلاد على المدى الطويل.

وعلى الصعيد الداخلي كانت حركة 14 تموز 1958 بقيادة اللواء عبد الكريم قاسم تسعى في بداياتها إلى الاعتراف بحقوق الكورد وتحقيق بعض مطالبهم، واتخذت موقفا مبدئيا إيجابيا تجاه الحركة القومية الكوردية، وكانت هناك عدة خطوات وإجراءات تشير إلى محاولة تحقيق بعض المطالب الكوردية والاعتراف بحقوقهم.

من أبرز مواقف هذه الحركة تجاه الكورد، اعتراف الحكومة الجديدة بالقومية الكوردية كجزء من الهوية الوطنية العراقية. جرى الإعلان عن أن الكورد والعرب شركاء في الوطن العراقي، وذلك في محاولة لتعزيز الوحدة الوطنية والاعتراف بالتنوع العرقي.

وقدم عبد الكريم قاسم وعودا بمنح الكورد حكما ذاتيا، وهو مطلب رئيس للحركة القومية الكوردية في حينه؛ كانت هناك مساع لإشراك الكورد في العملية السياسية وتحقيق نوع من اللامركزية. وأطلقت حكومة الثورة سراح عدد كبير من السجناء السياسيين الكورد وعفت عن آخرين، بما في ذلك الزعيم الكوردي ملا مصطفى البارزاني الذي كان في المنفى؛ عاد البارزاني إلى العراق بعد الثورة وبدأ في التفاوض مع الحكومة بشأن حقوق الكورد.

وجرى تنفيذ بعض الإصلاحات الاقتصادية والتنموية في المناطق الكوردية، بهدف تحسين البنية التحتية والخدمات العامة في تلك المناطق التي كانت تعاني من الإهمال.

وبرغم هذه الإجراءات الإيجابية الأولية، سرعان ما ظهرت التوترات بين الحكومة المركزية والحركة القومية الكوردية بسبب عدة عوامل فلم يتم تنفيذ وعود الحكم الذاتي بشكل فعلي، مما أثار استياء القادة الكورد وأدى إلى زيادة التوترات.

وحالت التوترات السياسية والصراعات على السلطة في بغداد دون تحقيق تقدم كبير في هذا المجال. ومع مرور الوقت، تصاعدت الخلافات مما أثر سلبا على العلاقة بين الحكومة المركزية والحركة القومية الكوردية. وبدأت بعض المواجهات المسلحة بين القوات الحكومية والمسلحين الكورد في بعض المناطق، ما أدى إلى تعميق الخلافات وزيادة التعقيدات في العلاقة بين الطرفين.

وختاما نقول، ان الغاء الاحتفال بذكرى 14 تموز عام 1958 يحاول برأينا، ان يلغي من الذاكرة العراقية يوما حصل الاحتفاء به على اجماع وطني من اغلب العراقيين وكان من الواجب الابقاء عليه عطلة رسمية.

أطلقت حكومة الثورة سراح عدد كبير من السجناء السياسيين الكورد وعفت عن آخرين، بما في ذلك الزعيم الكوردي ملا مصطفى البارزاني الذي كان في المنفى؛ عاد البارزاني إلى العراق بعد الثورة وبدأ في التفاوض مع الحكومة بشأن حقوق الكورد.

فضيحة أبو غريب تعود للواجهة.. إعادة محاكمة شركة متورطة بجرائم تعذيب

فيلي

أمر قاضٍ بمحكمة فيدرالية أمريكية، يوم السبت، بإعادة المحاكمة في القضية المتعلقة بمزاعم ضد شركة «سي ايه سي آي بريميير تكنولوجي»، التي تتخذ من فيرجينيا مقرا لها، لتورطها بإساءة معاملة وتعذيب معتقلين عراقيين في سجن ابوغريب قبل عقدين من الزمن.

وبحسب تقرير لموقع «أخبار قانونية» الأمريكي، ترجمته مجلة «فيلي»، فإن القاضي الفيدرالي ليوني برينكيما، وافق على طلب جهة الادعاء لاجراء محاكمة جديدة، وهي خطوة جاءت بعد إجراء محاكمة مدنية في وقت سابق من العام الحالي، حيث لم تتمكن هيئة محلفين مكونة من 8 أشخاص من التوصل إلى حكم بالإجماع، وهو شرط مطلوب في القضايا المدنية الفيدرالية.

ولفت التقرير، إلى أن القضية المرفوعة ضد «سي ايه سي آي بريميير تكنولوجي» مرتبطة بالغزو الأمريكي للعراق في العام 2003، والذي أدى إلى إقامة سجون تديرها الولايات المتحدة التي استأجرت شركات على غرار «سي ايه سي آي» لتأمين خدمات الاستجواب في مواقع الاحتجاز الرئيسية مثل سجن أبوغريب».

وذكر التقرير الأمريكي، أن الدعوى القضائية رفعت في العام 2008 وذلك استناداً إلى ما يسمى «قانون الضرر الخاص بالأجانب»، والذي يتيح للمواطنين الأجانب أن يرفعوا دعاوى قضائية أمام المحاكم الفيدرالية الامريكية في حال واجهوا انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.

وأشار التقرير، إلى أن «المدعين الذين جرى احتجازهم في ابوغريب، هم (سهيل الشمري)، و(أسعد الزوبعي)، و(صلاح العجيلي)، حيث تشير دعواهم الى تعرضهم لأساليب استجواب قاسية، وأن هذه الشركة الأمريكية بالتالي مسؤولة بشبهة التآمر لارتكاب جرائم تعذيب وجرائم حرب.

وفي المقابل، فإن الشركة تزعم أن الأدلة المقدمة ضدها لا تدعم الحكم بحقها، وأن إجراءات الدفاع التي لجأت إليها الشركة خلال القضية كانت متعثرة بسبب تأكيد الحكومة الأمريكية على مبدأ أسرار الدولة، وهو ما حال دون تقديم بعض الأدلة السرية.

بالإضافة إلى ذلك، تقول الشركة في دفاعها إنها «لا يفترض أن تكون مسؤولة عن تصرفات موظفيها في حال كانوا تحت سلطة الجيش الأمريكي عملا بمبدأ (المستخدمين المستأجرين)، حيث تعتبر الشركة أن عملها بالمقاولة، لا يفرض عليها المسؤولية عن السلوك الذي جرى في العراق، وذلك بموجب عقد أمريكي، حتى لو تبين أن هذا السلوك غير قانوني.

وفي هذا الصدد، رأى التقرير، أن هذه الحجج هي جزء من جهد يتعلق بأكثر من 20 محاولة من قبل الشركة الأمريكية بهدف إجهاض القضية منذ رفعها الأصلي، مشيرا إلى استئناف القضية أمام محكمة الاستئناف الامريكية للدائرة الرابعة، خمس مرات، وعندما فشلت هذه المحاولات، طلبت الشركة إعادة النظر من جانب المحكمة العليا، إلا أن الطلب جرى رفضه.

ووفق التقرير الأمريكي، فإن هذه القضية الجارية الآن ضد الشركة الأمريكية، هي واحدة من العديد من الاجراءات القانونية ضد شركات المتعاقدين العسكريين الخاصين والمتهمين باساءة معاملة المحتجزين، بما في ذلك تلك المرفوعة ضد شركة «تيتان كوربوريشين» وضد «سي اي سي آي» لدورهما في الانتهاكات المفترضة في أبو غريب، وذلك بالإضافة إلى الإجراءات ضد شركة «بلاكووتر» المتورطة في حوادث مثل مذبحة ساحة النسور في بغداد.

وخلص تقرير «أخبار قانونية» الأمريكي، إلى أن العديد من هذه القضايا واجهت تحديات قانونية مشابهة، وتحديدا فيما يتعلق بحالات الفصل من العمل بسبب مخاوف مرتبطة بالأمن القومي وتعقيدات تطبيق القانون الأمريكي على أفعال ارتكبت في مناطق الحرب.

في الذكرى العاشرة لسقوط الموصل ..

صحيفة إنكليزية: العراق عاد أقوى من العام 1980

■ فيلي

تناولت صحيفة «ذا ناشيونال» الإماراتية الصادرة باللغة الإنكليزية الذكرى العاشرة لصعود وسقوط تنظيم داعش، وكيف غير الصراع مع هذا التنظيم الإرهابي، العراق بشكل دائم، معتبراً في الوقت نفسه أن التشكيك في إمكانية استمرار وجود الدولة العراقية والذي كان مطروحاً وقتها، لم يعد قائماً الآن، بل أن العراق أصبح أقوى مما كان عليه في العام 1980.

وذكرّ التقرير الذي ترجمته مجلة «فيلي»، بأن شهر حزيران/ يونيو الجاري يصادف الذكرى السنوية العاشرة لسقوط الموصل التي شهدت احتلالها من قبل داعش ونزوح أكثر من نصف مليون شخص منها، بالإضافة إلى أعمال إبادة جماعية ضد الأقلية الإيزيدية، وقتل أسرى آخرين، بما في ذلك نحو 1700 من طلاب القوة الجوية الذين جرى إعدامهم في معسكر سبايكر بمدينة تكريك، في حين تمزقت المدن والبلدات في المناطق ذات الأغلبية السنية، بما فيها الموصل وتكريت والفلوجة والرمادي.

ووصف التقرير ما جرى وقتها بأنه أحد «أكثر الهزائم إذلالاً لجيش حديث في التاريخ المعاصر»، حيث نزلت «الهزيمة» بفرقتين من الجيش العراقي، تضمان ما يصل إلى 25 ألف رجل، على يد قوة يبلغ عددها، بحسب بعض الروايات، 1500 فقط من المسلحين، بينما كلفت الحرب على تنظيم داعش، بين عامي 2013 و2017، العراق نحو 60 ألف قتيل، بحسب منظمة «إيراك بودي كاونت»، في حين تظهر أرقام البنك الدولي أن تلك الحرب ألحقت أضراراً بلغت كلفتها نحو 100 مليار دولار.

داعش وضعف الدولة

ونقل التقرير عن الباحث في معهد الدراسات الاقليمية والدولية في جامعة السليمانية، شيفان فاضل، قوله إنه «بعد مرور عقد من الزمن على اجتياح داعش لشمال العراق، ما يزال إرث هذا الاحتلال والحملة العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة لهزيمة المتطرفين، قائماً».

ولفت التقرير إلى أن الميليشيات المدعومة من إيران، ومعظمها تحت مظلة قوات الحشد الشعبي، تعززت خلال الحرب وأصبحت القوة الأمنية المهيمنة في البلد، حيث أنه جرى منحها الشرعية من قبل رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي في حزيران/ يونيو 2014 وذلك مع سقوط الموصل.

وذكر التقرير أن كثيرين يتفقون على أن الكارثة التي وقعت قبل 10 سنوات، كانت نتيجة للسياسات المريرة وضعف الدولة، وليس بسبب قوة داعش وحده والتي وصفها بأنها كانت تمثل مجموعة صغيرة عددياً مقارنة بقوات الأمن العراقية، وكان بالإمكان سحقها قبل سقوط الموصل، لو كان هناك تعاون سياسي أقوى.

وتساءل التقرير لماذا لم تتم محاسبة سوى عدد قليل من القادة العراقيين، على الرغم من التحقيق الذي أجراه البرلمان العراقي في العام 2015 والذي حمّل المسؤولية بدرجة كبيرة للمالكي ولمحافظ نينوى الأسبق أثيل النجيفي؟. كما تساءل التقرير عن حجم المسؤولية الذي تتحمله الولايات المتحدة، باعتبار أنها كانت الداعم الأمني الرئيسي للعراق وقتها، عن الكارثة التي وقعت؟. وبرغم أن التقرير إشار إلى أن أحكاماً بالسجن صدرت أو جرى إنزال عقوبات على بعض القادة الأمنيين، إلا أنه لفت إلى أن النخب لم يتم المساس بها.

معلومات مسبقة

وذكرّ التقرير بأن مساءلة سيطرة

»

القادة العسكريين العراقيين والمخابرات الأمريكية كانوا على علم بأن الحركة الإرهابية كانت تكتسب قوة بشكل متسارع، قبل ما بين ٦ شهور إلى عام من سيطرة داعش على الموصل في ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٤ ..

الإرهابيين على المدن لم تكن حاضرة إلى حد كبير، برغم أن القادة العسكريين العراقيين والمخابرات الأمريكية كانوا على علم بأن الحركة الإرهابية كانت تكتسب قوة بشكل متسارع، قبل ما بين 6 شهور إلى عام من سيطرة داعش على الموصل في 10 حزيران/ يونيو 2014، مشيراً في هذا السياق إلى أن التنظيم الإرهابي كان سيطر على الفلوجة في 4 كانون الثاني/ يناير 2014، وكان بذلك على مسافة نصف ساعة بالسيارة من العاصمة بغداد، إلا أن حكومة المالكي لم تفعل الكثير لتغيير السياسات التي كانت تنفذها وكانت تعتبر من قبل كثيرين بأنها سبب تفاقم الأزمة في البلاد.

واعتبر التقرير أن رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي الذي تولى الحكومة خلال معظم سنوات الحرب مع داعش، وسبق له أن عمل بشكل وثيق مع المالكي في الماضي، إلا أنه دعم جهود التواصل مع زعماء وعشائر السنة، على الرغم من أن القوى الشيعية المتشددة، اكتسبت قوة خلال عهده، إلا أن أسلوبه في إدارة الأزمة ساعد في إعادة بناء الدعم الدولي للعراق خلال الحرب.

العراق اليوم

وتابع التقرير أن الخبراء يقولون إن تنظيم داعش أصبح في حالة انحسار تاريخي حالياً، حيث لا ينفذ سوى عدداً قليلاً من الهجمات شهرياً، مقارنة بمئات الهجمات أسبوعياً كانت تقع في العام 2014.

ونقل التقرير عن العميد العراقي المتقاعد إسماعيل الجندي، قوله «أعتقد أن الجيش قد تحسن بشكل كبير، والقدرات الآن صارت كبيرة، والقوات العراقية تستعيد مصداقيتها الوطنية، وتحظى بثقة كبيرة من جانب الناس»، مضيفاً أن «تنظيم داعش لم يعد يتمتع بدعم اجتماعي في المناطق التي كان يسيطر عليها سابقاً، وهو أمر مهم لأن الناس يرغبون في أن تكون القوات العراقية هي حاميتهم وليس داعش».

ولفت إلى أن الرواية التي روج لها داعش في ذلك الوقت هي أن التنظيم يقوم بتوفير الحماية للسنة من الحكومة التي يهيمن عليها الشيعة، لكن «تبين أن داعش بدأت بإذلال السنة واضطهادهم ومعاملتهم بوحشية، ولهذا فإن الرأي العام في الموصل وتكريت وكركوك والحويجة والرمادي يرفض داعش، وكل شخص يقول إنه جزء من داعش يتم إبلاغ قوات الأمن العراقية عنه. وهذا أمر مهم».

حكومة السوداني

ومع ذلك، فإن التقرير يذكّر بأن رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني يحمل تحذيراً يتعلق بالمستقبل في ظل انتقادات واسعة بأن الطبقة السياسية في البلد تفشل في تحسين وضع المجتمعات العادية في أنحاء العراق كافة.

ويقول السوداني إن «بإمكان قوات الأمن أن تخلق السلام والأمن لفترة محدودة للغاية، وإذا لم تكن هناك إستراتيجية حكومية تشمل الاقتصاد والتكامل الاجتماعي والجهود الدبلوماسية من اللاعبين الإقليميين والدوليين، فإنها لن تدوم».

الإرث المحطم

وذكر التقرير أنه على الرغم من أن صعود داعش في العام 2014 أدى في نهاية الأمر إلى سقوط المالكي من منصب رئيس الوزراء، إلا أن ذلك لم يكن يعني نهاية تأثيره على السياسة العراقية.

ونقل التقرير عن الباحث في معهد «تشاتهام هاوس» البريطاني ريناد منصور، قوله إن «بمقدور النخبة العراقية أحياناً أن تكون بكل بساطة أقوى من منصب رئيس الوزراء. وفي هذه الحالة، كان للمالكي وائتلاف دولة القانون تأثير كبير على مؤسسات الدولة العراقية على الرغم من أن المالكي لم يعد رئيساً للوزراء».

وبحسب منصور فإن المالكي كان «قادراً على الاحتفاظ بسلطته الاجتماعية، وعلى نفوذه في الدولة العراقية، حتى عندما لم يعد رئيساً للوزراء، وهو على مدى السنوات الثمان التي أمضاها كرئيس للوزراء، كان قادراً على دمج حلفاء له داخل الدولة العراقية، وما يزال العديد منهم موجودين ويعملون في الدولة العراقية»، مضيفاً أن هذا المثال مجرد «قصة حول كيفية عمل سياسة النخبة في عراق ما بعد العام 2003، فمن المؤكد أن المالكي كان ناجياً، وهو بالتأكيد لاعب سياسي قوي على مدى هذه السنوات».

واعتبر منصور أن من إرث أحداث العام 2014، أنه يظهر كيف بالإمكان توحيد العراق عندما يكون هناك هدف مشترك، إلا أن ذلك يمكن أن يتبدد مع تلاشي التهديد، موضحاً أن «الجماعات الشيعية، والجماعات الكوردية، والجماعات السنية، والإيرانيين والأمريكيين وغيرهم، كانوا جميعاً ضد داعش».

غير أنه بمجرد أن تعرض داعش للهزيمة، «ظهرت أسئلة حول من سيكون له النفوذ المباشر في مناطق ما بعد داعش»، حيث ظهر التنافس بين الجماعات المختلفة التي «تتطلع إلى اكتساب النفوذ في الفراغ الذي نشأ من سقوط داعش في الموصل ومدن العراق الأخرى».

وبالإضافة إلى ذلك، فإن السنوات التي تلت ذلك، تزايدت المنافسة والتوتر بين الولايات المتحدة وإيران.

العراق عاد أقوى من السابق

وبحسب الباحث في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية حمزة حداد، فإن أن تلك اللحظة القصيرة من الوحدة، كانت بمثابة تحد للعديد من توقعات الخبراء بأن العراق سوف يتشرذم إلى الأبد، موضحاً أن الكثيرين كانوا في ذلك الوقت «يشككون في وجود الدولة العراقية الحديثة، واليوم ما تزال تلك الدولة موجودة فحسب، بل أنها أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى منذ العام 1980».

ونقل التقرير عن حداد قوله إن الناس كانوا يتساءلون في العام 2014، «عن الشكل الذي ستبدو عليه الدولة العراقية، وهذا لم يعد سؤالاً في العام 2024»، مضيفاً أنه حتى فيما يتعلق بإقليم كوردستان، فإن التهديد بالانفصال ليس موجوداً.

ترجمة مجلة «فيلي»

الانتخابات المبكرة

ماذا وراء تداول اخبارها؟

اثار الائتلاف الذي ترأس السلطة التنفيذية لمدة ثماني سنوات ونعني به ائتلاف دولة القانون، وعلى لسان رئيسه في مقابلة تلفزيونية، قضية الانتخابات المبكرة في العراق محددا لها نهاية السنة الحالية سقفا اعلى.

■ فيلي

وبحسب المفهوم السياسي، فان المغزى من الانتخابات المبكرة يتضمن عدة نقاط وأهداف، منها ان تلك الانتخابات تستعمل أداة لحل الأزمات السياسية، سواء كانت ناتجة عن فقدان الثقة في الحكومة القائمة، أو بسبب خلافات حادة بين الأحزاب السياسية، أو نتيجة لعدم قدرة البرلمان على تشكيل حكومة مستقرة.

وقد تلجأ الحكومات إلى الدعوة لانتخابات مبكرة للحصول على تفويض جديد من الشعب، لاسيما إذا شعرت بأنها فقدت الدعم الشعبي أو تواجه معارضة قوية، وهذا يمكن أن يعزز شرعيتها ويساعدها على المضي قدماً في تنفيذ سياساتها.

وقد تحدث تطورات سياسية أو اقتصادية مفاجئة تتطلب إعادة النظر في القيادة أو السياسات القائمة، مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات الأمنية.

وفي بعض الأحيان، قد تدعو الأحزاب الحاكمة إلى انتخابات مبكرة عندما تشعر بأن الظروف السياسية مواتية لها لتحقيق نصر انتخابي كبير، مما يعزز موقفها ويسمح لها بتنفيذ برنامجها بشكل أكثر فعالية، كما قد تُدفع الحكومات إلى إجراء انتخابات مبكرة نتيجة لضغط الشارع أو مطالب المعارضة القوية بإجراء تغيير فوري في القيادة أو السياسات.

باختصار، ان الانتخابات المبكرة أداة سياسية تهدف إلى التعامل مع أزمات الشرعية، وتحقيق الاستقرار السياسي، وتجديد الثقة الشعبية، واستجابة للتغيرات المفاجئة في البيئة السياسية أو الاقتصادية.

فما الذي استجد من الوضع العراقي كي تجري اثارة موضوعة الانتخابات المبكرة؟ يعتقد كثير من المراقبين والباحثين السياسيين ان الوضع الآن في العراق يتميز باستقرار شبه نسبي على الصعيدين الأمني والسياسي، وهو أفضل من الأوضاع التي مر بها العراق طيلة

أكثر من عقدين منذ تغيير النظام المباد. والمفارقة هنا ان الشخصيات السياسية التي كانت ترفض الانتخابات المبكرة بقوة قبل سنوات، أصبحت الآن تدعو اليها برغم عدم توتر الأوضاع مثلما كان في السابق، كما لا يتواجد ضغط للشارع أو مطالب لمعارضة تدعو لإجراء تغيير فوري في السلطتين التشريعية والتنفيذية وهي من شروط اجراء الانتخابات المبكرة.

وفضلا عن ذلك فان الائتلاف الحاكم القائم حاليا «الإطار التنسيقي» ممثلا بشخصياته هو من رفض في السابق فكرة الانتخابات المبكرة، بل انه عمل بخلاف السير الاعتيادي للعملية السياسية التي يدعي الحرص عليها، حين رفض تسليم السلطة التنفيذية الى الجهات الفائزة في آخر انتخابات نيابية في تشرين الأول 2021.

الاغرب من ذلك ان رئيس ائتلاف دول القانون يشترط الآن لإجراء الانتخابات المبكرة، عدم ترشح المسؤولين التنفيذيين الحاليين، بمن فيهم رئيس مجلس الوزراء، برغم ان زعيم ائتلاف دولة القانون هو نفسه كان قد تشبث بمنصبه وأجرى الانتخابات وهو على رأس السلطة في حينه، وحكم لدورتين انتخابيتين متتاليتين؛ فكيف يطالب الآخرين بما لم يفعله هو؟

القضية الأخرى ان رئيس الوزراء الحالي شرع لتوه بتنفيذ وعوده «او لنقل برنامجه الانتخابي» بعد فشل جميع الحكومات السابقة بتنفيذ أي تعهد او وعود تسجل لها؛ وهنا يتساءل المراقبون، لماذا يطالبون بالانتخابات المبكرة بدلا من ان يتركوا رأس السلطة التنفيذية الذي اختاروه هم أنفسهم، ليواصل تنفيذ وعوده بالإعمار الذي تمثل في المجسرات وتبليط الطرق وإقامة المتنزهات في بعض المناطق ومشاريع أخرى مهمة.

يفسر البعض ذلك بالقول ان منافسة غير معلنة تجري بين رئيس ائتلاف دولة القانون ورئيس الوزراء الحالي، تكمن في السعي الى عدم افساح المجال له لاستكمال مشاريعه القائمة والمقترحة، كي يمنعون عنه تجديد ولايته.

لقد كان المطلب الرئيس لأغلبية الشعب العراقي هو التغيير الشامل للنظام الانتخابي الحالي، لاسيما بعد ان شهدت الممارسات الانتخابية الأخيرة سواء للانتخابات العامة او المجالس المحلية مقاطعة شبه شاملة للسكان قدرت نسبتها بحسب أكثر التقديرات بنحو 80% من السكان، وإذا اضيف الى النسبة، السكان ممن لم يجري اضافتهم وكان يحق لهم التصويت، ولكنهم شطبوا لعدم مراجعتهم لاستخراج البطاقة الانتخابية الالكترونية؛ لفاقت نسبة المقاطعين ذلك الرقم بكثير.

برأيي ان أي انتخابات يدعى اليها في الوضع العراقي لا معنى لها، ولن تحقق شيئا إذا لم يصار الى اصلاح شامل للنظام الانتخابي، حتى إذا تطلب ذلك تعديل الدستور او تغييره بالكامل، بعد ان ثبت بالتجربة فشل هذا النظام بتلبية مطالب السكان.

من سبل اصلاح النظام الانتخابي في العراق، وجوب مراجعة قانون الانتخابات الحالي لضمان تحقيق التمثيل العادل لجميع فئات السكان والمناطق، قد يشمل ذلك تعديل النظام الانتخابي ليكون أكثر شمولية وشفافية، ويجب تعزيز الاستقلالية الحقيقية والشفافية لمفوضية الانتخابات، لضمان أنها تعمل بعيدا عن التدخلات السياسية، وتعزيز دور المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية لمراقبة الانتخابات لضمان النزاهة والشفافية، ورفد ذلك بزيادة المراقبين المستقلين، اذ يساعد ذلك في الكشف عن أي تلاعب أو تزوير.

كما ان تبني تقنيات حديثة مثل التصويت الإلكتروني أو تسجيل الناخبين بالبصمة، يمكن أن يساعد في تقليل التزوير وتسهيل عملية الانتخاب؛ ورأينا بدلا من ذلك اصرار القوى الخاسرة في انتخابات عام 2021 على إعادة الفرز اليدوي بدلا من تشخيص المشكلات وتطوير التصويت الالكتروني.

كما ان أسلوب التمثيل وتوزيع المقاعد في مجلس النواب يجري تقريره في الغرف المغلقة للسياسيين، وظل يدور بشأن رفض طريقة « سانت ليغو » او الغائها، من دون ان يجري بحث ومناقشة البدائل بالاستناد الى حملات توعية شاملة لتثقيف السكان حول أهمية المشاركة الانتخابية وحقوقهم وواجباتهم الانتخابية، وهنا يتوجب إعادة النظر في توزيع الدوائر الانتخابية لضمان أن كل دائرة تمثل عددا متساويا من الناخبين بشكل عادل ومتوازن.

كما يجب وضع قوانين واضحة لتنظيم عمل الأحزاب السياسية وضمان تمويلها بشكل شفاف وعادل، ويجب منع التمويل الأجنبي غير القانوني وضمان الإفصاح المالي، ودعم التنوع السياسي، وتشجيع الأحزاب الصغيرة والجديدة على المشاركة يمكن أن يساعد في تقوية الديمقراطية التعددية، ويشجع السكان على المشاركة.

ومن الضروري تطبيق قوانين صارمة لمكافحة الفساد الانتخابي بما في ذلك شراء الأصوات والتهديدات والرشاوى، ويجب محاسبة أي شخص يتورط في مثل هذه الأنشطة وفرض قوانين صارمة بشأن التمويل الانتخابي لضمان أن تمويل الحملات الانتخابية يجري بشكل قانوني وشفاف.

ومن الضروري أيضا توفير مراكز اقتراع ملائمة وآمنة في جميع أنحاء البلاد لضمان وصول جميع السكان إلى صناديق الاقتراع، وتدريب الموظفين الانتخابيين بشكل جيد لضمان حسن سير العملية الانتخابية والتعامل بكفاءة مع أي مشكلات قد تطرأ.

وكحل في المدى المنظور، يجب منح الحزب او الائتلاف الفائز الأول في الانتخابات حق تشكيل الحكومة بالتعاون مع أي ائتلاف او حزب يتوافق معه، وإلغاء أسلوب ما يسمى «الثلث المعطل» الذي اثبت عدم جدواه وعرقلته الممارسة السياسية.

من دون تلك الإجراءات وغيرها، لا يمكن الحديث عن انتخابات مبكرة، وحتى الانتخابات المقبلة التي من المفترض ان تقام في وقتها، تكون بلا معنى طالما ان السكان لم يلمسوا تغييرا حقيقيا في النظام الانتخابي وفي طبيعة الممارسة السياسية وستتواصل المقاطعة والازمات بالتأكيد.

« منافسة غير معلنة تجري بين رئيس ائتلاف دولة القانون ورئيس الوزراء الحالي، تكمن في السعي الى عدم افساح المجال له لاستكمال مشاريعه القائمة والمقترحة، كي يمنعون عنه تجديد ولايته »..

سياسات المرور العراقية
تفريق ملايين السيارات
وغرامات المشاة

حددت مديرية المرور العامة موقفها من فرض غرامات على المواطنين الذين يعبرون من غير اماكن العبور المخصصة، وفي حين بينت أن المخالفات المرورية قلت بنسبة 60% بعد وضع كاميرات المراقبة في شوارع بغداد مع امكانية تعميم التجربة على بقية المحافظات، أكدت أن قرار تغيير الدوام الرسمي أسهم بـ»تفريق» 4 ملايين سيارة تجوب العاصمة في وقت واحد.

■ فيلي

تغريم المواطنين «المشاة»

وتداولت أنباء في الفترة الماضية عن عزم مديرية المرور العامة فرض غرامة مالية على المواطنين الذين لا يعبرون من الأماكن المخصصة لمناطق العبور وذلك على غرار منظومة كاميرات مراقبة المركبات المنتشرة في شوارع العاصمة للحد من الحوادث المرورية وتنظيم حركة السير.

وبهذا الصدد يقول مدير شعبة الاعلام في مديرية المرور العامة المقدم حيدر شاكر، لمجلة «فيلي» إن «قانون المرور رقم 8 لعام 2019 حدد في المادة السادسة والعشرين منه مخالفة عبور المشاة من الأماكن غير المخصصة للعبور بـ 25 ألف دينار».

ويضيف المقدم شاكر، «لكن البنية التحتية حالياً في شوارع العاصمة بغداد والمحافظات غير مكتملة من ناحية التخطيط والعمران بصورة أصولية، ولذلك فهذه المادة شبه معطلة حالياً»، موجها النصح والإرشاد للمواطنين بـ»العبور من الأماكن المخصصة عبر الاستعانة برجال المرور في التقاطعات والشوارع العامة حفاظاً على سلامتهم وسلامة مستخدمي الطريق».

ويتفق أيوب نادر، وهو طالب جامعي، مع رأي المسؤول في مديرية المرور، ويقول لمجلة «فيلي»، إن «أي قرار لتنظيم حركة المرور والمشاة يعد دليلاً حضارياً على تطور البلاد، لكن إمكانية تطبيق أي مبلغ مالي على المواطنين المخالفين لقوانين المرور ربما لا يتناسب مع الوضع الحالي الذي نعيشه لعدم توافر البنية التحتية الكافية لتطبيق هذه القوانين رغم أهميتها وتسهم بتنظيم حركة السير والمشاة».

ويضيف نادر أن «هناك ضرورة لإنشاء جسور مشاة والتشجيع على العبور منها وتحديداً قرب الجامعات والمدارس لأن هناك زخماً كبيرا من الطلبة طوال السنة الدراسية، وربما تكون امكانية حصول الحوادث أكثر، كما حدث سابقاً»، مشيرا إلى «قرارات مجلس

«أُشرت لدينا نسب متدنية من ارتكاب المخالفات المرورية في التقاطعات والشوارع الرئيسة ومستمرون باستخدام التقنيات الحديثة في تنظيم حركة السير والمرور في بغداد، وبعد ذلك سيتم تعميمه على بقية المحافظات بالايام القادمة»

الوزراء في هذا الصدد والتي جاءت بعد حوادث مرورية قرب إحدى المدارس».

كاميرات المراقبة «قللت الحوادث»

وبدأت مديرية المرور العامة، منذ 15 آذار 2024، تطبيق بدء فرض الغرامات المرورية عبر كاميرات المراقبة الذكية ورادارات السرعة في بغداد.

ودعت مديرية المرور العامة آنذاك، السائقين إلى «الإسراع بالتسجيل في منصة اور الألكترونية ليتسنى لها ارسال المخالفات المرورية عبر رسائل نصية إلى المخالفين لضمان عدم مضاعفة الغرامة، فيما حددت التقاطعات والخطوط السريعة المشمولة برادارات السرعة والمخالفات المقرر رصدها ابتداءً من الموعد المحدد.

وبهذا الشأن يؤكد المقدم شاكر، أن «التزام المواطنين بالكاميرات الذكية في الشوارع الرئيسة والتقاطعات العامة كان عالياً، ونسبة المخالفات المرورية قلت بنسبة 50-60% إضافة إلى قلة الحوادث المرورية بعد استخدام هذه الكاميرات».

ويضيف قائلاً، «أُشرت لدينا نسب متدنية من ارتكاب المخالفات المرورية في التقاطعات والشوارع الرئيسة ومستمرون باستخدام التقنيات الحديثة في تنظيم حركة السير والمرور في بغداد، وبعد ذلك سيتم تعميمه على بقية المحافظات بالايام القادمة».

من جهته يقول المواطن عادل كريم، لمجلة «فيلي»، إن «قرار تطبيق الغرامات وفق منظومة كاميرات المراقبة كان جيداً خاصة وأنه أسهم بالتزام السائقين بالإشارات الضوئية وأسهم فعلا بالحد من الحوادث المرورية».

ويضيف المواطن أن «منظر التزام السائقين وكذلك المواطنين بارتداء حزام الأمان يعد منظرا جميلاً يوضح ضرورة الالتزام بالتعليمات المرورية خصوصا في العاصمة بغداد التي افتقدت لتطبيق هذه القوانين والتي كان يجب أن تطبق منذ سنوات وليس الآن».

4 ملايين عجلة تتجول بوقت واحد

ويضيف شاكر إن «لقرار الأخير لمجلس الوزراء بتغيير الدوام لبعض الوزارات والدوائر أسهم في تقليل الازدحامات المرورية بنسبة 50% عما كان سابقاً، والسبب يعود أن نحو 4 ملايين مركبة تتجول في ساعة واحدة هو بداية الدوام الرسمي الساعة الثامنة»، معتبرا أنه «بعد تغيير أوقات الدوام تفرقت هذه العجلات وأصبحت أقل بنسب كبيرة، وتلاشت الزحامات المرورية تقريبا اضافة الى ان اغلب شوارع العاصمة تشهد توسعة الشوارع وبناء جسور وأنفاق ومجسرات عملاقة وعند اكتمال هذه المنشآت في القريب العاجل ودخولها الخدمة ستقل نسب الزحامات المرورية في العاصمة بغداد».

وأكد أن «التوجهات الحكومية مع تخفيف الازدحامات»، مشيرا الى أن «مديرية المرور لديها إجراءات سيتم الإفصاح عنها مستقبلاً بشأن الازدحامات المرورية».

وأثنت مديرية المرور العامة، في 16 نيسان 2024، على قرار مجلس الوزراء القاضي بجدولة أوقات الدوام الرسمي بين الوزارات والمؤسسات والجامعات، واصفة إياه بـ«القرار الإيجابي»، الذي ساهم بفك الاختناقات المرورية التي تعاني منها العاصمة بغداد.

وكان مجلس الوزراء العراقي قرر في آذار/ مارس الماضي، اعتماد توقيتات جديدة للدوام الرسمي في وزارات ومؤسسات الدولة تحت التجربة لمدة 3 أشهر، لتقليل الزخم الحاصل من الموظفين الحكوميين الضاغط على شوارع العاصمة، وتقليل ذروة الدخول والخروج من دوائرهم ووزاراتهم.

وقسّم قرار مجلس الوزراء، دوام وزارات ومؤسسات الدولة على 4 أنواع من التوقيتات، الأول من 7 صباحاً إلى 2 ظهراً، والآخر من 8 إلى 3، وأيضاً من الـ9 إلى 4، وأخيراً من الساعة 10 إلى 6 قبل الغروب.

وأثار القرار ردود فعل متباينة بشأن جدوى تغيير الدوام الرسمي، فيما أطلقت الحكومة استطلاعا للرأي على منصة أور الحكومية لتقييم الموظفين هذا القرار، فيما أطلقت وزارة التعليم العالي استمارة الكترونية لتقييم تجربة تغيير اوقات الدوام في الجامعات لمعالجة الاختناقات المرورية في محافظة بغداد وطلبت من منتسبي الجامعات الاجابة عليها خلال مدة لا تتجاوز 24 ساعة من إطلاقها.

رغم تجربتها المحبطة في العراق..

جاسوسة أمريكية تصدر رواية ناجحة

تناولت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية رواية ضابطة سابقة في وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي آي ايه)، تعكس تجربتها الحقيقة والمعقدة في وكالة التجسس، خلال مهمات قامت بها في العراق منذ العام 2004، والتي تسببت في إدمان عناصر المخابرات على الخمور.

■ فيلي

وبحسب تقرير الصحيفة الذي نشر بالانجليزية، وترجمته مجلة «فيلي»، فان الرواية التي تحمل اسم «الطاووس والعصفور» والمستوحاة من تجربة إلينا بيري، من عملها مع «سي آي ايه»، بما في ذلك خلال مهمتها في العراق، حيث تشير مثلا الى انها في العام 2006، كانت تصحو مذعورة من اصوات أعمال البناء الجارية بالقرب من منزلها في مدينة الإسكندرية في ولاية فيرجينيا الأمريكية، لأنها كانت تتستعدي أصوات الانفجارات في بغداد.

واشار التقرير الى ان بيري كانت في بغداد العام 2006، وامضت ليال عديدة بلا قدرة على النوم في مقطورة، بينما كانت قذائف الهاون والصواريخ تنطلق على «المنطقة الخضراء»، في وسط العاصمة العراقية حيث كان جنود الجيش الأمريكي والدبلوماسيون والمخابرات، يتمركزون.

ولفت التقرير إلى أن بيري استيقظت في منزلها على الأصوات القوية في فيرجينيا وقد شعرت «بأسوأ نوبة ذعر في حياتي، واتصلت بوالدي لاقول لهم أننا نتعرض للهجوم».

وذكر التقرير، أن بيري من اجل ان تتمكن من التعامل مع هذا الوضع، بدأت في تحديد الوقت الذي ستقوم فيه اطقم العمل في مشروع الهدم والبناء، وضبطت توقيتها لنفسها لتبقى مستيقظة، وبدأت الكتابة، لجمع التداعيات العاطفية التي واجهتها في العراق، مضيفا ان العمل الكتابي هذا اطلق سلسلة من الأحداث التي وضعتها في مواجهة البيروقراطية في وكالة «سي آي ايه»، انتهت بإستقالتها من العمل لصالحها.

وتابع التقرير، أن هذه الاستقالة، كانت تعني ايضا انها بدأت عملها الثاني كروائية ستحظى بالشهرة وحائزة على جوائز، ثم ستتلقى دعوة لاحقا للعودة الى وكالة المخابرات، لتتحدث عن تجربتها الميدانية وككاتبة.

وبحسب التقرير، فإن بيري تقدمت بطلب للانضمام إلى «سي آي ايه» عندما كانت تدرس في كلية الحقوق في جامعة فيرجينيا، معتقدة انها ستجمع بذلك بين اهتمامها بالعلاقات الدولية والعمل الاستخباراتي في ظل احساسها بانها تقوم بعمل وطني.

ولفت التقرير إلى أن بيري نشأت خارج العاصمة واشنطن، وتخرجت في العام 1994 من مدرسة توماس جيفرسون الثانوية للعلوم والتكنولوجيا، ثم أمضت بعض الوقت في منطقة البلقان بعد تخرجها من «كلية هافرفورد»، وهي تجربة اتاحت لها الحصول على منصب محللة استخباراتية في وزارة الدفاع الامريكية.

ونقل التقرير عن بيري قولها «لقد أحببت العمل الاستخباراتي، وكنت اود أن احوله الى مسيرة مهنية»، مشيرة الى انها لهذا السبب ذهبت للالتحاق بوكالة «سي آي ايه» باعتبارها «المكان الأنسب» لتحقيق ذلك.

واشار التقرير الى انه بعد قبولها في وكالة الاستخبارات، خضعت بيري لتدريبات في معسكر في فيرجينيا، معروف باسم «المزرعة»، حيث كان الكثير من هذا التدريب يدور حول أمور لوجستية، مثل كيفية القيام بالمراقبة، وكيفية كشف ما إذا كنت تخضع للمراقبة، إلا أن الجوانب النفسية الأكثر عمقا جعلت بيري تتساءل عما إذا كانت متواجدة في المكان المناسب.

ونقل التقرير عنها قول «ان التدريب بأكمله يدور أساسا حول كيفية العثور على نقاط ضعف الأشخاص.. ما هي دوافعهم؟ هل هو تملق او غرور او انتقام او انهم يكرهون زعيمهم؟ وهذا لم يكن أمرا سهلا بالنسبة لي بتاتا».

وذكر التقرير أن بيري بعد نيلها علامات عالية، تطوعت للعمل في العراق في إطار مهمة تستمر عاما، وعندما وصلت في العام 2004، كانت الشكوك قد أثيرت بالفعل حول مصداقية الاسباب التي دفعت الولايات المتحدة الى الإطاحة بنظام صدام حسين، موضحا انه كان هناك إدراك متزايد بين فريق «سي آي ايه» بعدم وجود أسلحة دمار شامل، التي كانت المبرر الرئيسي لغزو العراق بقيادة الولايات المتحدة.

ومما ادركته بيري ايضا ان المقطورات المخصصة لأعضاء «سي آي ايه» لم تكن

تتوفر فيها تجهيزات الحماية المدرعة وبروتوكولات السلامة، على غرار ما هو متوفر لعناصر الجيش الامريكي.

واشار التقرير انه عندما قامت بيري بإبلاغ مقر قيادة الوكالة بتلك المخاطر، تم تجاهلها. ونقل عن بيري قولها انه «لم نتخذ الاحتياطات التي كان يتحتم علينا اتخاذها».

ولفت التقرير الى حادثة معينة خلقت لدى بيري الشكوك حول مهمة «سي آي ايه»، اذ انها تلقت معلومات من مخبر عراقي تتعلق بمشتبه به متورط في تفجير شاحنة في العام 2003 استهدف مقر الأمم المتحدة في بغداد والذي أوقع 22 قتيلا. واشار التقرير الى ان معلومات بيري قادت الى احتجاز المشتبه به، لكنه زعم انه لم يكن متورطا في الهجوم، وبرغم ذلك جرى نقله الى مركز الاحتجاز، ثم علمت بيري لاحقا من ضباط اخرين انهم ليسوا واثقين من انه مذنب فعلا، وشعرت بالخشية من انه جرى زجه بشكل غير مشروع، في متاهات نظام الاعتقال الأمريكي الذي نشأ فيما بعد 11 أيلول/سبتمبر.

وذكر التقرير أن متحدثا باسم «سي آي ايه»، وكرد على انتقادات بيري حول فترة عملها في العراق، تجنب التطرق الى شكاوى أو اتهامات محددة، الا انه اشار الى ان الوكالة «ملتزمة بالكامل بتعزيز بيئة عمل آمنة ومحترمة وعادلة لكافة موظفيها، وقامت بخطوات مهمة من أجل ضمان ذلك، بما في ذلك تعزيز تعامل الوكالة مع القضايا ما ان تظهر».

وبحسب بيري، فان الظروف المعيشية للعناصر في العراق ومهمتهم الغامضة، بدأت تعزز ادمان احتساء الخمور المنتشرة في محطة الـ «سي آي ايه». ونقل التقرير عن بيري قولها إن «بغداد أفسدتني حقا».

العودة الى الوطن

واشار التقرير الى انه بعد انتهاء مهمة بيري في العراق، كانت لا تزال تعيش مع التداعيات النفسية في موطنها في فيرجينيا، وهي واصلت الكتابة لا بهدف ان تنشر رواية عن بغداد، وانما كمحاولة لفهم ما جرى.

ولفت التقرير الى ان بيري تطوعت لاحقا للقيام بمهمة في أفغانستان والتحقت بفصول تعليم اللغة الفارسية، وظلت تكتب عن تجربتها ايضا.

وبحسب التقرير، فإن لوائح العمل لدى «سي اي ايه» تقتضي من موظفي الوكالة الحاليين او السابقين، تقديم اي كتابات يعتزمون نشرها الى ما يسمى «مجلس مراجعة تصنيف المنشورات» التابع للوكالة، والذي يمتلك سلطة تحديد ما إذا كان الكتاب او السيناريو تتضمن أية معلومات سرية. وقد قدمت بيري مسودة روايتها، لكن عندما أعيدت لها، كانت حافلة بالتنقيحات التي اعتبرت بيري انها لم تكن منطقية قائلة إنهم «قاموا بتنقيح طولي ووزني وتعديل لون السماء».

وتابع التقرير قائلا ان بيري شعرت بأن هذا التنقيح والرفض لاشياء كتبتها، يشير إلى أن الوكالة لم تكن مرتاحة لامور جرى تسليط الضوء الواضح عليها. واضاف قائلا ان شكاواها عندما كانت في العراق، كانت قد بدأت تلحق الضرر بفرص تطورها داخل الوكالة، مضيفا انه جرى سحب سحب مهمة المتابعة الخاصة بها في افغانستان. ولفت التقرير الى ان بيري تقدمت باستئناف فيما يتعلق بمسودة روايتها، قائلة «لقد حاربت كل عملية تنقيح حصلت».

لكن مجلس المراجعة وافق في نهاية الأمر على معظم نقاط الاستئناف التي تقدمت بها بيري وألغى معظم التنقيحات منها. الا ان بيري كانت قد استقالت بالفعل من الوكالة بسبب إحباطها من معركة الاستئناف حول روايتها، ومن تجاربها في العراق، وفازت لاحقا بالحق في نشر الرواية، برغم انها وصلت الى مرحلة الصدمة والشكوك ولم تعد ترغب بنشر الرواية.

وذكر التقرير انه برغم صراعها مع الوكالة، الا ان بيري مع تراكم مشاعرها المختلطة حول الفترة التي امضتها كجاسوسة، ذكرها ذلك بمدى استمتاعها بالكتابة. ولفت التقرير الى ان بيري التي تحولت الى ميدان العمل في المحاماة والتحقت بزوجها المقيم في البحرين، وجدت الى ان كل عباراتها مرتبطة بالمرحلة التي امضتها في العراق، وتحولت اوراق مسودتها لاحقا الى رواية «الطاووس والعصفور»، التي تحكي قصة ضابطة مراهقة تحمل اسم «شين كولينز» التي تعمل لصالح «سي آي ايه» وجدت نفسها عالقة في مصاعب التغيير السياسي في الشرق الاوسط، ومستوحاة من تجربة بيري نفسها في الوكالة.

وتواجه بطلة الرواية نفس اللامبالاة من المسؤولين الكبار التي قالت بيري انها عايشتها في العراق، متناولة نفس السلوك الاشكالي الذي عايشته، مثل احتساء الكحول والخيانات في مناطق الحرب، كما عبرت عن الشكوك المتزايدة حول احساسها بالذنب فيما يتعلق بالمشتبه به في تفجير مقر الأمم المتحدة.

ربما كان العنصر الأكثر إثارة للدهشة في عملها الجديد كروائية هو مدى سهولة تقديم المخطوطة إلى مجلس المراجعة. ولم يطالبوا بأي تعديلات كبيرة. ومع مرور الوقت، قالت بيري انها «اقامت علاقة جيدة» مع مجلس ادارة الوكالة. وصدرت روايتها عن «دار آريتا» تحت الاسم المستعار «آي إس. بيري»، ونالت الرواية التقدير من مجلة «نيويوركر» والإذاعة الوطنية العامة في لائحة أفضل الكتب لهذا العام، كما فازت الرواية بجائزة «ادغار آلان بو» لأفضل رواية أولى لروائي امريكي.

الظروف المعيشية للعناصر في العراق ومهمتهم الغامضة، بدأت تعزز ادمان احتساء الخمور المنتشرة في محطة الـ «سي آي ايه». ونقل التقرير عن بيري قولها إن «بغداد أفسدتني حقا».

سقوط الموصل..

صحفي يحتفظ بأرشيفه التلفزيوني ويروي تفاصيل «الليلة المرعبة»

«كانت ليلة مرعبة، حاولت الحفاظ على هدوئي وأراقب ما يحدث وما زلت أذكر تلك الليلة الاليمة بعد ان استولى داعش على الموصل»، بهذه الجمل يروي الصحفي قيس البيكدلي من أهالي سهل نينوى ليلة سقوط الموصل بيد «داعش».ويضيف قيس لمجلة «فيلي»، «لم يكن بوسعي الا ان اهرب مع عائلتي وأخذت أرشيفي التلفزيوني معي وأنا أفر من المدينة وسط الفوضى».

فيلي

وعلى الرغم من نزوحه إلى المخيمات، لم يتخلَ قيس عن أرشيفه الذي حافظ على تاريخ الموصل قبل سقوطها بيد «داعش»، وعاش معاناته في المخيمات حتى عاد أخيرًا ليحتضن عائلته في منزله من جديد ومازال A محتفظاً بأرشيفه.

يقول البيكدلي «انه يوثق حقبة مريرة وصفحة من صفحات الموصل السوداء رغم آلامها لكن اقوم بعرضه بين الحين والاخر لاستعيد تلك الذكريات الاليمة».

ليلة سقوط الموصل

في تلك الليلة التاسع على العاشر من حزيران 2014، اجتاح تنظيم داعش مدينة الموصل بسرعة غير متوقعة، مما أدى إلى انهيار الدفاعات المحلية وفرار القوات الأمنية. كانت الشوارع تعج بالفوضى والارتباك، حيث فر الآلاف من السكان بحثًا عن الأمان.

أصبحت المدينة ساحة معركة، وسيطر التنظيم على معظم المناطق الحيوية في غضون ساعات.

روايات الأشخاص المتضررين

تقول «أم علي»، وهي سيدة فقدت زوجها أثناء الفوضى والقتال في غرب الموصل والذي سبق سقوط المدينة بأيام : «تركتنا الحكومة بلا حماية، كان الجميع في حالة ذعر، ولم يكن هناك أي دعم من الجيش أو الشرطة».

بينما يقول»أبو أحمد»، من سكنة الموصل، «كنت أعمل في السوق عندما سمعت الأخبار والمواجهات منذ السادس من حزيران ، حاولت العودة إلى منزلي ولكن الطرق كانت مغلقة، شعرت بالعجز والخوف على عائلتي في حينها بسبب اشتداد المعارك في الأحياء الغربية والتي بدأت منذ السادس من حزيران».

تحرير الموصل

بدأت عملية تحرير الموصل في أكتوبر 2016، عندما بدأت القوات العراقية بالتعاون مع التحالف الدولي هجومًا واسع النطاق لاستعادة المدينة.

وبعد أشهر من القتال العنيف، أعلنت الحكومة العراقية في العاشر من يوليو 2017 تحرير المدينة بالكامل. كانت المعركة طويلة وشاقة، وأدت إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية وخسائر كبيرة في الأرواح.

النهضة العمرانية في الموصل

في الذكرى العاشرة لسقوط الموصل، تشهد المدينة نهضة عمرانية ملحوظة. يقول «سعيد»، وهو مواطن موصلي: «رغم الجراح التي لا تزال مفتوحة، إلا أن المدينة تشهد الآن جهودًا كبيرة لإعادة الإعمار.

المدارس تُعاد بناؤها، والطرق تُصلح، وهناك مشاريع جديدة تُقام في كل مكان».

وتضيف «ليلى»، وهي طالبة جامعية: «نشعر بالأمل من جديد. الموصل تعود للحياة بعد سنوات من الظلام، ونحن جزء من هذا التغيير».

في الذكرى العاشرة لسقوط الموصل، تظل ذكريات تلك الليلة العصيبة حية في أذهان من عاشوها. ولكن الأمل والتفاؤل يسيطران الآن على المدينة التي تبدو وكأنها تعيد بناء نفسها من جديد. جهود إعادة الإعمار والتطوير العمراني تعطي الأمل لسكان الموصل بمستقبل أفضل وأكثر استقرارًا.

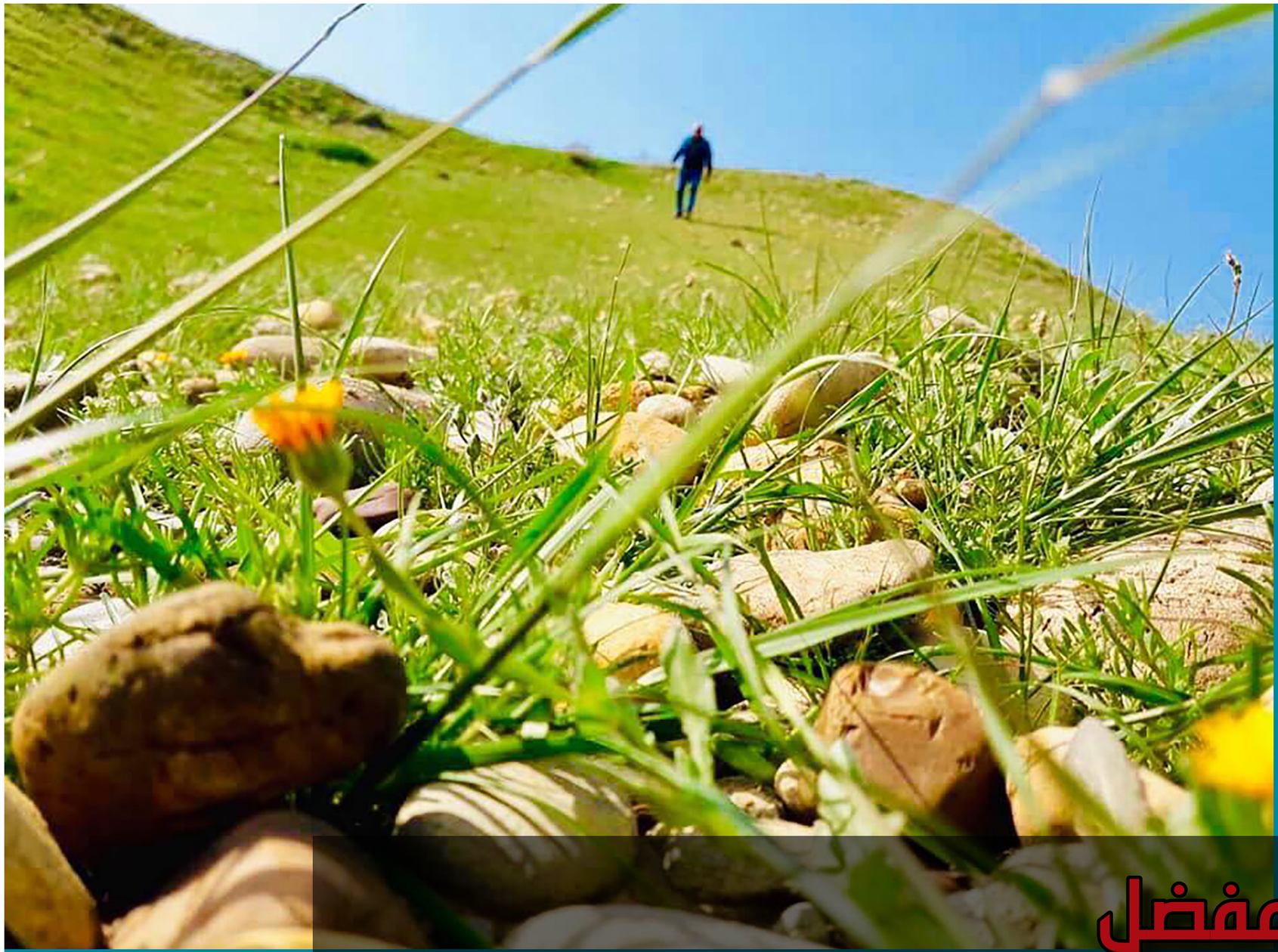

بساتين تغطي الأرض، وأشجار نخيل باسقات لهن طلع جميل، ومياه تمتد بمد البصر وتسير حتى تصل أبعد مدى يقرره مجرى سد الصدور الكبير (سد ديالى)، هذا الصرح الذي كان ولا يزال واحداً من أهم المشاريع الاروائية في ناحية منصورية الجبل ضمن قضاء المقدادية بمحافظة ديالى.

فيـلي

منتجع صدام المفضل

يعود به الزمن لـ « العصور الحجرية »

« منطقة الصدور تعرضت للتدمير والقصف خلال فترات دخول تنظيم القاعدة وبعدها سيطرة عصابات داعش في 2014 وهي قامت بتدمير الشارع الرئيسي وفتحت به انفاقا لمنع تقدم القوات الأمنية وتحرير المنطقة »

وما أن تركب السيارة للوصول الى السد من وسط القضاء الأهم في ديالى حتى تحتاج الى ترك السيارة والركوب بالية عسكرية او دبابة لكي تتحمل صدمات ما تبقى من شوارع الصدور امتداد من الشارع الرئيسي الرابط بين المقدادية وسد الصدور محال مدمرة واخرى تعانق جارتها المدمرة وتعرض بضاعتها المختلفة وصلنا منتصف الطريق باتجاه سد الصدور تحول مسار الطريق من اليمين الى اليسار، وذلك لكون الممر مدمر وغير صالح للسير عليه من قبل المركبات طريق يمكن قطعه بوقت 10 دقائق ولكن تحتاج لأكثر من نصف ساعة لعبور مسافة 10 الى 15 كم للسير بالسيارة.

كل شيء محطم ولم تمتد له يد الحكومة الاتحادية أو المحلية التي لازالت كتلها السياسية المتصارعة على منصب المحافظ وباقي المغانم السياسية منها والحكومية المواطن لا يجد طريق سالك يمشي فيها ويثني من خلالها على الأداء الحكومي.

طرقات لا يقال عنها سوى انها من العصر الحجري الأول كون الشارع تكسوه طبقة حصى وليس القير الذي بات الأهالي يتمنون رؤيته ويمشون على طرق حديثة وسالكة.

داعش دمرها وخطة للإعمار

ويكشف قائممقام قضاء المقدادية زيد ابراهيم العزاوي، عن إعلان منطقة الصدور السياحية شمال شرقي المحافظة كفرصة استثمارية لإحيائها.

ويقول العزاوي لمجلة «فيلي»، إن «منطقة الصدور تعرضت للتدمير والقصف خلال فترات دخول تنظيم القاعدة وبعدها سيطرة عصابات داعش في 2014 وهي قامت بتدمير الشارع الرئيسي وفتحت به انفاقا لمنع تقدم القوات الأمنية وتحرير المنطقة».

ويضيف زيد ابراهيم العزاوي أن»مدينة الصدور السياحية تم طرحها كفرصة استثمارية في هيئة استثمار ديالى وننتظر قدوم مستثمر يرغب بالحصول عليها وتطويرها لكون المشروع من المشاريع المهمة والحيوية بالنسبة لقضاء المقدادية باعتبارها في فترة زمنية معينة مرفقا سياحيا على مستوى العراق وكانت تقام فيها معظم المهرجانات بينها الحكومية والسفرات المدرسية منها مهرجان الربيع فضلا عن السياح خلال الأعياد والمناسبات».

ويشير الى أن»تم اعداد الكشوفات اللازمة لتطوير الشارع الرئيسي المؤدي للصدور وهو بطول 5 كم من خلال توسعته واعادة تأهيله بالكامل مع كافة الخدمات ونحن حاليا بانتظار التخصيص المالي والاحالة للمباشرة فيه».

وبين العزاوي أن»الصدور وحدة من شواهد قضاء المقدادية المعروفة على مستوى العراق ولابد من تطويرها»، مؤكدا أن «الأوضاع الأمنية مستقرة في المنطقة وخالية من الخروقات وجميع الظروف مهيأة لاستثمارها لتوفر كل مقومات السياحة من سد وجبال ونهر وهي يمكن أن تكون صالحة لبناء مولات وشاليهات ومطاعم وفنادق تجذب السياح وتدعم اقتصاد المحافظة».

سكانها في «العصر الحجري»

ويقول احد سكان الصدور ويدعى محمد الجبوري لمجلة «فيلي»، إن «سد ديالى او الصدور كما يسمى قديما وحديثاً، سكانه يصفون عيشهم انهم يعيشون في العصر الحجري الأول لأنهم يستغربون الدمار الذي يخيم على كل شيء لا طرق معبدة والكهرباء غير مستقرة وحتى القديم منها لم يحافظ عليه بل صار من الأمنيات عند الأهالي».

ويتابع: «لم يبقى من أجمل موقع سياحي سوى الأطلال، منها دولاب الهواء الذي كان احد عناصر التسلية في منطقة الصدور، ولا زال شاخصاً ودليلاً وشهادة بأن آلاف الطلبة والعوائل كانوا بين عربات هذا الدولاب الهوائي».

ويشير إلى أنه «يجب احالة المنطقة إلى مستثمر، ويحتاج إلى إعادة بناء وتطوير أو استثمار، ومنها مجمع الصدور السياحي الذي تبلغ مساحته 32 دونما، والذي يتكون من كازينو وأشجار ودور سكنية، ويحفل بأراض وتضاريس متنوعة، سهولا وتلالا ووديانا تنحدر من جبال حمرين».

ويضيف أن «هذا المرفق السياحي أنشئ في ستينيات القرن الماضي من قبل مصلحة المصايف والسياحة، وتم تسليمه إلى إدارة المحافظة بعد حل المؤسسة العامة للسياحة في سنة 1987، وبعد عام 2001 أعدت هيئة السياحة مخططات لبناء مشروع واسع في هذه المنطقة، تشمل قرية سياحية تتكون من عدد من الدور السياحية، إضافة إلى مدينة ألعاب حديثة ومسابح ومطاعم وكازينوهات وقاعات احتفالات ومرسى الزوارق واليخوت، فضلا عن زراعة سفوح التلال المقابلة للموقع بأشجار مختلفة الأنواع، فالمكان جميل ذو مواصفات متميزة، وتتوفر فيه جميع المقومات الطبيعية، من موقع جغرافي مميز ومناخ معتدل. كما تحيط به المزارع ويتميز بوفرة المياه العذبة القادمة من "سد الصدور».

بعد عام 2003 تعرض هذا المرفق إلى الإهمال والتجاوز، وتحول إلى ركام بفعل الإرهاب والتخريب.

طرق مدمرة ومشاريع فاشلة

ويقول حقي العزاوي، مواطن من ناحية منصورية الجبل، لمجلة «فيلي»، إن «الطريق بين المقدادية وسد الصدور الى ناحية منصورية الجبل يمكن وصفه بأنه أحد طرق الإنسان القديم العصر الحجري ونستغرب هذا الإهمال»، متسائلاً: «ألم يمر أي مسؤول من هذا الطريق ويشاهد الدمار الذي حل بالشوارع والمنطقة السياحية لم يبقى منها سوى أطلال؟، كل شيء مدمر والقصب يغطي السد الأكثر أهمية في ديالى».

المنتجع المفضل لصدام حسين

ويتابع العزاوي أن «رئيس النظام السابق صدام حسين كان يفضل هذا المكان ونائبه مثله عزت إبراهيم الدوري، حيث كانوا يقضون أوقاتهم في السد وكان آلاف الطلبة من الجامعات والأهالي. من عموم العراق يقصدون السد الأجمل».

ويشير إلى أن «حكومة ديالى من ادارة ومجلس منذ 2004 وحتى 2024 لم يستطيعوا أن ينفذوا مشروع تطوير شوارع الصدور وإحالة المشروع للاستثمار لتحويل السد إلى معلم سياحي وسوف يوفر المئات فرص العمل للشباب».

وينتقد العزاوي «الجهات الحكومية التي أهملت أهم سد حيوي يمكن أن يكون وجهة سياحية وتطور الواقع السياحي في المقدادية وتكون المنطقة ضمن المواقع السياحية المهمة في العراق».

"عدّاد الأجرة"
يرعب سائقي التكسي في بغداد ويلوّحون إلى "ما لا يحمد عقباه"

فيلي

لا تكاد تمر نظرة خاطفة لأي مواطن على أحد شوارع العاصمة بغداد، حتى تقع على سيارة صفراء، وفي أحيان كثيرة تصطبغ شوارع العاصمة باللون الأصفر في ذروة الازدحامات، حيث تصطف سيارات الأجرة الصفراء، و تزاحم بعضها البعض للخروج بصيد ثمين يتمثل براكب سخي.

ووسط هذا التسابق لسائقي سيارات الأجرة في شوارع بغداد المكتظة بأنواع السيارات و بمختلف الموديلات، يواجهون بين الحين والآخر، قرارات حكومية يرون بأنها تبخس حقهم أو تظلمهم وآخرها هو الحديث المتداول عن نية الحكومة ربط اجرة التكسي بأجهزة العداد الالكتروني لتحديد كلفة الأجرة.

سائقو الأجرة يهددون

بعض سائقي التكسي الصفراء تحدثوا لمجلة «فيلي»، قائلين: «قد تذهب الأمور إلى ما لا يحمد عقباه».

وانتقد عدد من سائقي سيارات الأجرة، نية وزارة النقل العراقية بربط العداد لاحتساب اجرة التكسي، مؤكدين أن «هذا القرار مجحف بحق سائقي التكسي ببغداد خصوصا كون آن الازدحامات و اسعار البنزين لا تتناسب مع هذه الإجراءات».

اما عدد آخر من المواطنين يؤيدون الفكرة كونها تقلل أجور النقل.

وتستعد وزارة النقل العراقية لإعادة تفعيل نظام «عداد التكسي» في العاصمة بغداد الذي كان معمولا به لغاية ثمانينات القرن المنصرم، وذلك مطلع شهر تموز المقبل.

ويأتي هذا القرار ضمن خطة الوزارة لتنظيم عمل مركبات الأجرة بشكل أفضل، بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والمعيشية للمواطنين وسائقي تلك المركبات.

فوائد العداد

وأكدت الوزارة في بيان لها أصدرته في 19 أيار الماضي، أن أهداف تفعيل نظام عداد التكسي تتلخص بما يلي:

يُساعد نظام عداد التكسي على احتساب الأجرة بشكل عادل، بناءً على المسافة والوقت، بدلاً من الاعتماد على الاتفاقات الشفهية بين الراكب والسائق، والتي قد تُؤدي إلى ظلم أحد الطرفين.

ويُساهم نظام عداد التكسي في تحسين أوضاع سائقي التكسي، من خلال ضمان حصولهم على أجرة عادلة مقابل جهودهم، مما يُساعدهم على توفير حياة كريمة لهم ولأسرهم.

ويُساعد نظام عداد التكسي على مكافحة ظاهرة العشوائية في عمل سيارات الأجرة، من خلال تنظيم عملها وضبط التعرفة.

ويُساعد نظام عداد التكسي على حماية حقوق المواطنين من خلال ضمان حصولهم على خدمة نقل آمنة وموثوقة بسعر عادل.

وتعمل وزارة النقل حاليًا على وضع التعليمات الخاصة باستخدام عداد التكسي ضمن قانون نقل الركاب.

التكسي الوطني

أعلنت وزارة النقل، استعدادها للشروع بالتطبيق الإلكتروني للتاكسي الوطني، معتمدةً على مركبات القطاع الخاص، بغية توفير خدمة نقل آمنة وتوحيد الأجور بقطاع النقل الخاص.

وستقوم الوزارة بإطلاق تطبيق «التكسي الوطني» خلال شهر تموز المقبل، ليتمكن المواطنون من حجز سيارات الأجرة إلكترونيًا، مع ضمان احتساب الأجرة بشكل عادل.

وستعمل الوزارة على متابعة مخالفات سيارات الأجرة، وضمان التزامها بنظام عداد التكسي من خلال وضع ضوابط معينة ومفارز لمتابعة المخالفات.

فيلي | عراقيات

القصة الكاملة..

فوضى مراكز التجميل تطيح بأطباء الأسنان في العراق

على مدار السنوات من بعد العام ٢٠٠٣، شهد العراق ظهور مراكز وعيادات كانت في بادئ الأمر تقتصر على التجميل والتقويم، إلا أن الأمر تطور بشكل لافت منذ قرابة العشر سنوات ليصل إلى ما يسمى بمرحلة الهوس التجميلي أو التجارة التجميلية.

■ فيلي

هذا الانتشار أغرى غير ذوي الاختصاص للدخول في هذا المضمار ذي العائدات المالية الكبيرة، وكان لأطباء الأسنان حصة الأسد ما دفع وزارة الصحة إلى إصدار تعليمات صارمة بهذه الصدد قيدت من خلالها ممارسة هذه المهنة بذوي الاختصاص حصراً.

وكانت وزارة الصحة العراقية قررت في 6 آيار مايو منع أطباء الأسنان، من حقن الميزو، والفيلر، والبوتكس وغيرها في مراكز التجميل كافة.

وبحسب وثيقة صادرة عن الوزارة اطلعت عليها مجلة «فيلي»، فقد حصلت موافقة الوزير على إلغاء كتاب هيئة المراكز التخصصية قسم التطوير والبحث العلمي المرقم 54500 في 1692021 الموجه إلى نقابة أطباء الأسنان بكافة مضامينه والالتزام بالعمل وفق الضوابط الوزارية المتضمن بعدم جواز حقن مادة الفيلر والبوتكس والميزوثيرابي أو المواد الأخرى المستخدمة في مجال التجميل مثل الخلايا الجذعية الاكزوسوم) وغيرها من المواد التي تستخدم في مجالات التجميل ومحاربة التجاعيد من قبل أطباء الأسنان كافة وحسب الضوابط.

جزء من عمل طبيب الأسنان

وتقول طبيبة الأسنان تكبير الجبوري ليس من حق طبيب الأسنان فتح مركز تجميل، لكن من حقه فتح عيادة ويمارس عمل التجميل اللا جراحي ضمن ضوابط العمل بثلثي الوجه النصفي والسفلي الصادرة من وزارة الصحة العراقية، أما الفوضى الحالية فهي تعود إلى فتح مراكز تجميل تحت إشراف أطباء الجراحة التجميلية واخصائيي الجلدية، لكن من يعملن فيها أو يتم استئجارها من قبل عاملات تجميل غير مجازات وغير مصرّح لهن بالعمل، بل وحتى صاحبات الصالونات، لذلك عمل أطباء الأسنان قانوني ولا علاقة لهم بالفوضى الحالية.

وتوضح أن مركز التجميل يختلف تماماً عن العيادة، حيث إن العيادة تفتح من بموافقة نقابة الأطباء، أما مركز التجميل فبموافقة وزارة الصحة، وتفتح المراكز بإجازات أطباء الجراحة التجميلية واخصائيي الجلدية حصراً، لذلك لا يحق لطبيب الأسنان فتح مركز تجميل كبير إلا في حال كان الطبيب مستثمراً وجاء بإجازة طبيب جلدية أو طبيب جراحة تجميلية.

وتضيف أي أن المراكز التجميلية المفتوحة في العراق بصورة رسمية هي بإجازة طبيب جلدية اختصاص أو جراحة تجميلية اختصاص، لكن بعض أطباء الجلدية والتجميلية قاموا بتأجير المراكز لخبيرات وأصحاب صالونات وبدأن العمل بالحقن، ما تسبب بالفوضى الحالية.

وتشير الجبوري إلى أن هناك تحريضاً منذ أيام ضد طبيب الأسنان وهو صادر من داخل المجال نفسه، رغم أن العمل قانوني وفق أوامر وزارية منذ عام 2018، كما تم صرف منذ ذلك الحين

مبالغ تقدر بمئات الآلاف من الدولارات على كورسات وإعلانات وديكورات وغيرها، لكن توقف العمل حالياً بسبب القرار الأخير رغم أنه جزء من عمل طبيب الأسنان.

حملة على مراكز التجميل

وكانت وزارة الصحة أعلنت في 7 آيار مايو إطلاق حملة تفتيشية كبرى على مراكز التجميل في بغداد، وذكر بيان للوزارة، أنه استناداً إلى توجيهات وزير الصحة صالح مهدي الحسناوي، نفذت فرق وزارية من دائرة التفتيش قسم المؤسسات الصحية الخاصة وأقسام دائرة الصحة العامة في الوزارة حملة تفتيشية موسعة لمتابعة مراكز التجميل في بغداد.

وقال مدير عام دائرة التفتيش، صباح نوري الخزعلي وفقاً للبيان إن الحملة استهدفت مراكز التجميل المنتشرة في مناطق المنصور وزيونة ضمن جانبي بغداد الكرخ والرصافة.

وأشار إلى أنه جرت متابعة دقيقة لمتطلبات فتح المراكز من إجازات ممارسة المهنة وتوافر الشروط الصحية ومتطلبات مكافحة العدوى والالتزام بشروط تشغيل العاملين من الملاكات الطبية والصحية والشهادات الصحية لهم وصلاحية المواد والمستلزمات الطبية المستخدمة وجودة الأجهزة الطبية ومتطلبات السلامة وإجراءات الدفاع المدني.

ولفت إلى أن مجموع المراكز التي تم زياراتها خلال اليوم الأول من الحملة بلغ 19 مركزاً للتجميل، مؤكداً سعي الوزارة الجاد في الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين.

شكاوى من مراكز تجميل

بدوره، زود رئيس لجنة الصحة النيابية، ماجد شنكالي، في 20 آيار مايو الجاري وزارة الصحة العراقية بقائمة تضم 17 مركز تجميل، للتحقق من امتلاكها إجازات فتح مراكز.

وأظهرت وثيقة اطلعت عليها مجلة «فيلي»، موجهة من شنكالي إلى وزارة الصحة، تُطالب ببيان امتلاك هذه المراكز الـ17 لإجازات افتتاح مركز تجميل من عدمه، وتزويد اللجنة بنسخة منها.

وتعليقاً على هذا الطلب، يشرح شنكالي لمجلة «فيلي»، أنه تمت المطالبة بأوليات ومعلومات عن تلك المراكز هل هي مرخصة أم غير مرخصة ومن ثم متابعتها، لأنه وردت شكاوى عن البعض منها بعمل فيها أشخاص غير مختصين ويقومون بحقن الفيلر والبوتكس وغيرها.

ويؤكد، أن وزارة الصحة من خلال دائرة التفتيش وأقسامها في المحافظات أغلقت أكثر من 100 مركز تجميل خلال 3 أشهر الماضية والعملية مستمرة، لكن هناك حاجة إلى تعاون المواطنين وتثقيف الوعي الصحي لديهم عن خطورة هذه المراكز، كما هناك صالونات للحلاقة تقوم بعمليات قريبة من التداخل اللا جراحي مثل الفيلر والبوتكس وغيرها من الأمور، وسيتم إغلاق جميع المخالفين، أما من يرغب بفتح مركز تجميل بشكل رسمي فإن أبواب وزارة الصحة مفتوحة وفق الضوابط والتعليمات السارية.

وحاولت مجلة «فيلي» التواصل مع وزارة الصحة العراقية لغرض الاستيضاح أكثر حول آخر إجراءاتها بحق مراكز التجميل وأعداد المخالفين وقضية أطباء الأسنان في هذه المسألة، لكن دون جدوى.

ويشهد العراق خلال السنوات الأخيرة طفرة كبيرة في أعداد مراكز التجميل، التي انتشرت بشكل واسع وسط إقبال كثيف من النساء والرجال، رغم رصد نقابة الأطباء العراقيين مئات مراكز التجميل الوهمية وغير المرخصة في مناطق متفرقة من العاصمة بغداد وحدها، بحسب بيان رسمي.

الإجازات الرسمية

ويقول نقيب أطباء العراق، الدكتور حسنين صفاء شبر، إن هناك أعداداً كبيرة من مراكز التجميل في العراق وأغلبها غير مجازة، وحسب المعلومات المتوفرة لدي فإن المراكز المجازة رسمياً من وزارة الصحة لا تتعدى 105 مراكز، أما بقية المراكز فهي غير مجازة وتدار من كوادر أحياناً طبية وأحياناً بكوادر طبية ليس لها علاقة بالتجميل، وأحياناً من كوادر غير طبية أصلاً، ما يسبب مشكلة صحية للمواطنين وللانضباط في العمل الطبي.

وعن التخصص الذي له الحق بفتح عيادة مختصة بالتجميل، يوضح شبر لمجلة «فيلي»، أن الجراحة التجميلية هو الاختصاص المعني بهذا الموضوع، لكن هناك بعض التداخلات التي توصف بأنها تجميلية لكنها في الأصل ليست مخصصة للتجميل أو ليست من صميم الجراحة التجميلية لأنها أصلاً ليست جراحة بل هي تداخلات مخترقة للجلد لكنها لا توصف كجراحة تجميلية، بل المعنيون بها هم جراحو التجميل وأطباء الأمراض الجلدية.

وفيما يتعلق بأطباء الأسنان يبيّن، أن بعض أطباء الأسنان بدأ مؤخراً الدخول في هذه المسألة، لكن هذا يحتاج إلى قرار احترافي، ونقابة الأطباء تميل مع القرارات العلمية وقرارات اللجان الاستشارية.

ويشير إلى أن كلمة التجميل أصبحت تستخدم تسويقية لجذب المواطنين وهذا نقف ضده لأنه قد يتعرض المراجعون لتلك المراكز لمضاعفات ومخاطر صحية.

يذكر أن شابة عشرينية توفيت في 6 أيلول سبتمبر 2023 أثناء إجراء عملية تجميل في منزل غير مرخص يستخدم للعمليات التجميلية ضمن منطقة الكرادة وسط بغداد، وفق مصدر أمني أخبر مجلة «فيلي».

فيما كشف جهاز الأمن الوطني، في 26 كانون الثاني يناير 2024 عن اعتقال طبيب تجميل (أُمي) اوهم المواطنين بأنه يحمل شهادة الدكتوراه، فيما بيّن أنه قام أيضاً بورش تعليمية بهذا المجال بشكل دوري في محافظة كربلاء.

وقال الجهاز في بيان ورد لمجلة «فيلي» إن مفارزه في محافظة كربلاء تلقت معلومات دقيقة أكدت وجود شخص يدعّي بأنه خبير في التجميل ويحمل صفة دكتور.

وأضاف على إثر ذلك جرى استحصال الموافقات القضائية وإلقاء القبض على المتهم، حيث اعترف بأنه أُمي ولم يتحصل على الشهادة الابتدائية، وانتحل صفة طبية بعد حصوله على شهادة وهمية عبر الإنترنت.

وتابع البيان، بعد التعمق في التحقيق معه اعترف قيامه بتنظيم ورش تعليمية حول عمليات التجميل داخل إحدى المجمعات الطبية بشكل دوري، وقد جرى إحالته إلى الجهات القانونية المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقه وفق القانون.

المراكز المجازة رسمياً من وزارة الصحة لا تتعدى ١٠٥ مراكز، أما بقية المراكز فهي غير مجازة وتدار من كوادر أحياناً طبية وأحياناً بكوادر طبية ليس لها علاقة بالتجميل، وأحياناً من كوادر غير طبية أصلاً، ما يسبب مشكلة صحية للمواطنين ..

صم وبكم العراق

بانتظار الانصاف

فـيلي

اعـداد متزايـدة مـن العراقيـين ممـن فقـدوا حاسـة السـمع او النطـق او كليهـما يعانـون من مشـكلات كثـيرة في الخـروج الى المجتمع والتعامـل معـه، وتتضمـن المشـكلات عـدة جوانـب اجتماعيـة وتعليميـة واقتصاديـة وصحيـة.

ويقـدر عـدد المصابـين بالصـم وتعرقـل او انعـدام النطـق والتواصـل المسـجلين فقـط 272 ألـف مصـاب في العـراق، وفقـاً لإحصـاءات وزارة التخطيـط، يشـكلون 16 في المئـة مـن مجمـوع ذوي الاحتياجـات الخاصـة في البـلاد.

ويعـاني الأشـخاص الصـم والبكـم في العـراق مـن عديـد التحديـات التـي تؤثـر عـلى حياتهـم اليوميـة وحقوقهـم الأساسـية ففـي مجـال التعليـم يعانـون مـن نقـص المـدارس الخاصـة بهـم، اذ يتواجـد نقـص في المـدارس المتخصصـة التـي تقـدم تعليـما مناسـبا للأشـخاص الصـم والبكـم، مـما يحـد مـن فرصهـم في الحصـول عـلى تعليـم جيـد، كـما يعـاني البلـد مـن قلـة المعلمـين المدربـين عـلى لغـة الإشـارة والتعامـل مـع الطـلاب ذوي الاحتياجـات الخاصـة.

كـما ان المناهـج التعليميـة غالبـا مـا تكـون غـير ملائمـة لاحتياجـات الصـم والبكـم، مما يزيـد مـن صعوبـة تعلمهـم وتحصيلهـم الأكاديمـي.

ويعـاني الصـم والبكـم مـن قلـة الفـرص الوظيفيـة المتاحـة لهـم، نظـرًا لعـدم تواجـد سياسـات توظيـف شـاملة تضمـن حقوقهم؛ ويتعرضـون للتمييـز في مـكان العمـل، مـما يؤثـر عـلى قدرتهـم عـلى الحصـول عـلى وظائـف مناسـبة ومسـتقرة.

كـما تـبرز من ضمـن المشـكلات قلـة البرامج التدريبيـة التـي تسـاعدهم عـلى اكتسـاب المهـارات المطلوبـة لسـوق العمـل، وصعوبة التواصـل بـين الصـم والبكـم ومقدمـي الخدمـات الصحيـة؛ بسـبب عـدم تواجـد مترجمـين للغـة الإشـارة في المستشـفيات والمراكـز الصحيـة، وقلـة البرامـج الصحيـة الموجهـة نحـو الصـم والبكـم، مـما يـؤدي إلى نقـص الوعـي الصحـي والرعايـة الطبيـة المناسـبة لهـم.

ويعـاني الصـم والبكـم مـن العزلـة الاجتماعيـة بسـبب صعوبـة التواصـل مـع الآخريـن وعـدم فهـم المجتمـع لاحتياجاتهـم، وقلـة الوعـي في المجتمـع بحقوقهـم واحتياجاتهـم، مـما يـؤدي إلى نقـص الدعـم والتفهـم مـن المجتمـع، يضـاف الى ذلـك نقـص في التشريعـات التـي تضمـن حقـوق الأشـخاص الصـم والبكـم وتحميهـم مـن التمييـز، وحتـى في حـال تواجـد قوانـين، قـد يكـون هنـاك ضعـف في تطبيقهـا وتنفيذهـا عـلى أرض الواقـع.

ومـن الحلـول المقترحـة لمعالجـة المعضـلات المتعلقـة بالصـم والبكـم إنشـاء مزيـد مـن المـدارس المتخصصـة وتدريـب المعلمـين عـلى لغـة الإشـارة وتطويـر مناهـج تعليميـة مناسـبة، وتوفـير برامـج تدريـب مهنـي شـاملة وسياسـات توظيـف عادلـة تضمـن حقـوق الصـم والبكـم في العمـل.

وفضـلا عـن ذلـك يتوجـب توفـير مترجمـين للغـة الإشـارة في المستشـفيات والمراكـز الصحيـة، وتنظيـم برامـج توعيـة صحيـة موجهـة، وتنظيـم حمـلات توعيـة لزيـادة فهـم المجتمـع لحقـوق واحتياجـات الصـم والبكـم وتشـجيع اندماجهـم الاجتماعـي، وصياغـة وتشريـع قوانـين جديـدة تضمـن حقـوق الأشـخاص الصـم والبكـم وتطبيقهـا بفعاليـة عـلى أرض الواقـع.

وهـذه المعالجـات وغيرهـا، تتطلـب جهـودا متكاملـة مـن الحكومـة والمجتمـع المـدني والمنظـمات غـير الحكوميـة لضـمان توفـير بيئـة داعمـة وشـاملة للأشـخاص الصـم والبكـم في العـراق.

وفي مناشـدة مبكـرة مـن جمعيـات فاقـدي السـمع الى الجهـات العراقيـة في عـام 2008 كانـت قـد وصلـت رسـالة الى «رابطـة المـبرات العراقيـة» مرسـلة مـن الجمعيـة السـويسرية العربيـة لفاقـد السـمع، تطلب فيهـا تزويدهـا باسـم احـدى الـشركات او المـبرات المعتمـدة لـدى الرابطـة في العـراق لغـرض تقديـم المسـاعدة في تصليـح السـماعات العاطلـة لفاقـدي السـمع وعـلى النفقـة الخاصـة للجمعيـة المذكـورة.

وبهـذا الشـأن يقـول وليـد عبـد الامـير علـوان منـدوب الرابطـة في بغـداد «ليسـت هنـاك مؤسسـات او جمعيـات خيريـة تتولى هكـذا انشـطة، حيـث ان هنـاك فقـط معاهـد للصـم والبكـم تعـود الى وزارة العمـل والشـؤون الاجتماعيـة تتـولى رعايـة هـؤلاء وهـي موزعـة في محافظـات القطـر وتـكاد تسـتوعب بالـكاد اعـداد هـؤلاء ولا تمـارس هكـذا نشـاطات، اذ يجـري تزويـد المصـاب اول مـرة بسـماعة بعـد احالتـه مـن قبـل المستشـفى».

مـن هـذا يتبـين ان تلـك الرسـالة وغيرهـا المماثلـة لم تلـق اسـتجابة مـن لـدن الجهـات المعنيـة برعايـة شـؤون الصـم والبكـم ومتابعـة امورهـم واحتياجاتهـم؛ بـل ان مـن تقـدم لهـم الرعايـة تتناقـص اعدادهـم باسـتمرار، فبحسـب بيانـات عـام 2023 بلغـت أعـداد المسـتفيدين مـن معاهـد الصـم والبكـم (ريـاض الأطفـال والمرحلـة الابتدائيـة) لسـنة 2015، 4801 مسـتفيداً وتناقصـت حتـى وصلـت الى 1383 عـام 2018 بحسـب احصـاءات وزارة

التخطيط العراقية، برغم ان المتعرضين للعاهة يتزايدون بمرور السنين.

وفي تقرير المنظمة الدولية للهجرة في العراق عن معاناة هذه الشريحة من المجتمع العراقي تذكر ان الأشخاص الصم في العراق محرومون في الغالب من حق التواصل بلغات الإشارة وتقف لغات الإشارة على حافة الضياع بسبب فقدان ما أسمته بالمشروعية، كما يتواجد نقص في عدد مترجمي لغة الإشارة وعدم تواجد المؤهلات الكافية في العراق.

وتفتقر منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي يقودها الصم إلى الموارد المطلوبة لتنفيذ الأعمال الأساسية وأغلب منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة غير دامجة لهم، ولا ينشأ تدخل مبكر وجودة تعليم الصم ضعيفة؛ ويعيش الأشخاص الصم في فقر وفرص حصولهم على وظيفة محدودة وكذلك فرص مشاركتهم في البرامج الإنسانية والتنموية محدودة ايضا، بحسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة في العراق. ويواجه الصم في العراق التمييز وفي كثير من الأحيان غير قادرين على التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم.

في العراق، توجد عدة معاهد وجمعيات تهتم بشؤون الصم والبكم وتقديم الدعم لهم، وهذه المنظمات تعمل على تقديم التعليم والتدريب والخدمات الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، فضلا عن رفع الوعي بحقوقهم واحتياجاتهم.

ومن المعاهد التعليمية والتدريبية، معهد الأمل للصم والبكم ويعد من أبرز المعاهد التي تقدم التعليم والتدريب للأطفال والشباب الصم والبكم، ويعمل على توفير بيئة تعليمية متكاملة تشمل تعليم لغة الإشارة والمناهج الأكاديمية والتدريب المهني، وله فروع في بعض المحافظات العراقية فضلا عن العاصمة بغداد.

ومن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية جمعية الأمل العراقية، اذ تعمل على تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك الصم والبكم، عن طريق برامج تنموية وتعليمية، ومنظمة رعاية الصم والبكم، تهتم بتقديم الدعم والمساندة للأشخاص الصم والبكم في شتى جوانب الحياة، بما في ذلك التعليم والصحة والتوظيف.

ومن المراكز الثقافية والاجتماعية، مركز الصم والبكم في بغداد، ويوفر هذا المركز مجموعة من الخدمات الثقافية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، بما في ذلك الأنشطة الترفيهية والثقافية والدورات التعليمية، ومركز الأمل للصم والبكم في البصرة، ويعمل على تقديم الدعم التعليمي والاجتماعي للصم والبكم في محافظة البصرة، فضلا عن برامج التوعية وورش العمل، كما تتواجد مراكز في محافظات اخرى.

وفيما يتعلق بالجهود الحكومية فان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تقدم بعض الخدمات والدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الصم والبكم، بوساطة برامج التأهيل والتدريب المهني، وتدعم وزارة التربية تعليم الأطفال ذوي الإعاقة السمعية عن طريق بعض المدارس والمعاهد المتخصصة.

ومن المنظمات الدولية التي تؤدي دورا محليا، منظمة هانديكاب الدولية (Handicap International) التي عملت في العراق على تقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك الصم والبكم، عن طريق برامج التأهيل والدعم النفسي والاجتماعي؛ ويقدم الصليب الأحمر والهلال الأحمر خدمات دعم وإعادة تأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة في العراق، بما في ذلك الصم والبكم.

ومن المهم الاشارة الى دور المجتمع المدني في التواصل مع الصم والبكم بالإشارة الى مقهى (اليد البيضاء) الذي يوفر ملاذا هادئا للصُم والبُكم، من سكان مدينة كركوك؛ وعلى عكس المقاهي الأخرى التي يغلب عليها الضجيج، ويتحدث فيها الجالسون عادة بأصوات مرتفعة تختلط مع أصوات أخرى عالية وموسيقى تخرج من أجهزة التلفزيون، يعم الهدوء التام ذلك المقهى حيث يتواصل رواده فيما بينهم عن طريق لغة الإشارة.

> « الأشخاص الصم في العراق محرومون في الغالب من حق التواصل بلغات الإشارة وتقف لغات الإشارة على حافة الضياع بسبب فقدان المشروعية، كما يتواجد نقص في عدد مترجمي لغة الإشارة وعدم تواجد المؤهلات الكافية في العراق ».

تعرضت البيئة الاجتماعية العراقية إلى مجموعة عوامل حولتها لتكون "بيئة ملائمة لتفشي الجريمة الجنائية والمنظمة" في البلاد، وفق مختصين، فيما أكدوا أن الحد من الجرائم يتطلب اتخاذ معالجات شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخدمية والتنموية والتربوية.

فيلي

مختصون يرجعونها لعدة عوامل..

كيف تحول العراق إلى «بيئة ملائمة» لتفشي الجريمة؟

يأتي هذا في وقت يحتل فيه العراق المرتبة الثامنة عربياً والثمانين عالمياً من أصل 146 دولة بمؤشر الجريمة للعام الحالي 2024، وفقاً لموقع «نامبيو» الذي يُعنى بتقديم بيانات حول أسعار المستهلك، ومعدلات الجريمة، وجودة الرعاية الصحية.

وذكر الموقع في جدول اطلعت عليه مجلة «فيلي»، أن دولتيّ فنزويلا وبابوا غينيا الجديدة جاءتا بالمركز الأول والثاني عالمياً بأكثر الدول بمعدل الجريمة للعام الحالي بـ81.2%، و79.7% على التوالي، فيما جاءت أفغانستان وهايتي بالمركزين الثالث والرابع بنسبة 78.3%، 77.9% على التوالي.

وجاء العراق في المرتبة 80 عالمياً بمؤشر 44.7% وبمؤشر سلامة 55.3%، وحل في المرتبة الثامنة عربياً بمؤشر الجريمة للعام الحالي، بعد كل من سوريا 69.1%، واليمن ثانياً بنسبة 68.6%، وليبيا ثالثاً بنسبة 60.4%، والجزائر رابعاً بنسبة 52.2%، ومصر خامساً بنسبة 47.3%، والمغرب سادساً بنسبة 46.5%، ولبنان سابعاً بنسبة 46.4%.

فيما تذيلت دول قطر، والإمارات، وأندورا، بأقل الدول بمعدل الجريمة، بنسبة 16%، و15%، و12.9% على التوالي.

«بيئة ملائمة للجريمة»

ويرجع مدير مركز الاعتماد للدراسات الأمنية، اللواء الركن المتقاعد عماد علو، أسباب «ملائمة البيئة الاجتماعية العراقية لتفشي وانتشار الجريمة الجنائية والجريمة المنظمة إلى وجود متسعاً من الحرية في القوانين التي تتعلق بمعاقبة المجرمين، وهذه المسألة تم الأخذ بها واعتمادها نتيجة الحياة الديمقراطية بعد عام 2003».

ويتابع علو حديثه لمجلة «فيلي»، «إضافة إلى نقاط أخرى مثل فتح الحدود وعدم مسكها بشكل جيد من قبل الأجهزة الأمنية، إضافة إلى ما حصل من هجمات بعد الانفلات الأمني على مشاجب الجيش السابق وعمليات تهريب الأسلحة والمخدرات، إضافة إلى الاضطرابات والهزات الاجتماعية التي حصلت نتيجة الحرب الطائفية ودخول عناصر تنظيم القاعدة وداعش».

«هناك أكثر من ١٠٠ ألف شخص بين محكوم وموقوف في السجون ومراكز الاحتجاز، وهذا رقم كبير يشير إلى حجم الجرائم الموجودة في العراق وتداعياتها إضافة إلى وجود الجرائم الإرهابية.

ويؤكد، أن «العراق بات يعتبر خاصة في مسائل المخدرات وتهريب السلاح من البلدان التي تستقطب هذه المواد بعد أن كان ممراً لعبورها فقط، ولهذا تنتشر العصابات والمافيات العابرة للحدود في العراق».

وعن أخطر أنواع الجرائم على المجتمع العراقي، يوضح علو، أن «أخطر الجرائم هي الجريمة المنظمة على اعتبار أنها تستهدف شرائح المجتمع خاصة مافيات المخدرات التي باتت تستهدف الشباب وحتى الأطفال والنساء في الجامعات ومراكز العمل نتيجة البطالة ومحاولات كسب السريع من قبل هؤلاء المجرمين وتصدير هذه المواد وتهريبها إلى داخل العراق».

ويضيف «كما هناك جريمة تهريب الأسلحة التي تساعد على استمرار السلاح خارج سيطرة الدولة، وبذلك يزداد العنف وتكون هناك مساحات لارتكاب جرائم جنائية من سرقة وقتل وخطف وابتزاز وغيرها من الجرائم».

100 ألف سجين

من جهته، يشير رئيس المركز الإستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق، فاضل الغراوي، إلى أن «العراق حاله كحال باقي الدول فيه العديد من الجرائم والتحديات والمشاكل والتعقيدات، أما ترتيبه بين الدول فهو يأتي بناءً على مدى انتشار الجريمة والمعالجات التي تقوم بها الحكومة ومؤسساتها الأمنية في متابعة هذه الجرائم والإجراءات القضائية للحد منها».

ويوضح الغراوي لمجلة «فيلي»، أن «الجرائم في العراق خلال الفترة 2023 – 2024 تتراوح ما بين جرائم تجارة المخدرات والاتجار بالبشر والقتل وغسل العار والسرقة والفساد المالي والرشوة والاختلاس وغيرها من الجرائم، وهي موزعة على أغلب المحافظات العراقية لكنها قد تتفاوت ارتفاعاً وانخفاضاً حسب نوعية الجريمة».

ويؤكد، أن «هناك أكثر من 100 ألف شخص بين محكوم وموقوف في السجون ومراكز الاحتجاز، وهذا رقم كبير يشير إلى حجم الجرائم الموجودة في العراق وتداعياتها إضافة إلى وجود الجرائم الإرهابية، ولن تنتهي الجرائم إلا بإجراء معالجات شاملة وحقيقية وجدية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخدمية والتنموية والتربوية».

تقدم في مواجهة التحديات

بدوره يؤكد المتحدث باسم وزارة الداخلية العراقية وخلية الإعلام الأمني، العميد مقداد الموسوي، أن «الوزارة تواصل جهودها الحثيثة لتعزيز الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العراق، ولقد شهدنا خلال الأشهر الأخيرة تقدماً كبيراً في مواجهة التحديات الأمنية، وذلك بفضل التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الدقيق للعمليات الأمنية، وأن هذا التحسن الملحوظ يعكس مدى التزام قواتنا الأمنية بواجبها الوطني وحرصها على حماية المواطنين».

ويضيف الموسوي لمجلة «فيلي»، أن «التعاون المستمر والمثمر بين الأجهزة الأمنية والمواطنين يلعب دوراً حاسماً في تعزيز هذه الجهود، حيث نرى زيادة ملحوظة في عدد البلاغات التي تصلنا من المواطنين حول الحالات المشبوهة، مما يساهم بشكل كبير في كشف ومواجهة الأنشطة الإجرامية قبل وقوعها، وأن هذا التعاون يعكس الثقة المتبادلة بين الشعب وقوات الأمن، وهو أمر نفخر به ونسعى إلى تعزيزه باستمرار».

ويتابع «كما نجحت القوات الأمنية في توجيه ضربات قوية للجريمة المنظمة، حيث تم تفكيك العديد من الشبكات الإجرامية التي كانت تهدد أمن واستقرار البلاد، ولقد أسفرت هذه العمليات عن اعتقال العديد من العناصر الإجرامية، ومصادرة كميات كبيرة من الأسلحة والمخدرات، مما أسهم بشكل كبير في تقليص معدلات الجريمة وتعزيز الأمان في مختلف المناطق».

لا يخبرون أحداً..

عراقيون يتجرعون عنف زوجاتهم بـ«صمت» خوفاً من «العار»

كشفت دراسة تحليلية أجرتها وزارة الداخلية العراقية بشأن العنف الأسري استمرت لمدة خمسة أعوام، عن تعرض رجال إلى التعنيف من قبل زوجاتهم، وإن كان ذلك بدرجة أقل من العنف المسلط على النساء.

فيلي

ويرفض الكثير من الرجال في العراق الذين يتعرضون للتعنيف من قبل النساء الظهور في دور الضحايا حفاظاً على مكانتهم الاجتماعية، لذلك يفضلون أن «يعنفوا بصمت» عوضاً عن إبلاغ السلطات المعنية أو ذويهم كما تفعل المرأة، مثلما هو الحال مع حسن (40 عاماً) من محافظة بابل الذي طُرد من بيته بعد استغلال زوجته لمرضه وتحويل إملاكه إليها.

ويقول الرجل المعنف من قبل زوجته لمجلة «فيلي» «تزوجت قبل 15 عاماً، ولدي 5 أطفال 3 أولاد وفتاتين، وكانت الحياة طبيعية دون مشاكل حتى أصبتُ بالسرطان، وبعد تفاقم مرضي الذي بدأ يهدد حياتي، طلبت زوجتي مني تسجيل منزلي باسمها خشية عدم الحصول على حصتها من الورث وكذلك الأمر مع سيارتي، ووافقت إشفاقاً عليها كونها يتيمة وليس لها أحد لمواجهة أخوتي بعد رحيلي».

ويضيف حسن «لكن بعدها بدأت ألاحظ اختلافاً في طريقة وأسلوب كلام زوجتي معي وكذلك في تعاملها، وتراجعت رعايتها لي، وأصبح هناك إهمال كبير في الصحة والنظافة والمأكل، لدرجة حرماني من زيارة أقربائي، وعند مجادلتها تهددني بالخلع والطلاق فأصمت، لكن تمادت بعدها إلى استخدام العنف الجسدي، ولرفضي ما تقوم به قامت بطردي من منزلي».

وكثيرة هي القصص التي تشابه قصة حسن وأكثر مع اختلاف أسبابها، وكما يقال لـ«البيوت أسرار لا يعلم بها إلا أصحابها»، لكن فعلاً هناك رجال ضحايا لعنف المرأة غير أنه لا توجد إحصائيات دقيقة لها، حيث إن الرجل لا يمكنه الإفصاح عن مثل تلك القضايا خوفاً من

أعلى معدل جرائم العنف الأُسري سُجلت في بغداد بمعدل 31% من مجموع نسب الدراسة بحكم أن العاصمة هي الأعلى في عدد السكان من بين باقي المحافظات، وكان أقل المحافظات سجلتها الدراسة بالعنف الأسري هي صلاح الدين بنسبة 5%».

ردود أفعال المجتمع، بحكم أن الرجل الشرقي تكون لديه القوة والسيطرة، لذلك هناك رجال يعانون بصمت دون القدرة على البوح، ما يستدعي من الجهات المعنية توعية وتثقيف الأسر ومعالجة تلك الحالات، فالتأثير السلبي لا يطال الزوج فقط وإنما أفراد الأسرة كافة.

14 ألف دعوى عنف أُسري

وأعلنت وزارة الداخلية العراقية، اليوم الأربعاء، تسجيل قرابة 14 ألف دعوى عنف أُسري خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، معتبرة أن هذا الرقم «بسيط» مقارنة مع تعداد السكان في البلاد والذي يصل إلى نحو 44 مليون نسمة.

وقال المتحدث باسم الوزارة، العميد مقداد ميري، في مؤتمر صحفي، حضرته مجلة «فيلي»، إنه «سجلنا خلال فترة الأول من شهر كانون الثاني/ يناير ولغاية الأول من شهر آيار/ مايو من العام 2024 أكثر من 13 ألفاً و857 دعوى عنف أسري»، مردفاً «هذه مجرد تسجيل دعاوى قسم منها صحيحة والقسم الآخر كيدي، والقسم الثالث كفالات، والأخير إجراءات».

وأوضح «أي أن قرابة 14 ألف دعوى مسجلة خلال 5 أشهر كان أعلاها العنف البدني»، مضيفاً «كان لدينا 3101 دعوى أُخلي سبيلهم بكفالة، وكذلك لدينا محكومين من الذين صدرت بحقهم أحكاماً قضائية وهي 100 حكم بعد إدانتهم بجرائم العنف الأسري، والمفرج عنهم 1196 شخصاً، وكذلك الصلح والتراضي 4400 قضية، وتحت الإجراء 1500 قضية، وعدد المراجعات 3550 مراجعة».

كما وصف المتحدث باسم الوزارة، هذا الرقم لعدد دعاوى العنف الأُسري بأنه «بسيط ومتواضع» إذا ما قيس بتعداد الشعب العراقي الذي يتراوح بين 43 - 44 مليون إنسان وفق إحصائية تقريبية، مستدركاً القول «لكن لأهمية الموضوع وحساسيته نكشف عن هذه الأرقام من باب الشفافية لتسليط الضوء عليها».

كما استعرض العميد ميري دراسة تحليلية أجرتها وزارة الداخلية بشأن العنف الأسري والتي استمرت لمدة خمسة أعوام من العام 2019 ولغاية العام 2023، وقد أفضت نتائجها ومن خلال الإحصائيات إلى زيادة العنف الأُسري داخل المجتمع، والناتج عن: تغيرات اقتصادية، وثقافية، واجتماعية، والانقطاع عن الدين، وتفشي البطالة.

ونوه ميري إلى أن «الانفتاح غير المتقن» على مواقع التواصل الاجتماعي شجع على زيادة العلاقات خارج منظومة الزواج مما أدى إلى ازدياد حالات الخيانة الزوجية، وتعاطي المخدرات بشكل لافت، وهذا الذي رفع من نسبة عدد الدعاوى المسجلة في العنف الأسري.

ومضى بالقول إنه «من خلال مقارنة الدراسة للعنف الأسري خلال الأعوام الخمسة المذكورة أعلاه لوحظ أن أعلى معدل جرائم العنف الأُسري سُجلت في بغداد بمعدل 31% من مجموع نسب الدراسة بحكم أن العاصمة هي الأعلى في عدد السكان من بين باقي المحافظات، وكان أقل المحافظات سجلتها الدراسة بالعنف الأسري هي صلاح الدين بنسبة 5%».

وبحسب الدراسة، فإن عدد الإناث اللواتي تعرضن للعنف الأُسري أعلى من الذكور، وكانت نسبة الاعتداء على الإناث 73%، فيما بلغت نسبة الذكور المتعرضين للعنف الأسري 27% ضمن احصائيات الدعاوى المسجلة.

وخلصت الدراسة إلى أن أكثر أنواع العنف شيوعاً هو العنف الجسدي، وقد بلغت نسبته 43%، بينما كانت أقل نسبة، هو الاعتداء الجنسي حيث بلغت النسبة 16%.

أسباب زيادة العنف ضد الرجل

بدوره، يرجع رئيس جمعية حماية وتطوير الأسرة العراقية، حقي كريم هادي، زيادة العنف ضد الرجال إلى «ضعف شخصية الرجل أمام قوة شخصية الزوجة أو عائلتها ما تجعل الرجل ضعيفاً أمامهم، أو عدم التكافؤ بين الرجل والمرأة في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي».

ويضيف هادي لمجلة «فيلي» «كما رصدت منظمات المجتمع المدني التي تساهم في هذا المجال، حالات عنف ضد الرجل تعود إلى تعاطي المخدرات، والشعور بالخيانة، أو ربما تكون المرأة مصابة باضطرابات نفسية، أو نقص الأمن النفسي لدى الرجل، وغالباً ما يحصل التعنيف ضد الشباب الذين هم تحت سن الثلاثين عاماً».

قانون مناهضة العنف الأسري

يذكر أن الحكومة العراقية أقرت عام 2020، مشروع قانون مناهضة العنف الأسري داخل مجلس الوزراء، وأرسلته إلى مجلس النواب الذي لم يتمكن من إقراره وسط تجاذبات ومخاوف وعراقيل من قبل الكتل السياسية المتنفذة التي تنطلق من إيديولوجيات دينية، بحجة أن القانون تقليد لقوانين غربية، ويمنح المرأة حق الحصول على رعاية حكومية، وهو ما تراه تلك الأحزاب يشجع النساء على التمرد.

وتعليقاً على ذلك، يقول المحامي مثنى حويط، إنه «لا يمكن تحديد معنى التعنيف لعدم وجود قانون يعرفه، حيث إن مشروع قانون مناهضة العنف الأسري لم يقر لغاية الآن، لكن القواعد العامة في قانون العقوبات العراقي تضمن هذه المسألة».

وينوّه حويط خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «إظهار الرجل مظلوميته أمام المحاكم قد يكون على المستوى الاجتماعي عاراً، لذلك هناك الكثير ممن لا يستطيع طرق باب القضاء للاعتبارات الاجتماعية، لكن لا يمكن حصر علاقة الرجل بالمرأة بتشريع، بل يجب النظر إلى الأمور الأخلاقية التي تتدخل في صنع هذه العلاقة».

ويحمّل حويط في نهاية كلامه «بعض الحملات المدافعة عن حقوق المرأة مسؤولية ما يتعرض له الرجل، فهي تطرح نوعاً من أنواع التعنيف ضد الرجال بالمفهوم العام، لأن هناك آثار مترتبة عليها في الواقع تكبح الكثير من حقوق الرجل».

وكانت إحصائية رسمية صادرة عن وزارة الداخلية العراقية عام 2023 كشفت عن تنامي العنف الأُسري بأشكاله كافة في العراق، وقد وصلت إلى 100 حالة في العاصمة بغداد فقط.

« سماسرة وعمليات خداع »

القصة المظلمة لقدوم النساء السوريات إلى العراق

هرباً من الحرب والتهجير والوضع الأمني والمعيشي المتردي، تلجأ بعض النساء السوريات لقبول الزواج أو العمل في العراق رغبة بالاستقرار أو محاولة العثور على وظيفة أملاً في مستقبل أفضل، لكن «سماسرة» في سوريا والعراق استغلوا هذه الظروف بعمليات خداع كبيرة لهؤلاء النسوة، وفق ما قاله متابعون لشؤون اللاجئين السوريين في العراق.

فيلي

وينشغل الرأي العام العراقي منذ فترة بقضية زواج العراقيين من سوريات، تحت ذريعة أن الزواج من المرأة العراقية مكلف نتيجة المهر العالي الذي تطلبه الشابة العراقية أو عائلتها وهو 30 مليون دينار عراقي، (23 ألف دولار) كرقم متوسط، بينما الزواج من فتاة سورية يكلف ما بين 500 - 3000 دولار فقط.

وتقول الشابة السورية مي (23 عاماً) من محافظة حلب، إن «بلادنا سوريا مرت عليها فترة حروب وأزمات اقتصادية ما أدى إلى تردي الوضع المعيشي وقلة فرص العمل، لذلك سافرت اثنتين من شقيقاتي الأربع إلى العراق لايجاد وظيفة، حيث هناك فرص عمل كثيرة وخاصة في أربيل وبغداد».

وتضيف «مي» وهي الأخت الكبرى لشقيقاتها، لمجلة «فيلي»، أن «شقيقاتي بعد فترة من عملهن تزوجن من عراقيين وكان مهر الأولى التي تبلغ 18 عاماً 1500 دولار، والثانية التي تبلغ 19 عاماً 1400 دولار، ورغم أنهن مستقرات مادياً حالياً لكنهن يعانين من ضغوط نفسية ومشاكل أسرية بين فترة وأخرى».

وكان السفير السوري لدى العراق، صطام جدعان الدندح، أعلن في تصريح صحفي، مطلع العام الحالي، تسجيل قرابة 5 آلاف عقد زواج لسوريات من أزواج عراقيين خلال العام المنصرم 2023.

ويقدر عدد اللاجئين السوريين في العراق بنحو 260 ألف لاجئ، غالبيتهم في إقليم كوردستان، وذلك حسب أحدث إحصائية رسمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ويحل العراق في المرتبة الرابعة بعد تركيا ولبنان والأردن من حيث أعداد اللاجئين السوريين، بعد اضطراب الأوضاع في سوريا عام 2011.

وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أُجبر أكثر من 14 مليون سوري على الفرار من ديارهم منذ 2011. وما يزال نحو 6.8 ملايين نازح سوري في الداخل، إذ يعيش 90% من السكان تحت خط الفقر.

وفي هذا السياق، يقول سفير السلام العالمي لحقوق الإنسان، رشيد علي جان، إن «ظاهرة الزواج العراقيين من سوريات تعود إلى قرابة 8 سنوات نتيجة الظروف التي تمر بها سوريا التي أنتجتها حرب 2011، حيث إن الوضع الأمني منهار والوضع المعيشي مزري، وراتب الموظف حوالي 15 دولار في الشهر، وهي لا تكفي لسد مصاريف يوم واحد».

ويضيف جان لمجلة «فيلي»، «لذلك لجأ بعض الأشخاص العراقيين إلى استغلال وضع السوريين نتيجة هذه الظروف، وحالياً هناك 3500 امرأة سورية في العراق مفقودة وغير معروف

«المهر يقدم إلى ذوي الفتاة وهو يتراوح ما بين 500 إلى 3 آلاف دولار، وهي أشبه بعملية شراء بسبب أن الكثير من الفتيات أصبحن بلا أب أو إخوة أو معيل نتيجة الحرب، لذلك يتم استغلال ظروفهن»

مكان وجودها وذويها لا يعلمون عنها شيئاً».

ويشرح، أن «هؤلاء النسوة جئن إلى العراق إما عن طريق مكاتب عقود عمل للعمل في العراق، أو قسم منهن جئن على أساس عقود زواج عن طريق سماسرة في سوريا والعراق بوساطة نساء يقمن بهذه المهمة على أنها تريد خطبة فتاة لشاب عراقي».

ويوضح، أن «بعض السماسرة يرون الفتاة صور لشباب عراقيين ويتم عقد قرآن الفتاة السورية بناءً على صورة الشاب، لكن عندما تأتي إلى العراق تتفاجأ الفتاة السورية بأن الزوج كبير في العمر وليس كما في الصورة، أو يتفاجأن بأن عقود العمل وهمية وليس لها أي أساس، فكانت عملية خداع كبيرة تتم بحق السوريات».

يذكر أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، كشفت في آذار الماضي عن وجود نحو 300 ألف عامل سوري غير شرعي في البلاد.

وبالعودة إلى جان، فقد أكد، أنه «نتيجة للظروف أعلاه، قد تضطر بعض السوريات اللجوء إلى بيوت الدعارة والمساج لأنهم سبق وأن وقعن على عقود، وأحياناً يتم إجبارهن التوقيع على ورقة بيضاء، ويتم تسجيل مبالغ طائلة للتأمينات تصل إلى 10 آلاف دولار، وفي حال عدم دفع الفتاة هذا المبلغ يتم تهديدها بتقديمها للمحاكم بتهمة النصب والاحتيال».

وعن عمليات الزواج، يبيّن جان، أن «المهر يقدم إلى ذوي الفتاة وهو يتراوح ما بين 500 إلى 3 آلاف دولار، وهي أشبه بعملية شراء بسبب أن الكثير من الفتيات أصبحن بلا أب أو إخوة أو معيل نتيجة الحرب، لذلك يتم استغلال ظروفهن».

ويختم جان حديثه بالقول، إن «هناك الكثير من النساء السوريات يعلمن في بغداد في أعمال لا يردن العمل بها رغماً عنهن، ويتعرضن للتعذيب والضرب فضلاً عن الإهانة، لذلك وضعهن مأساوي».

وعن نسب نجاح زواج العراقيين من سوريات، ترى الناشطة سارة جاسم، أن «الزواج قد يكون إيجابيا و زيجات ناجحة إذا كان تعامل الشخص مع زوجته جيد، لكن هناك شكاوى ترد من هذه الزيجات وهي إما وقتية وتنتهي، أو قد تتطور ويتم أخذ الطفل من الزوجة وترمى المرأة في الشارع».

وتشير جاسم خلال حديثها لمجلة «فيلي»، إلى أن «البعض للأسف بدأ يسوق عبر مواقع التواصل الاجتماعي بطريقة مبتذلة لهذه الزواجات، وكأن السوريات في سوق نخاسة، وجرى تداول الموضوع بطريقة سخرية لا أحد يقبلها على بنات بلده بالمتاجرة والاستهزاء بهذه الطريقة».

وتوضح، أن «أغلب هذه الزواجات تكون الفتاة السورية زوجة ثانية، لذلك قد تكون سبباً في الطلاق بدل من حل مشكلة العنوسة، وعندما تكتشف الزوجة الأولى هذا الزواج تكون أمام مفترق طرق، أما تطلب الطلاق أو ترمي الزوجة الثانية في الشارع، لذلك هناك استغلال لهذه الزيجات».

وفيما يخص قانونية هذه الزواجات، يقول المحامي وليد الشبيبي، إن «قانون الأحوال الشخصية يسري على العراقيين ومن يتزوجون من غير العراقيات، أي ما ينطبق على العراقية ينطبق على السورية، ولا يوجد إشكال تصديقه في العراق أو في سوريا، لكن كل عقد يصدق خارج العراق مستكمل لشروطه الشرعية والقانونية يجب أن يصدق في محكمة داخل العراق، على أن لا يكون زواجاً مدنياً (أي مخالف للشريعة الإسلامية)، فإذا تم عقد زواج العراقي من السورية في دمشق، عليه تصديقه في محكمة استئناف بالعراق».

ويضيف الشبيبي لمجلة «فيلي»، «أما زواج القاصرات، ففي العراق يعتبر مخالفة، أي لا يجوز، ولكن لأن المسألة شرعية وتصبح واقع حال، فالقاضي لا يستطيع الرفض بل يصادق عليه، رغم أن القانون صريح ويعاقب من يعقد خارج المحكمة، لذلك القاصر دون سن 15 عاماً من غير الممكن عقد القرآن عليها دون حضور ولي أمرها، ويجب أن تستمع المحكمة لموافقة ولي الأمر على هذه الزيجة، أما الأقل من 15 عاماً فهم يتزوجون خارج المحكمة مثل رجل دين أو سيد، وفي حال قدم إلى المحكمة فإنه يحال إلى محكمة التحقيق ويحكم عليه بالحبس أو الغرامة، لكن بعد عام 2003 أصبحت تجاه العقوبة نحو الغرامة في جميعها».

وعن المهور، يوضح الشبيبي، أنه «لا يوجد إشكال أن يعقد على فتاة بمبلغ مالي، سواء كان ألف أو مليار دينار، أو يعقد عليها بشيء عيني، كأن يكون نسخة من المصحف الشريف، لكن ما يحصل في المحاكم عند حصول خلاف ويحصل التفريق ويجد القاضي أن المهر من العينات كنسخة من القرآن، فإن القاضي يتجه إلى مهر المثل، أي يحيل المرأة إلى خبير ليقدر المهر على حسب قريناتها من حيث العمر والشكل والوضع الاجتماعي من الثراء والشهادة وغيرها، ومن ثم يصار إلى مهر المثل».

انتشار العلاج بـ«الطاقة الحيوية» في العراق وتحذير من «خداع وشعوذة»

يحذر مختصون وباحثون، من فكرة العلاج بـ«الطاقة الحيوية» والتي انتشرت مؤخراً في العراق خاصة بين الشباب. وتوجد مراكز كثيرة تعتمد على شكل من أشكال العلاج بالطاقة ..

فيلي

ومنها: العلاج بالإبر الصينية (acupuncture)، والريكي (Reiki)، والبرانا (prana)، سوجوك (sujuk)، واللمسة الشافية (quantum touch) وغيرها.

ويعتبر المختصون في هذا المجال أن الطاقة الحيوية هي شكل من أشكال العلاج باستخدام اليد، يرجع تاريخها إلى آلاف السنين قبل الميلاد، وترتكز أساليب المعالجة بالطاقة على أن البنية العامة لجسم الإنسان تتألف من الجسم المادي المرئي، والجسم الطاقي غير المرئي، أو ما يسمى بالجسم الأثيري.

ويرى هؤلاء المختصون أن أغلب الأمراض أصلها بالأساس أمراض نفسية أو على أقل تقدير تؤثر الحالة النفسية في علاجها، وتكون ناتجة عن طاقة سلبية وضغوطات حياتية.

وفي علم الطاقة يمكنك جذب الصحة والنجاح والمال، أي أنك قادر على جذب كل ما تفكر فيه، لذلك لا يزال يثير هذا العلم الشكوك، منهم من اعتبره نوعاً من السحر، وآخرون قالوا إنه معتقدات بوذية لا يتماشى مع ما جاء به الإسلام، فيما يعتبره المتخصصون في علم النفس «خرافة ودجلاً».

ويلجأ بعض الأشخاص إلى معالجين بالطاقة كنوع من الطب البديل في ظل قصص وحكايات يرويها من يمارسون العلاج بالطاقة، لأشخاص أتعبتهم وأقعدتهم أوجاع الأمراض المزمنة عن ممارسة شؤون حياتهم العادية لسنوات طويلة، كما هو الحال مع المواطنة عليا من بغداد.

تجربة «فاشلة»

وتقول سيدة عن تجربتها بعد سنوات من المرض والمعاناة لمجلة «فيلي»، «وجدتُ معالجاً بالطاقة الحيوية في إعلان له على مواقع التواصل الاجتماعي، لا يعتمد في علاجه على أي أدوية بل على معرفة الطاقة الإيجابية والسلبية للشخص المريض، واستمرت مراجعاتي لمدة عام ونصف، لكن لم يحصل تغيير في صحتي لذلك قررت تركه».

ولهذا يرفض المتخصصون في علم النفس ادعاءات علم الطاقة وجدوى علاجه، حيث تؤكد أخصائية الطب النفسي، بتول عيسى، أن «الطب البديل ومنه العلاج بالطاقة الحيوية التي باتت تلجأ إليها حتى الطبقة المثقفة، ليس فيها أدلة علمية ولا تجارب ولا بحوث، وإنما هي عبارة عن جماعات تمارس هذه الأمور وبعض الاشخاص يصدقون بها».

وتضيف عيسى لمجلة «فيلي»، «بينما الطب والأدوية والعلاج المعرفي السلوكي والنفسي فهذه فيها أدلة وبحوث وبيانات، لكن البعض يلجأ إلى مثل هذه الأمور تجنباً للأطباء النفسانيين الذين يكتبون الأدوية فقط، وهذا هو حال أغلب الأطباء فعلاً، لكن البعض يستخدم العلاج غير الدوائي».

رأي طبي

وتكشف أخصائية الطب النفسي عن تجربتها بالطاقة الحيوية بالقول «دخلتُ دورة تعليم العلاج بالطاقة الحيوية عن طريق تفعيل مسارات الطاقة الموجودة في الرأس، لكن لم أرَ فيها فائدة على المرضى عدا علاج الصداع التوتري والتحرر من صدمة معينة وبعض الأمور الأخرى، لكن لماذا اللجوء إلى هذه العلاجات الباهضة وليس فيها أدلة علمية رصينة بينما يتوفر الطب الموثوق».

وتتفق الباحثة الاجتماعية، أمل الكبايشي، مع ما ذهبت إليه بتول عيسى حول عدم موثوقية العلاج بالطاقة وأهمية اللجوء إلى الطب، معتبرة أن تلك العلاجات هي «عمليات نصب واحتيال لخداع الناس، ونوع من أنواع الشعوذة»، داعية خلال حديثها لمجلة «فيلي» إلى ضرورة «وضع حد لها من خلال تشريع قانون أو اتخاذ إجراءات بهذا الخصوص».

يُذكر أن العلاج بالطاقة يُعد مجالاً خصباً لإشاعة كثير من الحكايات والقصص الغرائبية، وبيئة مناسبة لترويج مفاهيم وأفكار مستمدة من فلسفات وعقائد شرق آسيوية، وتختلط فيها معلومات ومفاهيم صحيحة بأخرى مستوحاة ومتولدة من رحم عقائد وثنية وباطنية، لا تمت إلى العلم بصلة، وفي مناخاتها نشأت مهارات وتقنيات العلاج بالطاقة، والطاقة الكونية، والتشافي الذاتي

إزالة بيوت التجاوز

تهدد ملايين المواطنين..

نحو 4 ملايين مواطن عراقي يسكنون في بيوت عشوائية أو ما تُعرف بـ(بيوت التجاوز)، حيث تنخفض فيها متطلبات العيش اللائق.

فيلي

المدن الجديدة تبنى للفقراء ويشتريها الأغنياء

وتتجمع نصف تلك العشوائيات في أطراف العاصمة بغداد، والنصف الآخر في مدن البلاد، وسط دعوات لوضع حلول جذرية وعاجلة لهذه الظاهرة الخطيرة على المستوى المعاشي والصحي، حيث تنطوي عليها تحديات إنسانية واجتماعية وأمنية وصحية، إذ تشكل بؤراً للفقر وانتشار الأمراض، وتعد من أكبر المشاكل التي تواجه الدولة والتطور المجتمعي في البلاد.

وتنفذ دوائر البلدية في عموم المحافظات العراقية بين فترة وأخرى حملات لإزالة الدور المتجاوزة، وآخرها ما شرعت به بلدية البصرة، في 1 حزيران الجاري بحملة كبيرة لإزالة التجاوزات وسط مدينة البصرة مركز المحافظة، لتبليغ أصحاب 450 داراً متجاوزة، بضرورة رفع تجاوزاتهم عن هذه المنطقة، التي كانت تعتبر منطقة خضراء ومتنفساً لأهالي البصرة، وفق مدير البلدية، فراس الحسيني.

ويضيف الحسيني في تصريح سابق لمجلة «فيلي» أن الحملة اكتشفت وجود 14 داراً متجاوزة خالية من السكان، حيث

تم هدمها بواسطة (الشفل)، لافتاً إلى أن القوات الأمنية سبقت حملة تبليغ المتجاوزين بحملة تفتيش في المنطقة، حيث عثرت على أسلحة غير مرخصة كما اعتقلت مطلوبين للقضاء.

وبينما أشار الحسيني إلى أن حملة التبليغ شهدت صداماً مع مواطنين متجاوزين بواسطة الحجارة (الطابوق)، أوضح أن الحملة تأتي في إطار وضع حد للتجاوزات على المال العام، وكذلك تهيئة الأوضاع لإجراء التعداد السكاني، حيث أن بعض دور التجاوز يشغلها مواطنون من خارج البصرة، وتم تبليغهم بضرورة ترك المكان خلال 14 يوماً، سواء بالعودة إلى محافظاتهم، أو إيجاد دار إيجار في مناطق البصرة كافة ضمن الإطار القانوني.

وتعاني معظم المدن العراقية من ظاهرة المساكن العشوائية والتجاوز على أراضي الدولة، بسبب أزمة سكن خانقة نظراً لتزايد عدد السكان قياساً بعدد المجمعات السكنية، علاوة على عجز المواطن ذي الدخل المحدود عن بناء وحدة سكنية خاصة به بسبب غلاء الأراضي والمواد الإنشائية.

مجبرون على السكن بالتجاوز

ويعزو مواطنون من سكنة العشوائيات التقت بهم مجلة «فيلي» في وقت سابق، السبب الذي دفعهم إلى السكن في هذه المناطق إلى الفقر والحرمان وعدم توفير السكن الملائم.

وتقول المواطنة أم ضرغام أحد سكنة العشوائيات في محافظة كربلاء، إن السكن في التجاوز جاء نتيجة ارتفاع أسعار السكن، فلا نستطيع شراء أرض أو منزل أو حتى الإيجار لذلك نحن مجبرون على هذا الوضع.

وتبين السيدة لمجلة «فيلي»، أن أرخص منزل بمساحة 50 متر في أطراف محافظة كربلاء هو بحدود 15 مليون دينار، أما المجمعات السكنية فحتى أصحاب الدخل المتوسط لا يستطيع السكن فيها لارتفاع أسعارها، وأرخص شقة للبيع تقدر ما بين 150 إلى 200 مليون دينار.

وتشكو السيدة من تلقيها بين فترة وأخرى تهديدات بضرورة المغادرة من قبل البلدية، مطالبة الحكومة بتوفير بديل أو اعطاء أرض ومبلغ مالي من خلال القروض للبناء عليها وحل هذه المشكلة.

وكان المتحدث باسم وزارة التخطيط، عبد الزهرة الهنداوي، قال إن هناك 4 آلاف مجمع عشوائي في عموم العراق، تضم هذه العشوائيات 522 ألف وحدة سكنية، أي أن هناك 522 ألف أُسرة تعيش في هذه العشوائيات.

وأوضح الهنداوي في حديث سابق لمجلة «فيلي»، أن حصة العاصمة بغداد من هذه العشوائية هي الربع، وبواقع 1022 عشوائية، تليها البصرة بواقع 700 مجمع عشوائي، لافتاً إلى أن أقل المحافظات التي تتواجد فيها العشوائيات هي محافظة كربلاء بواقع 98 مجمعاً عشوائياً والنجف 99 مجمعاً عشوائياً.

فيما ذكر مستشار رئيس الوزراء، مظهر محمد صالح، إن قطاع السكن في العراق يعاني من تراكم موروث لأكثر من 3 آلاف عشوائية يسكن فيها قرابة 4 ملايين مواطن، وتنخفض فيها متطلبات العيش اللائق، وتتجمع نصف تلك العشوائيات في أطراف العاصمة بغداد، والنصف الآخر في مدن البلاد.

ويضيف صالح في حديث سابق لمجلة «فيلي»، أن هناك حاجة ضمن سياسة الإسكان الوطني التي تتبناها حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إلى توفير 3 ملايين وحدة سكنية، وهي الشغل الشاغل للبرنامج الحكومي.

ويتابع، أنه استناداً إلى المهام والواجبات التي نصّ عليها نظام صندوق العراق للتنمية الذي يتشكل من 6 صناديق فرعية، أحدها سيُخصص تماماً لمشاريع الإسكان.

ويبيّن، إذ ستنصّ فلسفة السكن الجديدة من خلال شراء الصندوق للوحدات السكنية الجاهزة، التي سيتولى تنفيذها المستثمرون في مدن وحواضر عمرانية جديدة، لتخصص بعدها للمواطنين حسب مستويات الدخل، ويتم استيفاء أقساط مُريحة تمتد لفترات طويلة.

ويوضح إذ سيشمل المشروع العمراني مُحافظات البلاد واستهداف من لا سكن له، ابتداءً من السكن اللائق الواطي الكلفة والتدرج صُعوداً.

بناء المدن السكنية الجديدة

ويصطدم الكثير من المواطنين وخاصة من أصحاب الطبقتين الفقيرة والمتوسطة بالعراقيل في سبيل الحصول على عقار سكني جراء الأسعار الخيالية، ورغم ما يتم إنشاؤه من مدن ومجمعات ووحدات سكنية في عموم المحافظات العراقية، لكن لا تزال أسعارها لا تتناسب مع قدرة الأغلبية الواسعة من السكان في العراق.

ويحتاج العراق إلى إنشاء 3 إلى 3.5 ملايين وحدة سكنية للحد من الأزمة المزمنة في هذا القطاع، وفي محاولة لتقليص الفجوة باشرت الحكومة بإنشاء 52 مدينة سكنية في المحافظات الوسطى والجنوبية، إلى جانب مجمعات سكنية وقروض متنوعة لبناء وترميم وشراء الوحدات السكنية، في حلول وصفت بالجذرية لحل المعضلة التي تؤرق الملايين في البلاد.

وتؤكد وزارة التخطيط العراقية، أن العراق يشهد أزمة سكن منذ عدة عقود نتيجة عدم وجود مشاريع كبيرة تلبي حاجة المواطنين من السكن، يتزامن ذلك مع تزايد أعداد السكان بشكل ملحوظ سنوياً، فيما تُقدر الفجوة الحالية بحدود 3 ملايين وحدة سكنية، بحسب المتحدث باسم الوزارة، عبدالزهرة الهنداوي.

ويضيف الهنداوي في حديث سابق لمجلة «فيلي»، أن وزارة التخطيط من خلال خطة التنمية الخمسية 2024 – 2028، أخذت بنظر الاعتبار قطاع السكن والحاجة الموجودة في هذا القطاع، وسيتم ترجمة ما خطط له إلى مشاريع وسياسات وإجراءات من خلال إنشاء مدن سكنية جديدة في كل المحافظات، وتم البدء في هذه المشاريع في العاصمة بغداد وبعض المحافظات الأخرى.

ويعرب الهنداوي عن أمله بأن تستمر سياسة معالجة السكن من خلال إنشاء مدن سكنية جديدة في كل المحافظات التي ستخفف وستسهم بمعالجة جانب كبير من أزمة السكن، وفي الوقت نفسه فتح آفاق استثمارية جيدة في قطاع السكن لاستقطاب الشركات الاستثمارية التي تستثمر في هذا القطاع من خلال إنشاء المجمعات السكنية في مختلف المحافظات العراقية.

وعن ارتفاع أسعار العقارات، يوضح الهنداوي، أن ارتفاع الأسعار يرتبط بالوحدات السكنية التي سيتم إنجازها، بمعنى أن الأسعار تخضع لنظرية العرض والطلب، فكلما كانت هناك زيادة في المعروض من الوحدات السكنية كلما انخفضت الأسعار، والعكس صحيح، فكلما قلّ المعروض كلما ارتفعت الأسعار.

ويؤكد، لكن في ظل السياسة الجدية التي انتجتها الحكومة ضمن خطط التنمية المتمثلة ببناء مدن سكنية، فهذه ستسهم في خلق حالة من استقرار الأسعار وتلبي الطلب الموجود في العراق.

وتحاول السلطات جاهدة منذ نحو 5 سنوات لمعالجة أزمة الإسكان عبر إطلاق خطط تتلاءم مع التعداد السكاني الذي يتجاوز 43 مليون نسمة، إضافة إلى الاعتماد على إجراءات لتسهيل حصول

أرخص منزل بمساحة 50 متر في أطراف محافظة كربلاء هو بحدود 15 مليون دينار، والمجمعات السكنية فحتى أصحاب الدخل المتوسط لا يستطيع السكن فيها لارتفاع أسعارها، وأرخص شقة للبيع تقدر ما بين 150 إلى 200 مليون دينار.

المواطنين على القروض بفوائد مقبولة.

52 مدينة سكنية جديدة

وفي محاولة منها للحد من أزمة السكن وارتفاع أسعار العقارات في العراق، كشفت وزارة الإعمار والإسكان العراقية عن اتخاذها عدة إجراءات لخفض الأسعار، من خلال إنشاء 52 مدينة سكنية جديدة في عموم أنحاء البلاد.

وبيّن المتحدث باسم الوزارة، استبرق صباح، في تصريح سابق لمجلة «فيلي»، أن هناك قرابة 190 ألف وحدة سكنية في مدن (الجواهري وعلي الوردي والغزلاني) فقط، أما عند احتساب عشرات المدن الأخرى في باقي المحافظات الوسطى والجنوبية فإنها سوف تحد من أزمة السكن.

ما أن الحد من أزمة السكن لا يقتصر على المدن السكنية، بحسب صباح، بل هناك مجمعات سكنية تقوم بها دائرة الإسكان، وهناك آلاف القروض للبناء والترميم التي يصرفها صندوق الإسكان العقاري شهرياً، بالإضافة إلى آلاف القروض التي تُطلق من المصرف العقاري التابع لوزارة المالية شهرياً لشراء الوحدات السكنية.

لذلك، أن هذه القروض إلى جانب صندوق الإسكان والمجمعات التي تقوم ببنائها دائرة الإسكان، إضافة إلى المدن السكنية الجديدة، جميعها تعد حلولاً جذرية على أرض الواقع تُساهم وبشكل فعّال في تقليص الفجوة السكنية بالعراق البالغة بحدود 3 ملايين إلى 3.5 ملايين وحدة سكنية، بحسب التقديرات، وفق المتحدث باسم وزارة الإعمار.

لكن لا ينبغي تجاهل النمو السكاني الذي يزداد باستمرار، وفق صباح، ففي ظل الحاجة إلى إنشاء أكثر من 3 ملايين وحدة سكنية، فإن النمو السكاني يزداد مليون إلى مليون و200 ألف نسمة سنوياً، وهذا عند تقسيمه على حجم الأسرة يظهر إضافة نحو 160 ألف وحدة سكنية هي احتياج سنوي للرصيد السكني.

قانون معالجة التجاوزات السكنية

وكان مجلس النواب أنهى في 8 تشرين الأول 2022، القراءة الأولى لمشروع قانون معالجة التجاوزات السكنية والمقدم من لجان الخدمات والإعمار والقانونية والمالية لمعالجة التجاوزات السكنية على أراضي مملوكة للدولة، أو البلديات ضمن حدود التصاميم الاساسية قبل تاريخ نفاذ هذا القانون، بحسب بيان للدائرة الإعلامية لمجلس النواب.

ودعا البيان إلى تصحيح الوضع القانوني للمتجاوزين بتأجيرهم الأراضي التي تجاوزوا عليها بإنشاء دور سكنية ولغرض منع التجاوزات على العقارات العائدة للدولة والبلديات ضمن حدود التصاميم الأساسية للمدن، وإزالة التجاوزات التي حصلت عليها وتأسيس صندوق لتمويل مشاريع تطوير تجمعات العمل العشوائي المشمولة بالتطوير.

وفي هذا السياق، يقول عضو لجنة الخدمات والإعمار النيابية، محما خليل، إن قانون العشوائيات من القوانين المهمة المؤجلة منذ دورات سابقة، ويهدف القانون إلى تكييف وضعهم وأن لا يكون فيه لا ضرر ولا ضرار، أما التجاوز على المال العام والأراضي المتميزة ومحرمات الطرق وعقارات الدولة والمساحات الخضراء فلن نقبل به.

ويضيف خليل لمجلة «فيلي»، أن الحكومة سحبت مشروع القانون لإجراء التعديلات عليه، لكن يجب إيجاد البديل للمتجاوزين من خلال الاطلاع على التجارب المحلية والعالمية والاستفادة منها في حل هذا الملف الذي يستغل عند كل انتخابات، لكن وفي ظل وضع مجلس النواب الحالي من المستبعد تشريع هذا القانون خلال هذه الدورة.

أما الخبير القانوني علي التميمي، فقد أوضح أن اسم القانون (معالجة التجاوزات السكنية) يحتاج إلى استبدال كأن يكون (تمليك العقارات المتجاوز عليها).

ويسجل التميمي مجموعة ملاحظات على القانون خلال حديثه لمجلة «فيلي»، مبيناً أن القانون فرق بين الذين أنشأوا دوراً سكنية تجاوزاً على أراضي الدولة أو دوائر الدولة قبل 31122016 وما بعد هذا التاريخ، فالقانون يسري على الشاغلين قبل 2016 ولا يشمل ما بعدها وفق البرنامج الوطني من وزارة التخطيط، وهذا التمايز لم يكن له ما يبرره لوجود الأعداد الكثيرة بعد عام 2016 من العشوائيات التي تحتاج إلى المعالجة.

ويلفت إلى أن القانون أوجب وجود لجنة متخصصة تشكل من الوزير أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة وهي تبت في الطلبات وهي تقدر بدلات الإيجار حسب الأسعار لمثيلاتها، وهذا صعب على شاغلي العقارات أن يدفعوا مثل هذه المبالغ، وعند عدم التسديد من شاغلي العقار يتم إزالة البناء دون تعويض، وكان الأولى تعويض الشغالين بقيمة المشيدات مستحقة القلع، كما كان الأفضل أن تكون هذه اللجنة التي تتابع الطلبات للتمليك برئاسة قاضي في كل منطقة استئناف.

ويشير إلى أن مادة 11 من هذا القانون تقول إن (شاغل العقار بعد انتهاء مدة الـ25 سنة وهو يدفع الإيجار فيها أن يتملك العقار بقيمته وقت التملك وتحتسب من ثمنه ما تم دفعه من إيجار)، لكن ماذا في حال كانت مبالغ الإيجار أكثر من قيمة العقار؟.

ويتابع، أما العقارات المشغولة بعد 31122016 فهذه يطبق عليها قرار مجلس الثورة 154 خالياً من عقوبة الحبس، ومنها ضرورة الإخلاء وإزالة التجاوزات رغم أن مشروع القانون ألغى القرار أعلاه لكنه أبقى على إجراءاته، كما أعطى القانون لمجلس الوزراء فرض الغرامات على المخالفين، ولا أدري لماذا لم يحددها القانون.

ويوضح، أن القانون يتكون من 23 مادة وهو يحتاج إلى تفاصيل كثيرة، وأن يبين لنا ماذا عن أملاك الدولة من العمارات والعقارات المستأجرة بأثمان بخسة، وهذه قابلة للمعالجة في القراءة الثانية.

وأكد، أن هذه الإجراءات صعبة على الشاغلين من الفقراء خصوصاً لشاغليها بعد 31122016، وأرى أنه يحتاج إلى التأني في تشريعه في هذه المرحلة ويحتاج إلى التأجيل، فلا يوجد مبرر وضرورة لتشريع هذا القانون في هذه المرحلة الصعبة اقتصادياً وسياسياً وسيؤثر كثيراً على الفقراء وسيكون له انعكاس سلبي على الأوضاع العامة.

بتاريخ 12 حزيران 2024 أصدرت محكمة جنايات القادسية حكماً بالسجن لمدة خمس عشرة سنة بحق أحد مهربي المشتقات النفطية في الديوانية.

فيلي

تهريب النفط

نهب متواصل واحكام قضائية متلاحقة

وقال مجلس القضاء الاعلى في بيان أن «المدان وبالاشتراك مع متهمين أخرين قام بتخريب وثقب الأنبوب النفطي بقصد سرقة النفط الخام وتهريبه وبيعه لأصحاب المولدات»، لافتا إلى أنه قام بإنشاء معمل بلوك لغرض التمويه على عملية التهريب.

وأضاف أن الحكم بحقه صدر استنادا لأحكام المادة الرابعة /1 من قانون مكافحة الارهاب رقم 13 لسنة 2005 وبدلالة المادة 6/ أولا من قانون مكافحة تهريب النفط ومشتقاته رقم 41 لسنة 2008 وبدلالة المواد 132 / 1 و47 و48 و49 من قانون العقوبات.

وقبل ذلك بيوم واحد في 11 حزيران 2024 أعلن مصدر أمني في محافظة الانبار، فرض اجراءات امنية مشددة على خط انبوب النفط الممتد من محطة بيجي بمحافظة صلاح الدين مرورا الى قضاء حديثة وصولا الى محطة تي وان في قضاء القائم غربي الانبار، مشيرا الى نشر دوريات ونقاط التفتيش قرب الانبوب خشية تعرضه لعمليات سرقة عن طريق ثقب الانبوب من قبل مهربين، بحسب المصدر الامني.

واوضح ان هذه الإجراءات تأتي ضمن الخطة القيادات الامنية لحماية خطوط انابيب النفط بعد تعرضها للسرقة للمرة الثانية بعد قيام مهربين بإحداث ثقب في احدى الانابيب وسرقة كميات كبيرة من النفط.

وثقب أنابيب النفط وسحب النفط منها بطريقة غير قانونية يمثل مشكلة خطيرة في بعض مناطق العراق؛ هذه الممارسة تؤدي إلى خسائر كبيرة على المستويات الاقتصادية والأمنية والبيئية.

ويذهب المراقبون في معرض الحديث عن أسباب المشكلة واستمرارها، الى القول ان بعض المسؤولين قد يتواطؤون مع العصابات الإجرامية مقابل رشى، مما يسهل عمليات الثقب والسرقة.

كما ان قلة المراقبة وضعف صيانة أنابيب النفط تجعل من السهل على المهربين استهدافها، فضلا عن ان المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار الأمني غالبا ما تكون خارج سيطرة الحكومة، مما يسهل عمليات السرقة.

وقلة الفرص الاقتصادية قد تدفع البعض إلى المشاركة في أنشطة غير قانونية ومنها سرقة النفط، كما تمثل الرغبة في تحقيق أرباح سريعة وكبيرة من قبل بعض الأفراد والجماعات دافعا إلى الانخراط في أنشطة التهريب.

وتسبب سرقة النفط خسائر مالية ضخمة للدولة، مما يقلل من الإيرادات النفطية التي تعتمد عليها الحكومة بشكل كبير؛ وتضطر الدولة إلى إنفاق مبالغ كبيرة على إصلاح الأضرار وصيانة الأنابيب، فضلا عن تكاليف أمنية إضافية لحمايتها.

كما اشير في اوقات عدة الى ان العائدات من سرقة النفط لطالما كانت تستعمل لتمويل الجماعات المسلحة والإرهابية، مما يزيد من عدم الاستقرار والعنف؛ وايضا فان الشبكات الإجرامية التي تتورط في سرقة النفط تصبح أقوى وأكثر تأثيراً، مما يزيد من التحديات الأمنية.

ويؤدي ثقب الأنابيب إلى تسرب النفط، مما يلوث التربة والمياه الجوفية ويضر بالبيئة والحياة البرية، وان عمليات الثقب غير المنضبطة قد تؤدي إلى حوادث خطيرة مثل الحرائق والانفجارات، مما يزيد من المخاطر البيئية والبشرية.

ويدعو المتخصصون الى تعزيز الرقابة باستغلال التكنولوجيا الحديثة مثل

الطائرات من دون طيار وأنظمة المراقبة بالكاميرات لمراقبة خطوط الأنابيب واكتشاف أي أنشطة غير قانونية على الفور.

كما يدعون الى زيادة الحضور الأمني في المناطق الحساسة وتدريب قوات الأمن على التعامل مع تهديدات سرقة النفط، وتطبيق قوانين صارمة لمكافحة الفساد ومحاسبة المسؤولين المتورطين في تسهيل سرقة النفط، وتحسين صيانة الأنابيب واستعمال مواد وتقنيات أكثر أماناً لمنع حدوث التسريبات والثقوب.

كما يتوجب إشراك المجتمعات المحلية في مراقبة الأنابيب والإبلاغ عن أي أنشطة مشبوهة، وتوفير فرص اقتصادية بديلة لتحفيزهم على التعاون.

وفي سنة سابقة كشفت مصادر كوردية عن تفاصيل سرقة كبرى للنفط عن طريق ثقب أحد أنابيب الخام في محافظة كركوك.

وذكرت المصادر أن خط الأنابيب الذي ثُقب تجري فيه سرقة النفط بوساطة الناقلات على بعد 300 متر من نقطة تابعة للجيش العراقي، وبعد كشف السرقة الكبرى، بدأت فرق شركة نفط الشمال وشرطة النفط بإصلاح الأنبوب، بحسب ما أفادت المصادر؛ وسبق أن تكررت سرقات النفط عن طريق ثقب الأنابيب في كركوك منذ تشرين الأول 2017 وهو التاريخ الذي أعقبته تفجيرات طالت حقول النفط مراراً.

وتواصلت عمليات سرقة النفط من الانابيب طيلة السنوات الماضية، ففي نهاية آب 2023اصدر القضاء العراقي، حكمه في قضية أكبر شبكة تهريب نفط في البصرة، بين أفرادها ضباط.

وابلغ مصدر مجلة «فيلي»، إن رئاسة محكمة استئناف محكمة البصرة أصدرت حكما بالسجن المؤقت لمدة 15 سنة بحق (10) متهمين بينهم ضباط بتهمة تهريب النفط ومشتقاته من خلال عملية ثقب وتخريب الانابيب النفطية في حمار مشرف انبوب حلفاية فاو، والبئر حمار مشرف الفاو.

وأوضح أن أفراد الشبكة قاموا بتركيب انبوب بلاستيك على الانابيب لسحب النفط الخام منها وتحميله في صهاريج وتهريبه بموجب تصاريح مزورة الى خارج العراق.

وكان قد جرى الاعلان في نهاية عام 2022 عن ان جهاز الأمن الوطني، كشف تفاصيل الإطاحة بشبكة كبيرة لسرقة وتهريب النفط الخام في محافظة البصرة، وأشار الى ان من بين افراد الشبكة ضباطا وتجارا كبار، كما اوضح ان الكميات المهربة تقدر بـ 75 مليون لتر شهريا.

وفي اليوم ذاته، كشفت وثيقة حصلت عليها مجلة «فيلي»، عن توقيف تسعة ضباط كبار بينهم مدير عام شرطة الطاقة اللواء غانم محمد جعفر حسن على خلفية قضية تهريب المشتقات النفطية.

وضمت القائمة ايضاً الى جانب اللواء غانم، 4 ضباط برتبة عميد هم مدير شرطة نفط الشمال وشرطة نفط الوسط ومدير الإدارة بمديرية شرطة الطاقة ومدير سيطرات الشمال.

كما ضمت ضابطين برتبة عقيد هما مدير قسم العلاقات والاعلام ومكتب المدير العام لشرطة الطاقة وآمر فوج مصفى الدورة، اضافة الى ضابط برتبة مقدم (مدير قسم سيطرات شرطة نفط الوسط) وضابط برتبة رائد من (قسم العلاقات والاعلام مرافق المدير العام لشرطة الطاقة).

وكان رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، قد قال في احدى تصريحاته «وجهنا بتعقب شبكات تهريب النفط وتنفيذ أوامر القبض بحق العصابات التي تجرأت وتغولت لسرقة حق العراقيين، وبعون الله تمكنت مفارز جهاز الأمن الوطني، بالتعاون مع الأجهزة الأخرى، من تفكيك أكبر شبكة لتهريب النفط في البصرة».

جهاز الأمن الوطني، كشف تفاصيل الإطاحة بشبكة كبيرة لسرقة وتهريب النفط الخام في محافظة البصرة، وان من بين افراد الشبكة ضباطا وتجارا كبار، كما اوضح ان الكميات المهربة تقدر بـ ٧٥ مليون لتر شهريا.

الامكانات السياحية للعاصمة بغداد

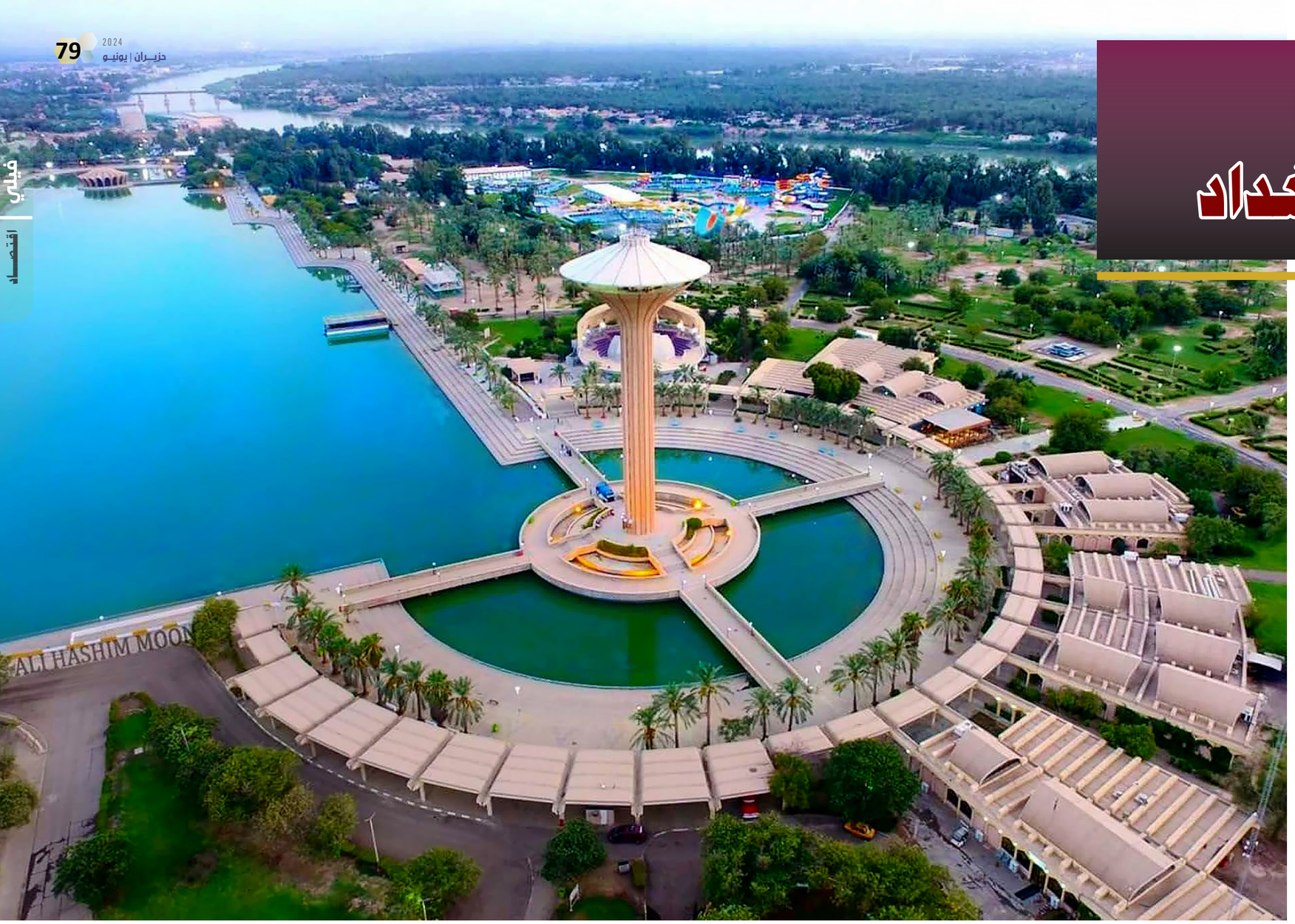

تجمع الدراسات على ان تطوير المعالم السياحية في بغداد يمكن أن يؤدي دورا كبيرا في تعزيز الاقتصاد المحلي، وتحسين صورة المدينة عالميا، وجذب مزيد من السياح، وتبرز مع الاهتمام بذلك، قضية تسويق هذه المناطق عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والحملات الإعلانية.

فيلي

ان تطوير المعالم السياحية في بغداد بحاجة لتخطيط استراتيجي وتعاون متعدد الجهات لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، ويمكن لبغداد عندئذ، أن تصبح وجهة سياحية مميزة على خريطة السياحة العالمية، على وفق الدراسات المتخصصة.

ان تلك العملية تتطلب مجموعة من الاجراءات منها إعادة ترميم وصيانة المواقع الأثرية، مثل المدرسة المستنصرية، القصر العباسي، والمراقد الدينية المتواجدة فيها على تنوعها، وإنشاء برامج لحماية الآثار بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة بحماية التراث الثقافي.

كما تشمل عملية تحسين البنية التحتية انشاء وتطوير الطرق وزيادة عدد وسائل النقل العامة مثل الحافلات والقطارات، وبناء فنادق جديدة وتحسين الفنادق القائمة لتوفير خدمات مميزة للسياح.

كما يتوجب تعزيز الأنشطة الثقافية والترفيهية بإقامة مهرجانات ومعارض وتنظيم احتفالات ثقافية وموسيقية ومعارض فنية لجذب السياح، وكذلك تطوير مراكز تعرض التراث العراقي بوساطة الفنون، الموسيقى، والسينما، واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية للترويج للسياحة في بغداد، وتنفيذ حملات إعلانية في البلدان المستهدفة لجذب السياح الأجانب.

كما تستلزم الشراكة مع وكالات السفر العالمية، للترويج للرحلات السياحية إلى بغداد، والتعاون مع منظمة اليونسكو لتسجيل المعالم التاريخية في قائمة التراث العالمي، مما يزيد من جاذبيتها السياحية.

ويستلزم كذلك بصفة خاصة تحسين الأمان والخدمات بتعزيز الأمن وزيادة تواجد الشرطة السياحية لتأمين المناطق السياحية، وتحسين الخدمات بتوفير خدمات إرشادية متعددة اللغات ومراكز معلومات سياحية في المناطق الرئيسة.

ومن أمثلة على المعالم السياحية الرئيسة التي يمكن تطويرها في العاصمة، مدينة بغداد القديمة التي يمكن إعادة تأهيلها وتحويلها إلى منطقة جذب سياحي تحتوي على متاحف ومراكز ثقافية، وبضمن ذلك تنفيذ الفكرة التي طرحت في عهد الحكومة الاولى بعد عام 2003 بنقل وزارة الدفاع من مكانها الحالي بين باب المعظم والميدان وتحويل مكانها الى مركز ترفيهي وثقافي، غير ان الفكرة لم تنفذ، وتطبيقها في غاية الاهمية.

ومن متطلبات تعزيز السياحة في بغداد تطوير ضفاف نهر دجلة لإقامة مشاريع ترفيهية مثل المطاعم والمقاهي العائمة، وتنمية الحدائق العامة والمناطق الخضر مثل متنزه الزوراء لتوفير بيئة ترفيهية للسياح، وانشاء متنزهات جديدة باستغلال مناطق بغداد واطرافها الواسعة المتروكة، ومن الضروري ايضا تنظيم رحلات نهرية على طول نهر دجلة لاستكشاف جمال المدينة من منظور مختلف.

ومن المعالم السياحية المهمة في بغداد ساحة التحرير التي تقع في قلب بغداد وتعد من أهم الساحات في العاصمة، ومن المعروف انها رمز للتظاهرات والاحتجاجات الشعبية في العراق، وبخاصة في الاحتجاجات التي بدأت في تشرين الاول 2019.

وتحتضن الساحة نصب الحرية الشهير الذي صممه الفنان جواد سليم وفي طرفها الثاني جدارية فائق حسن، اللذان يرمزان إلى تاريخ العراق والنضال من

تظل الكرادة حيوية حتى في المساء، اذ تبقى المحال والمطاعم مفتوحة حتى ساعات متأخرة، مما يوفر أجواء جيدة للسياح.

أجل الحرية؛ ويمكن تطوير الساحة لتنظيم فعاليات ثقافية وفنية، مثل المهرجانات والمعارض الفنية، مما يعزز من جاذبيتها السياحية.

اما حديقة الأمة الملاصقة لساحة التحرير فهي واحدة من الحدائق العامة الواسعة في بغداد؛ تحتوي على مساحات خضر، وأماكن جلوس، ومساحات للعب الأطفال، وبركة مائية، ويعد المكان متنفسا لسكان بغداد ومكانا للتجمعات العائلية والنزهات. ويمكن تعزيز السياحة في ساحة التحرير وحديقة الأمة بتطوير الأرصفة والممرات، وإنشاء مرافق خدمية مثل دورات المياه العامة والمقاهي والمطاعم، وتعزيز التواجد الأمني لضمان سلامة الزوار، وتركيب كاميرات مراقبة وأنظمة إضاءة حديثة، وتنظيم جولات سياحية تشمل ساحة التحرير وحديقة الأمة.

ويمكن إقامة مهرجانات موسيقية وفنية في الساحة وتنظيم عروض مسرحية وسينمائية في الهواء الطلق في حديقة الأمة، والحفاظ على النظافة وتوفير صناديق قمامة، وزراعة مزيد من الأشجار والنباتات لتجميل الحديقة. بتطبيق هذه الخطوات، يمكن أن تصبح ساحة التحرير وحديقة الأمة مناطق جذب سياحي رئيسة في بغداد، ما يسهم في تحسين صورة المدينة وزيادة عدد الزوار المحليين والدوليين.

اما منطقة الكرادة في بغداد فتُعد واحدة من الوجهات السياحية المهمة في العاصمة العراقية، فهي منطقة حيوية ونابضة بالحياة، وتتميز بعديد العوامل التي تجعلها جذابة للسياح سواء من داخل العراق أو من خارجه.

تقع الكرادة في وسط بغداد، مما يجعل الوصول إليها سهلا من شتى أنحاء العاصمة، كما ان قربها من معالم سياحية أخرى مثل ساحة التحرير وحديقة الأمة وامتدادات شارع وحدائق أبي نواس، يعزز من أهميتها كوجهة سياحية. وتضم الكرادة مجموعة واسعة من المحال التجارية التي تبيع كل شيء من الملابس والأحذية إلى الأدوات الإلكترونية والهدايا التذكارية، وتحتوي على مراكز تجارية حديثة مثل مولات التسوق التي توفر تجربة تسوق مريحة وممتعة.

وتوفر الكرادة مجموعة متنوعة من المطاعم التي تقدم أطباقا عراقية تقليدية وأخرى عالمية. وتنتشر المقاهي في كثير من زوايا الكرادة، مما يجعلها مكانا مثاليا للاستمتاع بوقت الفراغ مع العائلة والأصدقاء، وتستضيف المنطقة أحيانا معارض فنية وفعاليات ثقافية تسلط الضوء على الفن والثقافة العراقية.

وصنفت الكرادة على انها واحدة من المناطق الآمنة نسبيا في بغداد، مما يشجع السياح على زيارتها. وتتوفر فيها خدمات متنوعة تلبي احتياجات السياح مثل البنوك والصيدليات والفنادق. وتظل الكرادة حيوية حتى في المساء، اذ تبقى المحال والمطاعم مفتوحة حتى ساعات متأخرة، مما يوفر أجواء جيدة للسياح.

وتتضمن الاعمال المرتبطة بها ايضا تطوير الطرق وتحسين وسائل النقل العام وتوسيع الأرصفة وتجميل الشوارع بالأشجار والإضاءة وإطلاق حملات تسويقية على وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الكرادة كوجهة سياحية والتعاون مع وكالات السفر لتنظيم جولات سياحية في المنطقة؛ وتنظيم مهرجانات ومعارض ثقافية دورية تجذب السياح، وكذلك إنشاء مساحات عامة لاستضافة الأحداث الفنية والموسيقية.

ومن الضروري تشجيع الاستثمارات في قطاعي الفنادق والمطاعم لتقديم خدمات عالية الجودة للسياح وتطوير مراكز ترفيهية جديدة مثل الملاهي وحدائق الأطفال.

ومن المعالم السياحية الاخرى في بغداد شارع المتنبي، الذي يمتاز بتاريخه العريق وثقافته الغنية، ويعد مركزا للتجارة الثقافية والفكرية في العراق. يعود تاريخه إلى العصر العباسي، وكان يعد مركزا للنشاط الثقافي والأدبي.

يضم الشارع عديد المكتبات والمحال التي تبيع الكتب الجديدة والمستعملة، ما يجعله مقصدا لعشاق القراءة والباحثين؛ وفي الشارع «مقهى الشابندر» الشهير الذي يُعد مكانا تاريخيا يجتمع فيه الأدباء والمثقفون؛ ويستضيف الشارع كثيرا من الفعاليات الثقافية مثل توقيع الكتب، المحاضرات، والمعارض الفنية.

يعرف الشارع بأجوائه التقليدية والقديمة التي تعكس التراث العراقي بتنوعه، وان المباني التاريخية والأسواق القديمة تضيف للشارع جمالا خاصا. يعرض كثير من الحرفيين المحليين منتجاتهم مثل الأعمال اليدوية، اللوحات الفنية، والقطع الأثرية، ويمكن للسياح شراء الهدايا التذكارية التي تعبر عن الثقافة العراقية. يقع الشارع في قلب بغداد، مما يجعله سهل الوصول من شتى أنحاء المدينة، ويتميز بقربه من معالم أخرى، من نهر دجلة وساحة التحرير ما يعزز من جاذبيته السياحية. والشارع فرصة للقاء والتفاعل مع الأدباء والمثقفين المحليين الذين يرتادون الشارع بانتظام، وأحيانا تكون هناك عروض موسيقية حية تعزز من تجربة الزيارة.

ويشمل تطوير شارع المتنبي، تحسين الأرصفة وتوسيعها لتسهيل حركة المشاة وتحسين الإضاءة العامة لتأمين الزوار ليلا، وفتح المنطقة المحصورة بينه وبين بيت الحكمة المجاور حتى وزارة الدفاع التي يتوجب ربط مكانها بالشارع من جهة النهر بعد الغائها وجعلها معلما ترفيهيا وثقافيا، وتنظيم مهرجانات ثقافية وأدبية دورية وإنشاء معارض فنية مستمرة تعرض الأعمال الفنية المحلية.

ويستوجب الامر التعاون مع وكالات السفر لتنظيم جولات سياحية مخصصة لشارع المتنبي والتعاون مع المجتمع المحلي بتشجيع أصحاب المحال والمكتبات على تقديم خصومات وعروض خاصة للسياح، وإنشاء جمعيات أو نواد ثقافية لتعزيز النشاطات الثقافية في المنطقة؛ كما يتوجب شمول شارع الرشيد الممتد من باب المعظم الى الباب الشرقي بالتطوير نظرا لأهميته القصوى واحتوائه على معالم سياحية مهمة منها سوق الصفارين مثلا؛ اذ لم يشهد شارع الرشيد تطورا يذكر منذ عقود.

خلل باتفاقية الوقود العراقي للبنان بغداد لم تتلق « لا خدمات ولا أموال »

كشفت صحيفة «ذا ناشيونال» الصادرة بالانجليزية عن مكامن خلل كبيرة في اتفاقية الوقود التي ابرمها العراق مع لبنان العام 2021، فيما أشارت إلى أن بيروت لم تدفع لغاية الآن ثمن النفط الذي حصلت عليه، ولم تتمكن بغداد من الوصول إلى الأموال المودعة لذلك في البنك المركزي اللبناني، وصفت الاتفاقية بأنها تتضمن «خللا» في وضوح بنودها بما في ذلك بنود الخدمات الصحية التي يفترض أن يوفرها لبنان للمرضى العراقيين.

■ فيلي

وبحسب التقرير الذي ترجمته مجلة «فيلي»، فإن خطة استيراد الوقود العراقي المعقدة سيتم تمديدها حتى العام 2028، لتلبية احتياجات لبنان من الكهرباء رغم عدم وجود خطة سداد متفق عليها بوضوح.

ونقل التقرير عن خبراء قولهم إن: الصفقة الحافلة بالمشاكل، يمكن أن تقيد لبنان في إطار ترتيب غير مستقر وتأخير انتقاله الى مصادر الطاقة المتجددة أو بأسعار معقولة، مُذكِّرا بأن لبنان الذي لا يمتلك سوى القليل من الموارد الطبيعية ويعاني من ازمة اقتصادية، يستورد زيت الوقود الثقيل من العراق بموجب صفقة مبادلة موقعة في العام 2021.

وأشار التقرير الى أن الوقود الثقيل الذي يقدمه العراق لا يلبي مواصفات الوقود اللبنانية، وأن الصفقة تتيح لبيروت مقايضته في السوق الدولية بأنواع أخرى من النفط مناسبة لمحطاتها الكهربائية، عبر تجار يحققون الأرباح من خلال ذلك.

وتابع التقرير أنه بعد مرور ثلاث سنوات على توقيع الاتفاق، لم يدفع لبنان بعدُ للعراق ثمن النفط الذي حصل عليه، وذلك لأسباب من بينها جزئيا ان هناك بعض الشروط غير الواضحة للاتفاقية، منوها الى ان العقد المبرم بين الطرفين ينص على أن يودع لبنان اموالا في حساب بالدولار يمكن للعراق سحبه بالليرة اللبنانية لإنفاقها على «السلع والخدمات» لوزاراته، مثل الخدمات الطبية.

الا ان التقرير لفت إلى أن أسعار الصرف التي سيحصل بها العراق على الأموال بالليرة، وايضا طبيعة الخدمات التي سيحصل عليها، ليست واضحة.

ولهذا، قال التقرير ان العراق لم يتمكن العراق حتى الآن من الوصول الى ما قيمته 550 مليون دولار من السلع أو الخدمات، وهي قيمة واردات العام الأول، المودعة في البنك المركزي اللبناني.

وبالاضافة الى ذلك، ذكر التقرير أن الصفقة تجعل لبنان معتمدا على الوقود الأحفوري اذ انه يقوم باستبدال النفط العراقي الثقيل بزيت الغاز وزيت الوقود منخفض الكبريت، بدلا من البدائل الأرخص مثل الغاز الطبيعي، أو مصادر الطاقة المتجددة النظيفة.

واضافت «ذا ناشيونال» انه برغم هذه القضايا، فإن الوثائق الجديدة تظهر ان لبنان يخطط للاعتماد على تجديد صفقة الوقود العراقية لامداداته من الطاقة وصولا حتى العام 2028 على الأقل.

وبحسب وثائق خطة الطوارئ الوطنية لقطاع الكهرباء في لبنان، والتي أعدتها وزارة الطاقة، وشركة «كهرباء لبنان» الحكومية، فإن الشركة تعتزم زيادة حجم الصفقة مع العراق الى 772 مليون دولار سنويا، فيما يمثل جانبا من خطتها لتعزيز الطاقة الانتاجية من 4 ساعات يوميا الى 8 ساعات يوميا بحلول العام 2028.

وتابع التقرير ان هذه التقديرات تظهر ان الفاتورة المستحقة للعراق سترتفع بذلك الى 5.45 مليارات دولار بحلول العام 2028.

ولفت التقرير إلى أن هذا الوضع سيجعل لبنان معتمدا بشكل أساسي على الوقود الأحفوري، من دون ان يؤمن الكهرباء على مدار 24 ساعة للمواطنين.

واعتبر التقرير ان ذلك يأتي برغم من عدم التزام الحكومة العراقية بتمديد العقد لغاية الان. ونقل التقرير عن اخصائي لبناني بمجال الطاقة قوله إن: «صفقة الوقود العراقية قنبلة موقوتة في ظل عدم وجود مصدر بديل للوقود»، مضيفا أنه «من المقرر أن ينتهي العقد في تشرين الاول/ اكتوبر والعراقيون سيرغبون بمعرفة سبب عدم حصولهم على أي شيء في المقابل».

واشار التقرير الى ان العائلات اللبنانية على الرغم من الوعود التي تلقتها بتوفير كهرباء منذ أكثر من عقد من الزمن، لا تزال تواجه انقطاعات يومية طويلة في التيار الكهربائي، وهي مضطرة الى دفع ثمن إشتراكات مولدات الديزل المكلفة ماليا و المسببة للتلوث.

وذكر التقرير بأن السلطات اللبنانية كانت في البداية قد صورت اتفاق بيروت - بغداد في العام 2021 على أنه بمثابة منحة من العراق من باب التضامن تجاه دولة عربية شقيقة تعاني من ازمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل.

الا ان التقرير لفت إلى أنه في نهاية العام 2020، هزت لبنان فضيحة الوقود الملوث بشأن اتفاقية اخرى لاستيراد الوقود، مردفا ان ما صورته السلطات اللبنانية على انه عقد لاستيراد الوقود من دولة الى اخرى مع الجزائر، اتضح انه يشمل شركات خارجية سرية تتقاضى أسعارا باهظة مقابل الوقود منخفض الجودة.

وأضاف تقرير الصحيفة، أن هذه الفضيحة أظهرت وجود شبكة من الفساد في لبنان تتضمن شحنات وقود ملوثة و اختبارات معملية مزورة ورشوة منتشرة بين مسؤولي الدولة.

وتابع التقرير انه بعد ظهور هذه الفضيحة اللبنانية المتعلقة بصفقة الوقود الجزائري، لم يتم تجديد عقد توريد الوقود هذا، ما جعل لبنان بلا عقد توريد الوقود لاول مرة منذ العام 2005، ولهذا فانه من اجل بحثه عن مصدر بديل مستعد للتعامل مع اقتصاده الذي يعاني من ضائقة مالية، وقع لبنان الاتفاق العراقي في يوليو/تموز 2021 لشراء مليون طن من زيت الوقود، او حوالي سبعة ملايين برميل، ثم جرى تمديده في العام 2023 لمدة عام إضافي لمليوني طن.

ولفت التقرير إلى انه بشكل عام، فان لبنان يتلقى حوالي نصف زيت الوقود الأصلي الذي يصدره العراقيون، بحسب وثائق رسمية من وزارة الطاقة والمياه.

الى ذلك، قال التقرير انه بموجب شروط العقد، فانه امام لبنان سنة واحدة لدفع ثمن كل شحنة وقود، إلا أنه بعد مرور 3 سنوات على توقيع الصفقة، لم يتلق العراق أي شيء. وتابع قائلا: ان لبنان يدين بالفعل للعراق بنحو 1.59 مليار دولار مقابل ملايين الاطنان من الوقود الذي استورده منذ العام 2021، وفقا لأرقام وزارة الطاقة والمياه، حيث يحتوي الحساب البنكي المخصص للعراقيين في مصرف لبنان على 550 مليون دولار، تمثل قيمة واردات السنة الاولى، لكن لم تتمكن الحكومة العراقية حتى الآن من الوصول الى الاموال المقومة بالدولار ولكن من المفترض أن يتم سحبها بالليرة اللبنانية.

كما ذكر التقرير أنه فيما يتعلق ب«السلع والخدمات» التي من المفترض ان يحصل عليها العراقيون في لبنان بهذه الاموال، فانه لم يتم تحديدها بعدُ، ولم يحصل العراق على اي منها الى الان، على الرغم من التقارير الاعلامية عن تقديم الخدمات الطبية.

ونقل التقرير عن مسؤول في وزارة الصحة العراقية قوله إن: الخدمات الطبية «على الورق فقط ولم يحدث شيء في هذا المجال».

وبينما قال التقرير إن الخبراء اعربوا عن قلقهم ازاء اثار الصفقة العراقية على مستقبل امن الطاقة في لبنان، نقل التقرير عن الباحث في معهد عصام فارس في الجامعة الأمريكية في بيروت مارك أيوب قوله محذرا من الاكتفاء بالاعتماد على الوقود العراقي، مضيفا «ربما تقرر الحكومة العراقية يوما ما وقف العقد، ما البديل الذي لدينا؟».

وخلص التقرير الى أن الحكومة اللبنانية تراهن على ما يبدو على حسن علاقاتها الدبلوماسية مع العراق بما يمكنها من تخطي أي خلافات مالية محتملة، حيث تعتمد خطة الطوارئ المطروحة حاليا، على فرضية أن العقد العراقي سيتم تجديده.

رحلة البحث عن الوظيفة..

تفضيل القطاع الحكومي وقلة عروض القطاع الخاص

شهد العراق منذ اسقاط النظام المباد في نيسان 2003 تركيزا كبير من قبل الشباب على محاولة التعيين في القطاع العام، وقد ارتبط ذلك طيلة أكثر من عقدين بانهيار الصناعة والزراعة وتلكؤ الاستثمار وخوف الشباب من انعدام الضمانات الاجتماعية والصحية خارج نطاق العمل في مؤسسات الدولة.

فيلي

ان حجم القطاع العام، يشمل الحكومة الاتحادية، والحكومات المحلية، والهيئات والمؤسسات العامة، وان نسبة العاملين في القطاع العام شهدت طيلة عقود ارتفاعا مقارنة بالقطاع الخاص، اذ يعد القطاع العام المشغل الرئيس لكثير من العراقيين.

لقد اعتمد النظام السابق على القطاع العام كأداة رئيسة لتوظيف القوى العاملة، وكان المتخرج من الجامعة او المعهد، من السهل عليه ان يجد وظيفة في المؤسسات الحكومية فيما عرف بالتعيين المركزي، وهو نظام حكومي كان معمولا به في العراق قبل عام 2003 يجري بموجبه توظيف الخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد مباشرة في الوظائف الحكومية، وهذا النظام كان جزءا من سياسة الدولة لتنظيم سوق العمل وتوفير فرص عمل للخريجين، وضمان توزيع القوى العاملة على شتى القطاعات الحكومية وفقا للاحتياجات.

وكان يجري تعيين الخريجين بعد التخرج مباشرة في الوزارات والهيئات الحكومية وفقا لتخصصاتهم واحتياجات الجهات الحكومية، وعادة ما يجري ذلك بعد ادائهم الخدمة العسكرية التي كانت الزامية في ذلك الوقت، اما المعفو من الخدمة العسكرية لأي سبب فيجري تعيينه في الوظيفة مباشرة.

وفي العادة يتوجه الخريج اولا الى وزارة التخطيط ويوجه من هناك الى الوزارة المتعلقة باختصاصه ومن ثم تنسبه تلك الوزارة الى الدوائر التابعة لها التي قد

تكون في محافظته او يجري تخييره بين مجموعة محافظات؛ وكان الهدف الأساس لذلك الأسلوب هو ضمان توفير فرص عمل لجميع الخريجين ومنع البطالة بين الشباب المتعلمين.

وبحسب المراقبين، قدم هذا الاسلوب استقرارا وظيفيا للخريجين، اذ كانت الوظائف الحكومية تتميز بالأمان الوظيفي والمزايا الجيدة مقارنة بالقطاع الخاص.

وكان النظام يعتمد بشكل كبير على البيروقراطية المركزية، اذ يجري اتخاذ القرارات في مراكز السلطة الرئيسة ثم تنفذ في تشعباتها، واسهم هذا المنهج في توفير استقرار اجتماعي كبير بوساطة توفير فرص العمل المضمونة للخريجين. وأدى الاعتماد الكبير على التوظيف الحكومي إلى تضخم القطاع العام وارتفاع نسبة العاملين فيه مقارنة بالقطاع الخاص.

ومن السلبيات التي شخصت لذلك التوجه، ان ذلك النظام قد حد من روح المبادرة والابتكار بين الشباب، اذ كان كثيرون يعتمدون على الوظائف الحكومية بدلاً من التفكير في إنشاء أعمال خاصة أو البحث عن فرص في القطاع الخاص؛ كما أدت سياسة التوظيف الشامل إلى زيادة كبيرة في نفقات الرواتب والأجور، مما شكل عبئا على الميزانية العامة للدولة.

كما ان التوظيف الشامل قد يؤدي في بعض الحالات إلى انخفاض الكفاءة والإنتاجية بسبب عدم توازن العرض والطلب في سوق العمل وعدم ملاءمة المهارات للوظائف المتاحة، وبفهم نظام التعيين المركزي وتاريخه في العراق، يمكننا تقدير مدى تأثيره على الاقتصاد والمجتمع وكيفية تطور السياسات المتعلقة بسوق العمل في السنوات التي تلت ذلك.

بعد عام 2003، شهد العراق تغييرات جذرية في الهيكل السياسي والاقتصادي؛ وجرى التحول نحو اقتصاد أكثر انفتاحا، مع محاولة تقليل الاعتماد على القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، ومع ذلك، ما تزال تحديات كبيرة تواجه سوق العمل، بما في ذلك عدم التحرك الجدي نحو تفعيل المصانع وعدم تطوير الزراعة وتدهورها، ما ادى الى تصاعد نسب البطالة كما لم يشهد النظام التعليمي والمهني إصلاحا حقيقيا ، فولد ذلك نقصا للفرص في القطاع الخاص وتزايد ضعف هذا القطاع وتلكأت عمليات الاستثمار فيه، فظل القطاع العام بصفته الخيار الرئيس للتوظيف.

وظلت الثقافة المجتمعية تفضل الوظائف الحكومية بسبب الاستقرار الوظيفي والمزايا الاجتماعية مثل الرواتب الثابتة والتأمين الصحي والتقاعد وغيرها من الميزات التي يتمتع بها العاملون في مؤسسات الدولة.

وقد لمس السكان التحديات التي واجهت القطاع العام، ومنها تأثير الفساد الإداري والمالي على فعالية المؤسسات الحكومية، كما ان تأثير انخفاض أسعار النفط كثيرا ما أثر على قدرة الحكومة على توظيف المزيد من الأفراد ودفع الرواتب، وبرزت الحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتحسين كفاءة القطاع العام وتقليل الاعتماد عليه.

ومن الحلول التي طرحها المتخصصون التي اتبعتها الحكومات في بعض الاحيان، تحفيز القطاع الخاص وذلك عن طريق دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتقديم حوافز للاستثمار المحلي والأجنبي، وتنفيذ إصلاحات تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على النفط وتحسين مناخ الأعمال.

وبرزت الحاجة الى تحسين نظام التعليم والتدريب المهني لتلبية احتياجات السوق المتغيرة وتوفير فرص عمل جديدة في القطاعات الناشئة، وتشجيع استعمال التكنولوجيا والابتكار لخلق فرص عمل جديدة وتحسين الإنتاجية، كما جرت المناشدة بضرورة دراسة تجارب دول أخرى تمكنت من تقليل الاعتماد على القطاع العام وتعزيز القطاع الخاص، لغرض التخلص من سلبيات الاعتماد على القطاع العام في ادارة الاقتصاد العراقي.

ومن الاجراءات التي تجري المطالبة بها لتفعيل القطاع الخاص وتشجيع الشباب للعمل فيه، تقليل الإجراءات الروتينية المطلوبة لتأسيس الشركات والحصول على التراخيص، وتطبيق قوانين صارمة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في التعاملات الحكومية، وتقديم حوافز ضريبية للشركات الجديدة وتبسيط نظام الضرائب لجعله أكثر عدالة وشفافية.

وكذلك تولدت ضرورة إنشاء صناديق تمويل مخصصة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بفوائد منخفضة وتوفير خدمات استشارية وتدريبية لأصحاب المشاريع لتحسين مهاراتهم الإدارية والفنية؛ وتقديم جوائز واقامة مسابقات لتحفيز الابتكار وروح ريادة الأعمال بين الشباب.

كما تولدت الحاجة لجعل المناهج الدراسية تتماشى مع احتياجات السوق ومتطلبات القطاعات الاقتصادية المتنوعة، وإنشاء مراكز تدريب مهني وتقني لتزويد الشباب بالمهارات المطلوبة للعمل في القطاع الخاص، وإقامة شراكات بين المؤسسات التعليمية والشركات لتوفير برامج تدريبية وفرص تدريب عملي.

كما تتطلب الاجراءات تطوير البنية التحتية بتحسين الطرق، والنقل، والاتصالات، والخدمات اللوجستية لتسهيل عمل الشركات؛ و إنشاء مناطق صناعية مجهزة بالبنية التحتية المطلوبة لجذب الاستثمارات الصناعية والتجارية، و دعم منصات التمويل الجماعي لمساعدة رواد الأعمال في جمع رأس المال المطلوب لمشاريعهم، و توفير برامج إرشادية لرواد الأعمال الجدد تساعدهم في تطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع ناجحة، و تعزيز الثقافة الريادية بحملات توعية وبرامج تعليمية بشأن ريادة الأعمال.

كما يتوجب تحسين قوانين حماية الملكية الفكرية لحماية ابتكارات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير قوانين وضمانات لحماية الاستثمارات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال الخارجية، وتشجيع الحكومة على شراء المنتجات والخدمات من الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة، وتقديم برامج تحفيزية تشمل منح، قروض، وتخفيضات ضريبية للشركات الناشئة والمشاريع الجديدة.

كما تتطلب المعالجات تشجيع العمل الحر والعمل عن بُعد وتوفير منصات تعليمية عبر الإنترنت لتدريب الشباب على مهارات العمل الحر، وتعزيز منصات العمل الحر التي تربط بين أصحاب العمل والعاملين المستقلين، مما يسهل إيجاد فرص عمل متنوعة، وتشجيع الشركات على التحول الرقمي واعتماد التكنولوجيا الحديثة لتحسين الإنتاجية، ودعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفته قطاعا واعدا يوفر فرص عمل كثيرة؛ وإقامة شراكات مع منظمات دولية ومؤسسات مالية عالمية لتبادل الخبرات والحصول على الدعم الفني والمالي.

وعلى صعيد العاملين في القطاع الخاص تتجدد ضرورة سن قوانين عصرية تتعلق بالتقاعد والضمانات الاجتماعية والصحية وغيرها، لتشجيع الشباب على التوجه الى العمل في ذلك القطاع.

برزت الحاجة الى تحسين نظام التعليم والتدريب المهني لتلبية احتياجات السوق المتغيرة وتوفير فرص عمل جديدة في القطاعات الناشئة، وتشجيع استعمال التكنولوجيا والابتكار لخلق فرص عمل جديدة وتحسين الإنتاجية

نظام البطاقة التموينية

وشبكة الأمان الاجتماعي ودورهما في خفض معدلات الفقر

تعد البطاقة التموينية في العراق نظاما حكوميا مهما لدعم السكان، ونظام «الحصة» التموينية او الدعم الغذائي معمول به في أغلب الدول التي يكون فيها سوء ادارة للثروة في الدولة المعنية، أو لعدم تواجد عدالة في توزيع الثروة فتلجأ بذلك الحكومات الى وضع نظام غذائي بديل ثابت.

فيلي

وفي العراق ارتبط هذا الامر بالحروب والتحديات الاقتصادية والأمنية التي واجهها البلد، وبرغم اهميته الا ان كثيرا من المشكلات والتحديات تواجهه.

ومن ذلك نقص التنوع في المواد الغذائية المتاحة بوساطة البطاقة التموينية، وتدني جودة المواد الغذائية المقدمة، ومدى تأثير ذلك على الصحة العامة، وكذلك عدم انتظام التوزيع وتفاوت المدد الزمنية بين تسليم الحصص الغذائية.

كما سجلت مشكلات في سلسلة الإمداد تؤدي إلى تأخير وصول المواد الغذائية إلى المستفيدين، ولطالما جرى الحديث عن انتشار الفساد في عمليات التوزيع وإدارة البطاقة التموينية، وسوء إدارة المخازن والمخزون الغذائي، مما يؤدي إلى تلف بعض المواد.

وايضا شهد تطبيق نظام العمل بالبطاقة البطء في تحديث النظام وتحويله إلى نظام إلكتروني حديث، ومشكلات في تسجيل وتحديث بيانات المستفيدين، وعدم شمول بعض الفئات المحتاجة بالدعم التمويني، وعدم دقة قاعدة البيانات الخاصة بالمستفيدين، مما يؤدي إلى عدم وصول الدعم لمستحقيه.

كما جرى التطرق الى قلة التمويل المخصص لنظام البطاقة التموينية في ظل الأزمات المالية، وتأثير التقلبات الاقتصادية والنفطية على ميزانية البطاقة التموينية، وعدم تواجد خطة واضحة لضمان استدامة نظام البطاقة التموينية، وضعف في قياس فعالية النظام وتأثيره على الأمن الغذائي.

كما يشهد العراق نقصا في التعاون مع المنظمات الدولية لتحسين نظام البطاقة التموينية، ولم يجر حتى الآن التخلص من مخلفات تأثير العقوبات الاقتصادية على قدرة الحكومة على استيراد المواد الغذائية، ونقص التوعية لدى السكان بحقوقهم وواجباتهم المتعلقة بالبطاقة التموينية.

كما يبرز في هذا الصدد ضعف الشفافية في عمليات توزيع المواد الغذائية والتعاملات المالية، وتأثير الأوضاع الأمنية على توزيع المواد التموينية في بعض المناطق ومنها مناطق النزوح التي لا زالت قائمة، وتأثير التوترات السياسية على إدارة وتمويل نظام البطاقة التموينية.

وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، نشر قطاع الشؤون الاجتماعية / إدارة السياسات السكانية / الامانة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية في جامعة الدول العربية تقريرا لعام 2023 يوضح دور ما يدعى بشبكات الأمان الاجتماعي في دعم الاسعار والسكان في كل من «مصر، والعراق، واليمن» ويقول ان ذلك الدعم قلل من معدلات الفقر في هذه الدول بنسبة 3% على أقصى تقدير.

وتعرف شبكات الأمان الاجتماعي على أنها تحويلات غير محتسبة في الراتب وتستهدف الفقراء والمستضعفين؛ «

ويمكن لهذه الشبكات أن تنطوي على برامج التوظيف المؤقت ودعم الدخل، فضلا عن الخدمات التي من شأنها بناء الرأسمال البشري، على غرار البرامج التدريبية والتمويلات المتناهية الصغر.

ويعد التقرير، ان أداء شبكات الأمان الاجتماعي في المنطقة العربية أفضل من حيث الأثر على الفقر، مقارنة بشبكات الأمان الاجتماعي في منطقة شرق آسيا، لكنه أسوأ بكثير من المتوسط العالمي أو الأداء في مناطق أوروبا، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، والبحر الكاريبي.

وفي العراق وبعض الدول الاخرى، سجل لشبكات الأمان الاجتماعي أثر على توزيع الرعاية الاجتماعية، بحسب تقديرات البنك الدولي، وتظهر المقارنة مع المناطق الاخرى انه من حيث الأثر على تقليل انعدام المساواة، فان العراق ودول المنطقة يحتل ترتيبا متوسطا بين شتى مناطق أوروبا، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، والبحر الكاريبي، لكن ترتيبها يعد أفضل من منطقة شرق آسيا.

في نيسان 2023 أعلن وزير التجارة العراقي إطلاق البطاقة التموينية الإلكترونية في العراق، على طريق التحول إلى الأتمتة الإلكترونية في المعاملات الحكومية، وقيل انه جرى تحديث بيانات السكان على ضوء البطاقة الوطنية الموحدة؛ كما قيل في وقتها ان البطاقة التموينية الإلكترونية ستكون رديفا للبطاقة الموحدة، وإنها ستمكن من السيطرة على المال العام في جميع المحافظات.

غير ان استطلاعات السكان تشير الى انهم يجهلون طريقة التعامل مع البطاقة الالكترونية؛ فيما يقول اغلبيتهم، ان أي شيء لم يتغير بعد ادخال نظام البطاقة التموينية الالكترونية وانهم ركنوها في البيت ولم يستعملوها حتى الآن لأي غرض برغم مرور أكثر من سنة على اصدارها.

ويقول أحد السكان ممن تسلم بطاقة العائلة التموينية الالكترونية «قيل لنا في البداية انها توفر لنا مزيدا من الامتيازات من بينها امكانية تسلم المواد الغذائية من أي مكان بتدقيق البطاقة والاسم غير ان مثل ذلك لم يحدث ولم نزل نتسلم المواد التموينية بوساطة الطرق القديمة ولم يكن للبطاقة الالكترونية أي تأثير على طبيعة تسلم مواد الحصة»، على حد قوله.

ولم تزل العمليات المتعلقة بتحديث معلومات البطاقة التموينية ومنها إضافة فرد او تسجيل فرد جديد، ونقل الزوجة، وتصحيح الاسم، وحجب المسافر وشطب المتوفي وشطر العائلة ورفع الحجب وتسجيل الطفل حديث الولادة وغيرها من الاجراءات تتطلب خطوات متعددة ومجهدة كان معمولا بها قبل اصدار البطاقة الالكترونية.

ويحتج أحد السكان بالقول: إذاً ما فائدة البطاقة الالكترونية؟ اذ ان اجراء التغيرات يتم بمراجعة مركز التموين وتقديم طلب الى الفرع التمويني ضمن الرقعة الجغرافية مرفق بالوثائق المشار لها في فقرة الوثائق المطلوبة لإنجاز الخدمة، وتدقيق عدم تسجيل الفرد ضمن أي عائلة أخرى من قبل قسم حاسبة التموين، وموافقة مدير الفرع التمويني على الطلب، ودفع الرسوم المطلوبة في القسم المالي؛ وغيرها من الاجراءات التي كان معمولا بها في السابق، وهذا فيما يتعلق بنقل الزوجة وكذا الحال مع الاجراءات الاخرى.

ويقول أحد السكان «ان المراجعة تكلفنا كثيرا» ويطالب آخر بإنشاء تطبيق خاص في الهاتف الجوال، لإدخال التغيرات التي تحصل في الاسرة وتدقيقها في الحاسبة المركزية بالتنسيق مع مديرية شؤون البطاقة الوطنية، لتجنيبهم عديد المراجعات.

اما في مجال الرعاية الاجتماعية وشبكة الامان الاجتماعي، فقد انتقدت الامم المتحدة نفسها الاسلوب الذي جرى تطبيق النظام بوساطته.

لقد رأت دراسة للأمم المتحدة في العراق في آب 2022، ان التطور السريع لبرامج المساعدة الاجتماعية للتحويلات النقدية في العراق، وعلى الأخص شبكة الامان الاجتماعي، على مدى عقد من الزمن صنف بموجبه العراق بصفته بلد ذو دخل اعلى من المتوسط ومع ازدياد ثراء البلدان والقضاء على الفقر المدقع إلى حد كبير، فإن الاتجاه هو الابتعاد عن شبكات الأمان الاجتماعي والتقليل من وصمة الفقر وتهميش الفقراء.

وواصلت الدراسة: وهنا قدم مشروع قانون الطوارئ الذي تم إقراره في الربع الثاني من عام 2022 مخصصات كبيرة لمجموعة متنوعة من برامج المساعدات النقدية، بيد ان معاناة النظام الحالي من خلل في نهج الاستهداف المعقد والمكلف يتطلب انتهاز الفرصة لمراجعة تصحيحية للنظام الحالي..

وتنتقد دراسة الامم المتحدة اسلوب تحديد الفقر في العراق بالقول انه من حيث التنفيذ، يقر قانون الحماية الاجتماعية لعام 2014 على أن الأسر التي تعيش تحت خط الفقر مؤهلة للحصول على دعم المساعدة الاجتماعية لكن من الناحية العملية، تتبدى الاستحالة عمليا على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تحديد حالة الفقر لجميع الأسر التي يحتمل أن تكونً مؤهلة، وبدلا من ذلك، يتم استخدام نظام يعتمد على فلسفة الاستهداف المعروفة PMT (Means-Proxy) وذلك عن طريق عملية تطبيق معقدة ومكلفة تشمل: تقديم الطلب و الزيارات المنزلية و تقويم الاسرة وتحديد الاهلية و التحقق من صحة البيانات و الشمول أو قائمة الانتظار و اعادة التحقق من المعلومات، اذ يتطلب القانون من الأسر تقديم تقرير سنوي على موقع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الذي سيتم التحقق منه بوساطة الأخصائيين الاجتماعيين من خلال إعادة زيارة الأسر كل عام.

وتقول الامم المتحدة عن تلك الاجراءات «يتطلب هذا النموذج المعقد والمكلف بيانات على مستوى الاسر حديثة ومحدثة دوريا للتنبؤ المحتمل بالاستهلاك ومن ثم مستوى الفقر».

من حيث الأثر على تقليل انعدام المساواة، فان العراق ودول المنطقة يحتل ترتيبا متوسطا بين شتى مناطق أوروبا، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، والبحر الكاريبي، لكن ترتيبها يعد أفضل من منطقة شرق آسيا.

غوارق البصرة
بانتظار من يخرجها برغم تعاقب السنين

تعد الغوارق في المياه العراقية في جنوب البلاد مشكلة كبيرة تعوق حركة السفن وتسبب تعطيل الملاحة البحرية التي تعد في غاية الاهمية، لاسيما مع الاعلان عن البدء بتنفيذ مراحل «طريق التنمية» الذي ينطلق ابتداء من تلك المياه، نظرا لأهمية البحر التجارية فضلا عن استغلاله بصفته وسيلة رخيصة للنقل، يطمح اليها السكان للتنقل بين الموانئ العراقية وموانئ دول العالم.

فيلي

والسفن الغارقة في مياه شط العرب وخور عبد الله تعود إلى اوقات متعددة من الصراعات والحروب التي شهدتها المنطقة، لاسيما الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)؛ ففي هذه الحرب، جرى قصف كثير من السفن والزوارق مما أدى إلى غرقها في تلك المياه. تسببت هذه الغوارق في تعطيل الحركة الملاحية بشكل كبير، اذ تراكمت الترسبات وأصبحت العوائق تمنع السفن الكبيرة من المرور.

وحتى شهر أيار 2024 لازالت كثير من تلك الغوارق ترقد في المياه من دون معالجة جذرية، بحسب تصريحات المسؤولين.

ويقول خبير الحدود والمياه الدولية جمال الحلبوسي ان بعض الغوارق المتواجدة في المياه الإقليمية تتواجد مشكلة في انتشالها، اذ أنها تقع في خطوط حدودية مع الكويت في خور عبد الله، ومع إيران أيضا، كما أن انتشال هذه الغوارق بحاجة الى تخصيصات مالية وجزء من هذه التخصيصات ينبغي أن يكون من موارد الموانئ، بما معناه أن إدارة الموانئ ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار عملية صيانة الممرات من المخلفات وتخصيص مبالغ كافية لذلك، على حد قوله، مشددا على ضرورة القيام بمعالجة صحيحة لهذه الغوارق والحد من التأثير البيئي وتأمين المرور الآمن للبواخر والسفن في المياه الإقليمية العراقية.

وتمثل مشكلة الغوارق في شط العرب وخور عبد الله تحديا رئيسا يعوق تطوير الموانئ مثل ميناء المعقل، الذي يعد من أقدم الموانئ في الخليج العربي؛ وان استمرار تواجد هذه السفن الغارقة يحد من قدرة الميناء على استقبال السفن الكبيرة، مما يعرقل النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ.

وتحاول الحكومة العراقية بالتعاون مع الجانب الإيراني العمل على إزالة هذه الغوارق وتنظيف الممرات المائية من الترسبات، هذا التعاون يتطلب تنسيقا كبيرا بين الجانبين نظرا لأن بعض الغوارق تقع في المياه المشتركة بين العراق وإيران، وكذلك تلك المتواجدة في المناطق الحدودية بين العراق والكويت مثل خور عبد الله.

ويشدد الخبراء على ان جهود إعادة التأهيل تشمل دراسة منح عقود لشركات عالمية متخصصة في إزالة الغوارق وتنظيف المياه، حيث أن هذه الخطوة تعد ضرورية لاستعادة النشاط الملاحي والاقتصادي في المنطقة.

ولم يتم الانتهاء بالكامل من إزالة جميع الغوارق في المياه العراقية حتى الآن؛ وبرغم الجهود المبذولة من قبل شركة الموانئ العراقية ورفع عدد من الغوارق التي كانت تعوق الملاحة البحرية، لا زال هناك عدد من الغوارق المتبقية التي تُعطل الملاحة وتؤثر على البيئة البحرية.

وتستمر الجهود لتنظيف الممرات

البحرية، ولكن العملية معقدة وبحاجة إلى تخصيصات مالية كافية وإدارة فعّالة للموانئ لضمان استمرار عمليات الإزالة وتقليل الأثر البيئي لهذه الغوارق بحسب الخبراء.

ويحظى العراق بموقع استراتيجي هام، بإطلالته على الخليج العربي الذي لا يعد ممرا مائيا فحسب، بل منطقة غنية بالنفط والثروات الطبيعية، فيما يعد حلقة وصل بين قارتي آسيا وأوروبا، وبخاصة بعد بروز الصين كقوة اقتصادية كبيرة، وتسليط الأنظار على العراق بعد الإعلان عن مشروع طريق التنمية الذي يربط الشرق بالغرب.

ويمتلك العراق موانئ تجارية ضخمة تتمتع أحواضها والممرات المائية الموصلة إليها بأعماق متوسطة، وتتمتع هذه الموانئ بقدرات وإمكانيات متميزة وطاقة خزنية ضخمة برغم قصر طول الساحل العراقي الذي يبلغ 29 ميلا بحريا، قياسا بسواحل الدول المجاورة للعراق، إلا أن الغوارق المنتشرة في المياه العراقية تشكل عائقا أمام دخول السفن إلى الموانئ باطمئنان.

والمنفذ المائي العراقي الوحيد في محافظة البصرة، فيه ثمانية موانئ هي: أم قصر التجاري الشمالي، وأم قصر التجاري الجنوبي، وخور الزبير، وأبو فلوس، والمعقل، والبصرة النفطي، وخور العمية النفطي، وميناء الفاو الكبير الذي لا زال قيد الإنشاء.

وفي تصريحات جديدة في منتصف أيار 2024 قال المتخصص بدراسة المياه الإقليمية مالك المالكي، أن "الغوارق المتواجدة في المياه الإقليمية منتشرة في بداية شط العرب وصولا إلى خور عبد الله، وبحسب إحصائية قسم الإنقاذ البحري هناك 113 غارقا مختلفا".

ويضيف المالكي، "لغاية الآن لا توجد حلول فعالة برغم أن الدولة قد تعاقدت مع كثير من الشركات، لكنها لم تتمكن من انتشال تلك الغوارق، فمثلا توجد ناقلتيّ النفط الضخمتين العراقيتين، الرميلة، وعين زالة، وكلاهما غرقتا في عام 1991 في مياه خور عبد الله بين جزيرتيّ بوبيان و وربة الكويتيتين، وكانتا محملتين بالنفط حين جرى قصفهما في ما أطلق عليه في حينها (حرب الناقلات) بين العراق وإيران".

ويشدد على أن هذه الغوارق تمثل مصدر تلويث لمياه البحر، ولغاية الآن لم تتمكن الحكومات العراقية المتعاقبة من انتشالها برغم تواجد شركات كفؤة متخصصة بهذا المجال لكن المحسوبيات تعرقل ذلك، على حد قوله.

وكان المتحدث باسم الشركة العامة لموانئ العراق أنمار الصافي، قد أوضح في شباط من عام 2022، ان قسم الإنقاذ البحري هو المسؤول عن انتشال الغوارق سواء كانت داخل مياه شط العرب أو المياه الإقليمية أو في الأجزاء الأخرى من المياه البحرية في خور عبد الله، وخور الزبير، وقناة شط العرب، لافتا إلى أن هذا القسم يضع سنويا خطة لانتشال الغوارق في ضوء الأهداف المسجلة والأماكن المحددة على وفق توقيتات زمنية.

ويقول سكان من المنطقة ان مدة السبعينات من القرن الماضي ما قبل الحرب العراقية الايرانية شهدت أوج ازدهار البواخر التجارية العابرة لشط العرب، وكانت البواخر تصل يومياً إلى قضاء أبي الخصيب أقصى جنوبي العراق، ويقدر عددها بنحو عشرين باخرة في اليوم، تحمل البضائع إلى الميناء ثم ينقلها عمال الشحن لاحقاً إلى محافظة بغداد، متطرقين الى الهواء العليل ونقاوة المياه المليئة بالأسماك في حينه، بحسب تعبير ابو مرتضى أحد سكان المنطقة.

ويقول بحزن ان الحروب دمرت كل شيء فالقنابل أغرقت البواخر وجعلت منها خردة تزن مئات الأطنان مهملةً ومرميةً في شط العرب تلوث المياه بما تسربه من وقود وما تتسبب به من هلاك للبيئة الحيوية.

وكانت الشركة العامة لموانئ العراق قد أعلنت في آذار 2023 عن استمرارها برفع الغوارق والمخلفات البحرية من مياه شط العرب والقنوات الملاحية، وذلك لتأمين حركة السفن والقطع البحرية فيه، فيما يقول السكان ان العملية تأخرت كثيرا برغم مرور أكثر من 20 عاما منذ التغيير في 2003 مستدركين يفترض بعملية التخلص من الغوارق ان تجري بسرعة لاسيما مع الاعلان عن التوقيع على طريق التنمية.

وفي 19 أيار 2024 أعلن إعلام وزارة النقل / إعلام موانئ العراق، ان قسم الإنقاذ البحري التابع للشركة العامة لموانئ العراق نفذ عملية نوعية برفع غارق بحري (لنج) من مياه شط العرب؛ وأشار المدير العام لموانئ العراق فرحان الفرطوسي إلى ارتفاع مستوى انتشال القطع البحرية من مياه شط العرب والقنوات الملاحية البحرية، مبينا ان إدارة الشركة العليا تعد عمليات انتشال الغوارق البحرية ركيزة مهمة في عملها كون هذه القطع البحرية مضى زمن طويل على غرقها وهذا يسبب ضررا بيئيا فضلا عن عرقلة الملاحة البحرية.

"ناقلتيّ النفط الضخمتين العراقيتين، الرميلة، وعين زالة، كلاهما غرقتا في عام ١٩٩١ في مياه خور عبد الله بين جزيرتيّ بوبيان و وربة الكويتيتين، وكانتا محملتين بالنفط حين جرى قصفهما في ما أطلق عليه في حينها (حرب الناقلات) بين العراق وإيران".

Datalife Engine

جرعة امل جديدة اطلت بعد عقود من الاهمال والنسيان، شارع السراي يعانق جاره المتنبي ويرتدي حلة زاهية معطرة جديدة. ينفض عنه غبار السنين ليعلن ايقاد شمعة جديدة صغيرة وسط الظلام .. تتوالى الامنيات وتكبر الطموحات كي نرى كل الشوارع والازقة قديمها وجديدها بأبهى صورة واجمل منظر .. بغداد حاضرة الزمان تستحق الكثير .. هي بحاجة الى رجال يضعون حب وطنهم قبل كل شئ.. طوبى لكل من يبني ويعمر ولو بكلمة وتعساً لكل من يهدم ويدمر ولو بكلمة!.

مدير التحرير

246

فيلي

حزيران 2024

FAILY MAGAZINE

JUNE 2024

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين